

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

"دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن،
والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي"

إعداد

بسام أحمد سليمان

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية
السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2013م

"دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن،
والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي"

إعداد

بسام أحمد سليمان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/07/11م وأجيزت.

التوقيع

.....
.....

.....
.....

.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

د. عثمان عثمان / رئيساً ومشرفاً

د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

د. عبد الرحمن الحج إبراهيم / ممتحناً خارجياً

الاهداء

الى الذين شجعوني ودعموني في استكمال دراستي...

الى اسرتي الكريمة .. زوجتي واولادي

الى رمز الحنان والصبر امي الغالية

الى روح والدي المرحوم

الى اخواني واخواتي الاعزاء

الى كل الزملاء والاصدقاء والاقارب

الى كل هؤلاء اهدي جهدي المتواضع هذا

الشكر والتقدير

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى المشرف على رسالتي د. عثمان عثمان الذي كان لإشرافه وتوجيهاته ومتابعته العلمية الدقيقة والتزامه دورا كبيرا في انجاز هذه الرسالة...

والشكر موصول الى اعضاء لجنة المناقشة د. ابراهيم ابو جابر و، د. عبد الرحمن الحج ابراهيم...

وأیضا اتقدم بالشكر الى مدير مكتبة فرح الاستاذ مجدي خضر على ما قدمه من تعاون وتميز في تنسيق فقرات الرسالة...

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

"دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن،
والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي"

The Role of the Palestinian Authority in Achieving Development, Security and Democracy under the Israeli Occupation

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

بسام أحمد سليمان

اسم الطالب:

Signature:

.....

التوقيع:

Date:

.....

التاريخ:

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	اقرار	هـ
	قائمة المحتويات	و
	الملخص	ي
1:	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1:1	مقدمه	1
2:1	مشكلة الدراسة	3
3:1	أسئلة الدراسة	3
4:1	فرضية الدراسة	4
5:1	أهداف الدراسة	4
6:1	أهمية الدراسة	4
7:1	منهجية الدراسة	5
8:1	حدود الدراسة	5
9:1	الدراسات السابقة	5
10:1	تقسيم الدراسة	11
2:	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	12
1:2	مفاهيم التنمية	12
1.1.2	التنمية	12
2.1.2	التنمية الشاملة	13
3.1.2	التنمية البشرية	14
4.1.2	التنمية المستدامة	14
5.1.2	الخصوصية الفلسطينية لمفهوم التنمية	15
2.2	مفهوم الأمن	15
1.2.2	الأمن في الإسلام	16
2.2.2	الأمن القومي	17

الصفحة	الموضوع	الرقم
18	مفهوم الديمقراطية	3.2
20	النظريات التي تناولتها الدراسة	4.2
20	النظرية السلوكية	1.4.2
21	نظرية التبعية	2.4.2
23	نماذج تطبيقية للنظريات المستخدمة في الدراسة	5.2
23	التنمية ذات مراحل تراكمية	1.5.2
24	التنمية كحالة تكاملية	2.5.2
25	المدارس الأمنية التي استخدمتها الدراسة	6.2
25	المدرسة الإستراتيجية التقليدية	1.6.2
25	المدرسة الإستراتيجية المعاصرة	2.6.2
26	المدرسة الاجتماعية الأمنية	3.6.2
26	المدرسة التنموية المعاصرة	4.6.2
28	الفصل الثالث: دور الدولة في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية	3:
28	تطور دور الدولة المعاصرة في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية	1.3
29	الأبعاد السياسية للتنمية	1.1.3
30	المشاركة السياسية	1.1.1.3
31	التعددية السياسية	2.1.1.3
32	التداول السلمي للسلطة	3.1.1.3
33	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للتنمية الشاملة	2.3
36	التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ (1967- 1993)	3.3
42	الفصل الرابع: السلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ (1993-2000)	4:
44	شروط التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4
45	مؤشرات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة	2.4
46	اتفاقية باريس الاقتصادية واعاققة التنمية الفلسطينية	304
47	البرنامج العام لانماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات (1994-2000)	4.4
51	خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)	5.4

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.5.4	اشكالية التنمية الفلسطينية المرتبطة بالاتفاقيات	51
6.4	السلطة الفلسطينية والتحديات الأمنية	57
1.6.4	تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية	59
2.6.4	وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية	62
3.6.4	الأمن الفلسطيني من منظورين مختلفين	64
4.6.4	موقف التنظيمات الفلسطينية المعارضة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية	67
7.4	الديمقراطية الفلسطينية بين متطلبات المقاومة واستحقاقات التسوية	74
1.7.4	الديمقراطية الفلسطينية قبل أوسلو	74
2.7.4	الديمقراطية الفلسطينية بعد أوسلو	75
3.7.4	المجلس التشريعي 1996، كأحد مخرجات الديمقراطية الفلسطينية	77
5:	الفصل الخامس واقع التنمية والأمن والديمقراطية منذ بداية انتفاضة الأقصى أيلول 2000 إلى منتصف حزيران 2007	81
1.5	تداعيات انتفاضة الأقصى على الأمن الفلسطيني	81
1.1.5	تجميد التنسيق الأمني مع إسرائيل	83
2.1.5	ظاهرة الجوايس والأمن الفلسطيني	84
3.1.5	خارطة الطريق وإعادة صياغة الأمن الفلسطيني	85
4.1.5	المطالبة بإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية	89
2.5	التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين حصار الاحتلال وشروط المانحين	92
3.5	الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وازمة الديمقراطية الفلسطينية	98
1.3.5	موقف السلطة الفلسطينية من نتائج الانتخابات 2006	100
2.3.5	القيود الأمريكية الإسرائيلية على الديمقراطية الفلسطينية	104
3.3.5	انتخابات 2006 وبداية الصراع الفلسطيني الداخلي	107
6:	الفصل السادس: الانقسام الداخلي الفلسطيني وتداعياته على التنمية والأمن والديمقراطية الفلسطينية	111
1.6	الإشكالية الأمنية والشرعية الفلسطينية بعد الانقسام الفلسطيني	111
1.1.6	المحدد الأمريكي وتداعياته على السلطة الفلسطينية	115

الصفحة	الموضوع	الرقم
117	تصريحات كيث دايتون واثرها على الامن الفلسطيني	2.1.6
119	مستويات التنمية بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني	2.6
120	خطة الإصلاح والتنمية للأعوام (2008-2010)	1.2.6
122	خطة التنمية الوطنية (إقامة الدولة وبناء المستقبل) للأعوام (2011-2013)	2.2.6
125	الفصل السابع: تحديات التنمية، والأمن، والديمقراطية التي تواجه السلطة الفلسطينية	:7
125	استمرار الاحتلال الإسرائيلي	1.7
128	السيادة المنقوصة التي فرضت على السلطة الفلسطينية	2.7
130	تبعية التنمية الفلسطينية واعتمادها على التمويل الخارجي	3.7
131	محددات الديمقراطية الفلسطينية	4.7
138	الفصل الثامن: النتائج	:8
138	النتائج	1.8
140	قائمة المصادر والمراجع	2.8
b	Abstract	

دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن،

والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

إعداد

بسام احمد جبر سليمان

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

تركز هذه الدراسة على دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية كعملية متكاملة ومترابطة في ظل التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، وتهدف الدراسة إلى تحليل المعوقات التي واجهت عملية التنمية بمفهومها الشامل، حيث قامت الدراسة بتوصيف وتحليل جملة من العوامل الذاتية (الداخلية)، والموضوعية (الخارجية) التي لعبت دورا حاسما في إضعاف دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أجل ذلك قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثمانية فصول تمكن من خلالها التعرف على بعض المؤشرات والدلائل التي تفيد بصحة الافتراض، والتحليل الذي انطوت عليه الدراسة.

ففي الفصل الأول أثار الباحث عدة تساؤلات شملت جميع محاور الدراسة مركزا في الوقت نفسه على السؤال الرئيس الذي يتعلق بدور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري للدراسة، الذي اشتمل على التعريفات بمفاهيم الدراسة، والنظريات التي استندت عليها، إضافة إلى أهمية التنمية والأمن والديمقراطية في المجتمع ودور الدولة الحديثة في تحقيقها.

الفصل الثالث قام الباحث بوضع خلفية تاريخية للدراسة من خلال استعراض واقع التنمية والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية 1994،

وبين فيه كيفية تحكم إسرائيل في مداخل التنمية، وحصرها في توجهات الإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، والتي كانت تتعامل مع الشعب الفلسطيني ضمن إطار تكريس الهيمنة الإسرائيلية على مختلف مناحي الحياة للمجتمع الفلسطيني.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث التغيرات التي لحقت بعملية التنمية والأمن والديمقراطية منذ نشأة السلطة الفلسطينية 1994م، وحتى بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، في إطار تبني السلطة الفلسطينية إستراتيجية تنموية اعتمدت في تحقيقها على موجبين: الأول التخلص من ارث الاحتلال الطويل والثاني: وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق الاستدامة والتطور معتمدة في ذلك على الدعم الخارجي.

وفي الفصل الخامس قام الباحث برصد بعض محددات الدور التي اضعفت مؤسسات السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة الزمنية الممتدة بين عام 2000م، وحتى بداية الانقسام الداخلي الفلسطيني في 2007م، من خلال عدة محاور كان أهمها: تدمير مقرات الاجهزة الامنية الفلسطينية من جهة والتدخل الامريكي و المطالبة بإصلاح الأجهزة الأمنية مرورا بالانتخابات التشريعية 2006م، والتي عبرت عن النهج الديمقراطي الفلسطيني.

الفصل السادس استعرض فيه الباحث التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني، بالإضافة إلى البرامج والخطط التنموية التي أعدتها السلطة الفلسطينية لتغيير الواقع المجتمعي الفلسطيني حتى نهاية عام 2012م.

الفصل السابع ركز على اهم محددات دور السلطة الفلسطينية التي لعبت دورا رئيسا في اعاقا التنمية والامن والديمقراطية والتي تواجه السلطة الفلسطينية وكان أهمها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الفصل الثامن والاخير تم رصد اهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

ومن أهمها:

* كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

* لم تتمكن السلطة الفلسطينية من التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي الطويل، ووضع التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على طريق النمو والاستدامة؛ بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه في مختلف مستويات التنمية في الضفة الغربية وغزة.

* ارتبطت التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمعونات الخارجية، التي تحولت بعد عام 2006م إلى عائق أساسي أمام الديمقراطية الفلسطينية، الأمر الذي شكل نقطة ضعف أمام السلطة الفلسطينية لإجبارها على القبول بشروط الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

1. الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة:

تظهر التجارب الدولية التي حققت تقدماً على مستوى التنمية، والأمن، والديمقراطية، أنها اعتمدت على عناصر ومعايير أساسية، أسهمت في إنجاح العملية التنموية بشموليتها، وأصبحت هذه المعايير شرطاً أساسياً لديمومتها واستمرارها، فمن الصعوبة بمكان الحديث عن التنمية بأنواعها وأشكالها دون توفير الأمن في المجتمع، الأمر الذي جعل التنمية والأمن عنصرين متلازمين بينهما علاقة تبادلية، ولا غنى لأحد منهما عن الآخر.

لقد واجهت التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967م، ظروفًا استثنائية أفقدتها القدرة على النمو والتطور في ظل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية، والتي هدفت إلى تهميش الركائز التنموية الأساسية للمجتمع الفلسطيني وإضعافها، حيث كان لسياسة الاحتلال الإسرائيلي أثر سلبي كبير على قطاعات المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والقطاع التنموي بشكل خاص، الأمر الذي أفشل عملية التنمية، وحال دون نجاحها وتحقيق أهدافها.

وجدير بالذكر أنه عند توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ظهرت متغيرات جديدة كان لها تداعيات كثيرة على الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية الفلسطينية، ومن بين تلك المتغيرات - وأكثرها جدلاً - دور السلطة الفلسطينية في إحداث مستوى متقدم من مستويات التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

لقد استندت السلطة الفلسطينية إلى برامج وخطط تنموية كثيرة اعتمدتها كقاعدة أساسية لانطلاقها نحو تحقيق التنمية الشاملة مراهنه على الدعم الدولي المقدم إليها تحت شروط سياسية الأمر الذي حدد خياراتها وتوجهاتها التنموية في إطار شروط الدول المانحة، الأمر الذي أضعف قدرتها على امتلاك استراتيجية تنموية فلسطينية تتناسب مع الحالة الفلسطينية وذات بعد شامل؛

فتناقضت سياساتها، وتداخلت أولوياتها خصوصا عند النظر إلى محدودية صلاحياتها الامنية والادارية؛ التي لا تتجاوز نسبة 18% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالرغم من تلك المعوقات إلا أن السلطة الفلسطينية تبنت إستراتيجية تنموية وأمنية ذات بعدين أساسيين:

- البعد الأول: يتمثل في التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي الذي امتد لسنوات طويلة.
- البعد الثاني: العمل على توظيف المساعدات الدولية واستغلالها لدفع عملية التنمية الفلسطينية نحو طريق النمو والاستدامة، ومن أجل تلك الإستراتيجية تبنت السلطة الفلسطينية موقفا إعلاميا، اظهر نظريا قدرتها على تحقيق الأمن، والتنمية، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار التزاماتها الأمنية واتفاقياتها الاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي، وتوقعت السلطة الفلسطينية بأن اقتصادها سيصبح كالاقتصاد "سنغافورة"!

لقد ارتكزت الجهود التنموية الفلسطينية صاحبة العلاقة منذ عام 1994م على الخطط والبرامج التنموية، فاصطدمت هذه الخطط بالبيئة الخارجية المحيطة بعملية التنمية الفلسطينية، والتي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على مختلف القطاعات الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، واحتفظ لنفسه بالكثير من عناصر القوة والسيطرة على اهم مفاعيل التنمية والامن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحدد مساراتها في اطار عملية التسوية السلمية مع الشعب الفلسطيني.

اما على صعيد التحديات الذاتية الداخلية التي واجهتها عملية التنمية والامن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1994، كان الانقسام الداخلي الفلسطيني أهم واخطر تلك التحديات التي اضعفت دور السلطة الفلسطينية في لعب دور اساسي لنهوض بمستوى التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني.

وبناء على ما سبق يجد الباحث أنه لمن الضروري تحليل محددات الدور الحقيقي الذي لعبته السلطة في سبيل دفع عملية التنمية والأمن والديمقراطية الى الامام في ظل تلك التحديات والالتزامات الداخلية والخارجية التي واجهتها السلطة الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن الإطار العام الذي فرضته اتفاقيات أوسلو خصوصا على الجوانب التنموية، والأمنية والتي ركزت في معظمها على ضرورة التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات التي ابرمتها مع الحكومة الإسرائيلية، لم تمكن السلطة الفلسطينية من تبني إستراتيجية تنموية فلسطينية مستقلة عن شروط الاحتلال الإسرائيلي.

وبناءً على ما سبق يتبلور السؤال الإشكالي الآتي: هل تستطيع السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، وإمكانياتها البسيطة، وصلحياتها المحدودة من تحقيق التنمية الشاملة، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي؟

3.1 أسئلة الدراسة:

في ضوء الإدراك السابق والمتعلق بطبيعة مشكلة الدراسة وتشعباتها، وتعقيداتها الداخلية والخارجية، يطرح الباحث عدة أسئلة أساسية أهمها:

- 1- هل تستطيع السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة مستتدة في ذلك على الدعم الخارجي؟
- 2- هل يمكن للسلطة الفلسطينية توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال الالتزامات والاتفاقيات الأمنية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي؟
- 3- هل يمكن ممارسة الديمقراطية الفلسطينية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي من جهة، ومقبوليتها من الدول المانحة من جهة ثانية؟

4- ما هي التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

4.1 فرضية الدراسة:

يحاول الباحث فحص الفرضية الرئيسية التالية:

إن المدخل الذي استندت عليه السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديدًا في الجوانب الأمنية، لم يكن يسمح لها بلعب دور حقيقي في إحداث التنمية الشاملة، وتوفير الأمن، وبناء شرعية ديمقراطية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- * التعرف على دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي.
- * تحديد ماهية المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية التي تقف حائلًا أمام السلطة الفلسطينية في إحداث التغيير المطلوب على مستويات التنمية الشاملة، والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

6.1 أهمية الدراسة:

- 1- تعالج هذه الدراسة دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- تسهم هذه الدراسة في توفير مرجع للمهتمين؛ للاطلاع على التجربة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن، والديمقراطية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي فيهما.

7.1 منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي التحليلي؛ لما لهذا المنهج من مزايا وخصائص تساعد على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويعمل أيضا على قياس مستوى متغيراتها، ومعرفة أسبابها، واتجاهاتها؛ هادفا إلى سبر أغوار المشكلة للتعرف على حقيقتها على أرض الواقع.

ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي على تفسير الوضع الحالي، مع أخذ الظروف المحيطة بالمشكلة بعين الاعتبار، ومن خلاله سيقوم الباحث بتحليل الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية لتحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي.

8.1 حدود الدراسة:

ترتسم حدود الدراسة من خلال تناول دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتبارها الحدود المكانية للدراسة، إضافة إلى تحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام 1993- وحتى نهاية 2012؛ وذلك لأهمية التطورات التي حدثت في هذه الفترة الزمنية.

9.1 الدراسات السابقة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لا بد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث والتمحيص عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة سواء عن طريق إشارات أو غير ذلك،

وللأمانة العلمية فقد وجد الباحث بعض الدراسات التي قد تناولت عملية التنمية والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة (موضوع البحث)، من زوايا معينة حيث أسهمت هذه الدراسات في تحديد تصور واضح حول إشكالية التنمية الشاملة، والأمن في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال، وقد استند الباحث في دراسته على العديد من تلك الدراسات العلمية وكان من بينها:

اولاً: دراسة بعنوان " نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"¹:

وهي دراسة صادرة عن معهد أبحاث السياسات (ماس) في سياق صياغة مفاهيم جديدة للتنمية في فلسطين، وهي تتوافق مع الحالة الفلسطينية من جهة، والشروط السياسية والأمنية الإسرائيلية من جهة ثانية، وتتساءل الدراسة عن الكيفية التي يمكن من خلالها التغلب على العوائق التي تواجه التنمية الفلسطينية؟

لقد حاولت الدراسة تقديم إجابات حول طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وهيكلته، إضافة إلى دور المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية، وبحثت أيضاً العلاقات مع إسرائيل، للوصول إلى إجابات على تلك الأسئلة المهمة بمشاركة السلطة الفلسطينية، والمنظمات الأهلية، واعتماد تلك الإجابات في الخطاب التنموي الفلسطيني، وتجسيدها بصورة خلاقة وفعالة في جميع السياسات والخطط والاستراتيجيات التنموية، والانتقال من حالة العشوائية والتخبط إلى مسيرة واعية وهادفة وقادرة على تحقيق التنمية المنشودة.

وعند الوقوف على نتائج الدراسة السابقة، نجد أنها قد أسهمت في تحديد مفهوم التنمية في فلسطين، وحاولت إيجاد صيغ ومفاهيم تتناسب مع الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال، دون التركيز على مسألة غياب الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثيرها على التنمية والديمقراطية، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند هذه العناصر المفقودة في هذه الدراسة.

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): "نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005.

ثانيا: دراسة بعنوان "وهم التنمية"¹:

تركز هذه الدراسة على السياق التاريخي للمجتمع الفلسطيني، وتعتبره فرصة حقيقية لمراجعة عملية التنمية الشاملة ما بعد اتفاقية أوسلو 1993م، وذلك بهدف تحليل أهم معوقات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتتساءل الدراسة عن السبب في فشل تحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من حجم المساعدات الخارجية الكبيرة التي صرفت من أجلها.

من جانب آخر تناولت الدراسة نوعية الخطاب التنموي الفلسطيني، وتأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، وارتباطه بمراحل التنمية الفلسطينية، والتي ارتبطت هي الأخرى بعملية تحقيق التقدم على مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبناءً على ما جاء في محاور الدراسة يجد الباحث ان عملية التنمية الفلسطينية مرت بمراحل تاريخية اثرت في القضية الفلسطينية وخصوصا بعد انشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، والتي وجدت انه من الصعب تحقيق التنمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

ثالثا: دراسة بعنوان "الأمن القومي الفلسطيني" الرؤية والبناء المؤسسي²:

تناولت هذه الدراسة مفهوم الأمن القومي الفلسطيني ومحدداته، وأيضا الكيفية التي تشكلت فيها المؤسسة الأمنية الفلسطينية. وقد ركزت الدراسة على إرساء بنية مؤسسية ديمقراطية كنواة للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تطور مفهوم الأمن القومي الفلسطيني وفق المرحلة الراهنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبينت الدراسة أن المقياس الذي يحكم الإطار العام للعمل الأمني الفلسطيني يتلخص في حماية المشروع الوطني، وتوفير أقصى قدر من الأمن

¹ مركز بيسان للبحوث والإنماء: وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله، 2010.

² المصري، محمد: الأمن القومي الفلسطيني الرؤية والبناء المؤسسي، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008.

والأمان للشعب الفلسطيني، وطالبت الدراسة بوضع استراتيجية شاملة للأمن الفلسطيني، وتحديد التهديدات التي تواجه الأمن الفلسطيني.

إلا أن الدراسة السابقة لم تركز على دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال الاتفاقيات الأمنية مع الجانب الفلسطيني، وبالتالي أسهمت هذه الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إضعاف العملية التنموية في المجتمع الفلسطيني.

رابعاً: دراسة بعنوان "التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007"¹:

تناولت الدراسة الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م، واهتمت الدراسة بالملف الأمني في السلطة الفلسطينية واعتبرته هو أحد أهم الملفات، وأكثرها تعقيداً في وجه السلطة الفلسطينية، حيث تتداخل فيه مطالب الشعب الفلسطيني في أن تكون لهم أجهزة أمنية فلسطينية موحدة قادرة على التعبير عن إرادتهم الفلسطينية من جهة، وتكون سنداً وحامياً لهم من بطش الاحتلال الإسرائيلي وأهدافه من جهة ثانية.

وعلى صعيد آخر عزت الدراسة السابقة الإشكالية الأمنية التي تواجهها السلطة الفلسطينية إلى الاتفاقيات والالتزامات التي وافقت عليها الأخيرة مع الجانب الإسرائيلي.

حللت الدراسة أيضاً إشكالية الأمن الفلسطيني في ظل الانقسام السياسي، والجغرافي الفلسطيني، وأثر تلك الإشكالية على المجتمع الفلسطيني، وركزت على دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني.

¹ صالح، محسن، وآخرون: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، 2006-2007، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

خامسا: دراسة بعنوان " العلاقة بين التنمية، والديمقراطية"¹:

وقد أكدت الدراسة على العلاقة التكاملية بين التنمية والديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطية توفر أدوات تساعد في تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع، وتسهم في إيجاد الظروف الموضوعية، والمناخ الملائم لترسيخ البناء المؤسسي في المجتمع.

وفي نفس السياق حذرت الدراسة من غياب الديمقراطية الذي سيؤدي إلى حدوث التوترات السياسية، وارتفاع حدة العنف والتطرف في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار نتيجة غياب الديمقراطية. وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يساعدان على تسريع عملية التنمية، ودفعها نحو الاتجاه الصحيح.

سادسا: دراسة بعنوان أوصلو صيغة سلام²:

تفيد الدراسة أن البنود الأساسية لصيغة أوصلو تعبر عن الأهداف والمصالح الإسرائيلية المرجوة من الاتفاق، واعتبرت اتفاقية أوصلو أداة للتفاوض، وليست هدفا للمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة بدائل وخيارات يمكن للاحتلال الإسرائيلي استخدامها في مفاوضاته مع الفلسطينيين، كان من أهمها: اتباع إسرائيل سياسة الصد والاستيعاب، التي آتت أكلها، وتميزت بنجاح إسرائيلي بالحصول على اعتراف فلسطيني بحق إسرائيل في الوجود، كما حصل في أوصلو.

ومن ناحية ثانية أشارت الدراسة إلى أن الفلسطينيين بعد أوصلو لم يحصلوا على شيء سوى الخوض في عمليات تفاوض طويلة الأمد حاولت إسرائيل من خلالها فرض الشروط والإملاءات على أي حل سياسي نهائي يطرح على الفلسطينيين.

¹ تركماني، عبد الله: العلاقة بين التنمية والديمقراطية، 2009، على الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

² هرشفلد، يانير: أوصلو صيغة السلام، ط1، مركز اسحق رابين لأبحاث السلام، إسرائيل، 2000.

وخلصت الدراسة إلى أن حجم القضايا المختلف عليها بين الفلسطينيين، والإسرائيليين أكثر من القضايا المتفق عليها، وأن إستراتيجية أوسلو هي إستراتيجية إسرائيلية، وليست إستراتيجية فلسطينية، وأن الهدف الإسرائيلي الأكبر من اتفاق أوسلو هو وصولها إلى حالة من الاستقرار لضمان أمن إسرائيل، وإخراجها من دائرة العداء العربي، من خلال وصول الطرفين إلى صيغ مشتركة تفرض على الجانب الفلسطيني تقديم المزيد من التنازلات.

سابعاً: دراسة بعنوان: التعايش مع الديمقراطية الفلسطينية¹:

تناولت الدراسة موقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م، ورفض تلك النتائج، ووضع العراقيل أمام حركة حماس لإسقاط حكومتها وعزلها دولياً.

ومن جانب آخر ذكرت الدراسة أنه وبالرغم من النزاهة والشفافية التي تمتعت بها تلك الانتخابات، إلا أنها مثلت "كابوساً ديمقراطياً" للاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفعها للقيام بالضغط على القيادة الفلسطينية لتغيير الواقع، وإدخال إصلاحات أمنية واقتصادية لمواجهة استحقاقات العملية الديمقراطية.

وعلى صعيد آخر تناولت الدراسة قوة الضغط الأمريكي، والأوروبي والذي تزامن مع الحصار الإسرائيلي لوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بعد انتخابات عام 2006م، والتي دفعت باتجاه انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية دون النظر إلى العملية الديمقراطية الفلسطينية وأهميتها للشعب الفلسطيني.

¹ ناثان، براون، (Nathan Brown)، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2006.

10.1 تقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من ثمانية فصول توزعت على النحو الآتي:

الفصل الأول: يحتوي على مقدمة الدراسة التي اشتملت على خلفية الدراسة، والعلاقات الارتباطية بين عناصرها بشكل مختصر، إضافة إلى توضيح مشكلتها، وأسئلتها، وفرضياتها، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجيتها، وحدودها، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يتناول الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثالث: واقع التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية 1994م.

الفصل الرابع: يركز الفصل على التغيرات التي حدثت في عملية التنمية، والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية 1994م، وحتى بداية انتفاضة الأقصى 2000م.

الفصل الخامس: يتناول هذا الفصل عملية التنمية، والأمن، والديمقراطية منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000 وحتى 2007/7/12 وهو بداية الانقسام الداخلي الفلسطيني.

الفصل السادس: يستعرض فيه الباحث أهم التطورات التنموية والأمنية في السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني، حتى نهاية عام 2012م.

الفصل السابع: يتناول من خلاله الباحث أهم محددات دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثامن: يرصد الباحث من خلاله النتائج التي توصل إليها، وتقديم التوصيات المناسبة.

2. الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 مفاهيم التنمية:

1.1.2 التنمية (Development) :

يشير مفهوم التنمية بحسب علم الاقتصاد إلى "عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع ككل على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة"¹.

وقد عرفها الدكتور محمد الجوهري بقوله: "إن التنمية تتطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو"².

ويرى الباحث في تعريف الجوهري للتنمية أنه أكثر شمولية من حيث أهدافها ونتائجها على المجتمع، وأيضاً من خلال الأدوات التي يمكن أن توظفها التنمية من أجل استغلال موارد المجتمع وتوجيهها نحو رفع المستوى المعيشي لغالبية الناس في مختلف المناطق.

وفي تعريف آخر للتنمية للدكتور الكردي الذي يرى أن: "هدف التنمية عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية وحجم

³ عارف، نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية معاصرة، أمريكا، 1992، ص، 64. انظر أيضاً

خوادة، محمد: "مفهوم التنمية بين القديم والحديث"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?>

² السيد الحسيني، وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، ط3، الإسكندرية: دار المعارف، 1977، ص50.

الموارد المادية والبشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع¹.

وبناءً على ما جاء في التعريف السابق الذي أضاف عنصراً جديداً للتنمية تمثل في الديناميكية التي تتميز بها عملية التنمية، والتي تنعكس إيجاباً على البناء الاجتماعي للمجتمع.

لقد تطور مفهوم التنمية وأصبح في فترة الستينات من القرن الماضي أكثر شمولاً من القرن السابق، وقد عرفت التنمية السياسية بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غاياته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"².

واستمر مفهوم التنمية في التغيير، وارتبط لاحقاً بالعديد من حقول العلم والمعرفة، فظهر ما يعرف بـ "التنمية الثقافية" التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة عند المجتمع والإنسان³.

وقد تطور مفهوم التنمية ليشمل الحاجات الإنسانية والاجتماعية، التي كانت تضغط على مفهوم التنمية من أجل استيعابها ضمن حزمة موحدة من الاحتياجات والمطالب.

ولاحقاً أخذ مفهوم التنمية يتطور وأصبح أكثر اتساعاً وشمل "التنمية الاجتماعية" التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع.

2.1.2 التنمية الشاملة:

لقد أصبحت المجتمعات الإنسانية بحاجة ماسة إلى إحداث تغييرات في مؤسساتها وبرامجها التنموية بشكل يشمل جميع مجالات الحياة، وهي بالأساس بحاجة إلى تنمية شاملة، والتي تعني: "التغيير الجذري متعدد الأبعاد، الذي يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والثقافية على حد سواء. وتكون التنمية الشاملة مدفوعة بقوى داخلية، وليس مجرد

¹ السيد الحسيني، وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، ص55.

² المصدر السابق، ص52.

³ وديع، عدنان: مفهوم التنمية، في جسر للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، يناير 2002، ص3-8.

استجابة لرغبات قوى خارجية، وتجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التغيير والبناء"¹.

وفي هذا السياق، فقد حدد برنامج الأمم المتحدة أربعة أبعاد للتنمية، تتمثل في تعزيز القدرات البشرية، وتطوير المهارات المعرفية عند الفرد، والاهتمام بالصحة والتعليم لرفع الكفاءات البشرية ضمن المستوى المطلوب لإنجاح جهود التنمية، وهناك بعد آخر يتمثل في استخدام الكادر البشري في تكثيف الإنتاج من السلع والخدمات جنبا إلى جنب مع توسيع دائرة النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية، والبعد الأخير الذي ركزت عليه الأمم المتحدة يتمثل في رفع مستوى الرفاه البشري في مختلف المجالات².

3.1.2 التنمية البشرية:

وهي تعنى بالاستثمار في بناء قدرات الناس، وتوسيع خياراتهم سواء كان في التعليم، أو العمل كي ينعكس ذلك إيجابا على استقرار المجتمع وتطوره، وتكون التنمية هي المحرك الأساسي في التغيير، ولعل عملية التنمية البشرية هي حاجة ضرورية هدفها إتاحة الفرصة أمام كل فرد للمشاركة في صنع القرار³.

واستحدث مفهوم "التنمية البشرية" لتأكيد على الدور المحوري للإنسان في التنمية وان التنمية بالأساس مرتكزة على الانسان فهو محورها وهدفها.

4.1.2 التنمية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم

¹ القوالة، أروى: "التنمية وحقوق الإنسان"، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، على الموقع الالكتروني: <http://www.achrs.org/arabic/study view.asp?study ID=18.3>

² الوائلي، الوائلي: "ثوابت الديمقراطية والتنمية في أزمنة العولمة"، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/743.htm

³ المرجع سابق، ص53.

خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي¹.

5.1.2 الخصوصية الفلسطينية لمفهوم التنمية:

لقد ظل مفهوم التنمية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفي الشتات الفلسطيني لفترة طويلة متمحورا حول توظيف جميع عناصر ومكونات التنمية الشاملة، كوسيلة لتعزيز مقاومة وصمود المجتمع الفلسطيني؛ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

واستحوذ البعد الوطني المقاوم على اهتمام أكثر من البعد الاقتصادي للتنمية، والذي أطلق عليه في حينه اسم "التنمية المقاومة".

ومع بداية تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها ومسؤولياتها عام 1994م، اخذ مفهوم التنمية يتوافق مع الحالة الفلسطينية في اطار عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين معتمدة على الحوافز والمساعدات المادية الخارجية بالدرجة الأولى².

2.2 مفهوم الأمن:

تعددت المعاني والتعريفات للأمن، وشملت مجالات كثيرة، منها: القوة العسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، وقد اعتمد الباحث عدة تعريفات تسهم في توضيح مفهوم الأمن بما يخدم البحث، ولعل أهمها:

- مفهوم الأمن لغويا:

الأمن لغة: "طمأنينة النفس وزوال الخوف، والإنسان يكون آمنا إذا استقر الأمن في قلبه"³. هذا حسب تعريف ابن فارس له في معجمه.

¹ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

² وديع، عدنان: مفهوم التنمية، مرجع سابق، ص 8-10.

³ الرازي: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي، 1969.

أما في لسان العرب فقد جاء تعريف مفهوم "الأمن" في اللغة العربية بمعنى نقيض الخوف¹ ويرى الجوهري في صحاحه أن الأمان والأمانة بمعنى واحد، والتصديق مستفاد من لفظ الإيمان².

- مفهوم الأمن اصطلاحاً:

هناك أكثر من معنى وتعريف للأمن ومن الصعب إيجاد مفهوم واحد كامل، ومتكامل للأمن يمكن الاعتماد عليه، أو تبنيه. إلا أن هناك تعريفات مختلفة ركزت في معظمها على اعتبار الأمن ظاهرة اجتماعية لها أصول تاريخية قديمة عبرت عن المجال الحيوي الذي يلعبه الأمن في حياة الشعوب والمجتمعات³.

وعليه فإن الأمن كمصطلح يصعب تحديده بشكل دقيق كونه نسبياً، ومتغيراً، ويأخذ تحت طياته أبعاداً كثيرة منها: الإنسانية، والاجتماعية، والسياسية، والتنمية، والعسكرية⁴.

1.2.2 الأمن في الإسلام:

ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٦٢﴾"

الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ⁵.

فقد ربط الله عز وجل بين توفر الغذاء والأمن، وجعل كلاً منهما سبباً للآخر، ومنحهما درجة متقدمة من الأهمية، فالأمن الغذائي ضروري لكل إنسان، ولا يقل أهمية عن الأمن النفسي.

¹ ابن منظور: لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر، 1990، ص106.

² إسماعيل الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عطا، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1979، 2071/5 (أمن).

³ نهار، غازي: الأمن القومي العربي، ط1، عمان: دار الأمل، 2010، ص3.

⁴ المرجع السابق، ص14.

⁵ سورة قريش، آية 3-4.

ومن جانب آخر قدم القرآن الكريم شرحا وافيا عن أهمية الأمن للإنسان، وبين أنه حاجة ضرورية للاستقرار، ولولا الأمن ما شعر الإنسان بالطمأنينة، وما زال عنه الخوف.

وللتأكيد على أهمية الأمن فقد ربط سيدنا إبراهيم عليه السلام الدعاء بتحقيق الأمن؛ وبنفي الشرك وتحقيق التوحيد، "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ"¹.

وقد ربط الرسول "صلى الله عليه وسلم" الإسلام بالأمن، في الحديث الشريف بقوله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم"².

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن المفهوم الإسلامي للأمن يشمل الأمن الفردي، والأمن الغذائي، والأمن الجماعي للمجتمع المسلم، باعتبار الأمن ضرورة إنسانية، وحاجة من حاجات الفرد والمجتمع، التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت.

2.2.2 الأمن القومي:

يعتبر مفهوم "الأمن القومي" من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مفهوم يختلف من دولة إلى أخرى.

ويعرف صالح سالم "الأمن القومي بأنه: "المنعة القومية، والدرجة العالية من المناعة التي تحمي وتصون مقدرات البلاد من الأخطار، وهذه المقدرات تشمل كيان الدولة وسيادتها، والرموز الدالة على وجودها كالدستور، واستقرار نظامها السياسي"³.

¹ سورة إبراهيم، آية 35.

² الأحاديث النبوية، رواه الترمذي.

³ سالم، صالح: "في مفهوم الأمن القومي"، انظر إلى الرابط التالي لقناة العربية:

<http://www.alarabiya.net/views/2008/03/14/46913.html>

وقد تطور مفهوم الأمن وأصبح أكثر شمولية، وتأثر بالمتغيرات العالمية المعاصرة، والتطورات التكنولوجية الكبيرة، وحمل عدة مضامين يمكن من خلالها تحديد مفهوم الأمن بشموليته للعديد من القضايا المجتمعية، وعدم اقتصره على النواحي العسكرية والدفاعية.

وقدم روبرت مكنمارا (Robert McNamara) وزير الدفاع الأمريكي السابق تعريفاً مختلفاً عن التعريفات السابقة لمفهوم الأمن بقوله: "الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه جزء منه ومندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن"¹.

ومن خلال التعريف السابق الذي تناول مفهوم الأمن في إطار شامل وأكثر من كونه يمثل القوة العسكرية أضاف بعداً آخر تمثل في التنمية وعلاقتها مع الأمن في الدولة.

وعليه ربط مكنمارا وجود الأمن من خلال التشابك القائم بين قوة التنمية من جهة، وتوفير الأمن من جهة أخرى.

3.2 مفهوم الديمقراطية:

ترجع كلمة الديمقراطية لغويا إلى أصل يوناني مكون من مقطعين أحدهما (Demos) وتعني الشعب، والأخرى (Cratoes) وتعني حكم أو سلطة، وعند جمعها تعني الكلمة في معناها حكم الشعب أو أن الشعب هو صاحب السلطة².

استخدمت الكلمة اليونانية ديموقراس في النظم الديمقراطية على اعتبار أن الشعب هو الذي يملك السلطة السيادية على المجلس التشريعي والحكومة. فالديمقراطية ليست في أساسها

¹ مكنمارا، روبرت: جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة: دار القومي، 1970، ص120.

² عبد الحميد، حسين: الديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص36.

وجوهرها نمط تفكير وحسب، بل هي آلية للمساهمة في صنع القرار السياسي في الدولة المتعلق بحياة الناس¹.

وفي تعريف آخر للديمقراطية وصفت بأنها شكل من أشكال الحكم السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية². وعليه فإن الديمقراطية هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان، ومن أهم ركائزها حكم الأغلبية المقرون باحترام الأقلية. ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بصورة ضيقة ومحصورة في وصف نظام حكم في دولة ديمقراطية، أو بصورة أوسع لوصف ثقافة مجتمع بأكمله تكون فيه الديمقراطية بهذا المعنى الأوسع نظاما اجتماعيا وثقافيا وأخلاقيا مميزا، يؤمن به ويسير عليه المجتمع في تداول السلطة سلميا وبصورة دورية³.

ومن خلال تعريف آخر للديمقراطية اشتمل على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب والأمة يشكلان كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة⁴.

والسيادة التي هي أساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا، لا نظير لها، ولا معقب عليها، ولها مظهران: مظهر خارجي: يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الأخرى، دون توجيهه أو تأثير من أحد، ومظهر داخلي: يتناول تنظيم الدولة للأمر الداخلي فيها بأوامر وقرارات ملزمة للأفراد في الدولة، فالسيادة بهذا المعنى سلطة عليا للأمة⁵.

¹ الشقافي، خليل، حرب، جهاد، وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، كانون الثاني، 2007، ص18.

² الشولي، زياد، ماهية الديمقراطية على الموقع الإلكتروني: pulpit.alwatanvoice@gmail.com

³ عبد الحميد، حسين، مرجع سابق، ص37.

⁴ جميل، قدري: على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15669

⁵ بدر الدين، إكرام: الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986. ص36. حليم بركات: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ط5، رام الله: مؤسسة مواطن، 1995، ص21.

ومن جانب آخر يرى د. إبراهيم أبراش أن الدخول إلى عالم الديمقراطية ليس بالأمر السهل، فالانتقال من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية لا يتم بمجرد إعلان نظري بالسير في طريق الديمقراطية، بل يحتاج إلى عملية بناء وتأسيس داخل المجتمع¹.

وفي سياق متصل أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مسألة الحكم الصالح والديمقراطية من خلال " أن الطبيعة الغنية والمتنوعة التي تتسم بها الديمقراطية في العالم تنشأ من جميع المعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية، وأنه لا وجود لنموذج عالمي واحد للديمقراطية، وإن كانت جميع الديمقراطيات تتقاسم خصائص مشتركة"².

وتأسيساً على ما تقدم لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه في المجتمع، فطبيعة المجتمع، وثقافته، وعاداته، وقيمه، تلعب دوراً في تحديد نوعية النموذج الديمقراطي الذي يمكن تطبيقه.

4.2 النظريات التي تناولتها الدراسة:

هناك نوعان مختلفان من النظريات التي عالجت مسألة التنمية.

1.4.2 النظريات السلوكية الليبرالية (نظرية التحديث):

وقد اعتبرت هذه النظريات عملية التنمية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات المترابطة والمتكاملة، والتي تشكل نمودجا معيناً يمكن أن تتبناه أي دولة تهدف إلى إحداث مستوى متقدم من مستويات التنمية، وأكدت على أن عملية التطور والنقدم ما هي إلا دافع ذاتي يخضع للإرادة الفردية عند الإنسان³.

¹ أبراش، إبراهيم، "الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية"، في مجلة سياسات، شتاء 2007، ص 78.

² إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، 28/نيسان، 2001، اسكوا، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 9.

³ سمالي، عبد الطيف: "نظريات التنمية"، على الموقع الإلكتروني: <http://samlali80.maktoobblog.com>

2.4.2 نظرية التبعية (المركز والاطراف):

على عكس ما جاءت به النظرية السابقة، وجدت نظرية التبعية أن قضية إحداث التنمية من عدمها في الدول المتخلفة ناجمة أساسا من خلل اجتماعي داخلي سهل عملية التبعية للخارج، وأكسب عملية التنمية بعدا تاريخيا تراكميا في المجتمع، ويرى الباحث أن طبيعة الدراسة واهتمامها بموضوع التنمية بكافة جوانبها تقتضي تناول نظرية التبعية وما طرحته من أسباب للتخلف عند الدول النامية¹.

جاءت هذه النظرية في فترة الستينات من القرن العشرين، وأول ما ظهرت في أمريكا اللاتينية، بسبب عدم نجاح نظرية الرأسمالية في تفسير وتحليل حالة التخلف في الدول النامية، والتي اعتبرتها ناجمة عن طبيعة البناء الاجتماعي، والقيمي للمجتمعات المتخلفة، وأنه ليس للتخلف أي ارتباط مع الاستعمار².

وعزت نظرية التبعية تخلف الدول النامية إلى سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية، وتوظيف إمكانياتها وثرواتها لصالح الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت أكدت هذه النظرية على الخصوصية التاريخية لتلك الدول.

وفي هذا السياق يقول علي غربي: "إن التبعية هي ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، ووظفت التبعية موارد مجتمع معين (مجتمع متخلف) لخدمة مصالح مجتمع آخر (مجتمع متقدم) والذي هو بالأساس يمثل مركز النظام الرأسمالي"³.

¹ شراب، ناجي: التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، ط3، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001، ص85. وأيضا علي غربي، وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص71.

² هيجوت، ريتشارد: نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق، ص21.

³ غربي، علي، وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص137-138.

وعليه تتمكن الدول المتقدمة من تعطيل وتحييد الإرادة الوطنية عند الدول النامية والمتخلفة، ويصبح من الصعب على الدول الضعيفة تحقيق التنمية بذاتها، وإنها دائما بحاجة إلى الدول المسيطرة لتحقيق أهدافها.

ويقول أحد أشهر منظري التبعية "أندريه فرانك" (Andri Frank) أن التنمية في الدول النامية هي تنمية تابعة أو متخلفة، وهي نتاج لتوسع الدول الاستعمارية، ويصف فرانك العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية بأنها علاقة التابع بالمتبوع، وتؤدي إلى استنزاف التابع وتوظيفه بالكامل لصالح المتبوع¹.

إن القضية المحورية التي توردها نظرية التبعية هي نظرية التحليل الكلي لعملية تطور الدولة أو المجتمع، وهي تؤكد على خصوصية المجتمعات المتخلفة وتخلفها تاريخيا، وتعزي نظرية التبعية التخلف عند الدول النامية إلى النسق العالمي السائد (الرأسمالية). وعليه يرى الباحث أن هناك علاقة عكسية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية، بالإضافة إلى دور الاحتلال والاستعمار الذي يعتبر احد اهم مؤشرات التخلف والتبعية.

بمعنى آخر اعتبرت نظرية التبعية (المركز والاطراف) أن التنمية التي حدثت في العالم الرأسمالي المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، وأن الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها في براثن التبعية والسيطرة الرأسمالية².

ويمكن إدراج النظرية الماركسية ضمن التوجه العام الذي فسرتة نظرية التبعية، حيث انطلق كارل ماركس (Karl Marx) من العامل الاقتصادي في إحداث عملية التغيير والتقدم³.

¹ هيجوت، ريتشارد: نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 59-60.

² شراب، ناجي: التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مرجع سابق، ص 91.

³ ف. كيللي، م. كوفالزون: المادية التاريخية، ترجمة احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1978، ص 46.

وعزى ماركس عملية التطور إلى امتلاك وسائل الإنتاج، والعامل الاقتصادي كمحرك لعملية التنمية، وأن عملية التغيير تبدأ عندما يثور العمال على أرباب العمل، ويسيطرون على آلة الإنتاج¹.

وقد أكدت الماركسية أيضا على مسألة التخلف الطبقي الذي يسود في مجتمعات دول العالم الثالث، حيث وصف ماركس منهاجا جديدا أسماه "نمط الإنتاج الآسيوي"، والذي قال عنه إن مجتمعات الدول المتخلفة لها خصائص تميزها عن المجتمعات الأوروبية، ومن بين تلك الخصائص أنها مجتمعات زراعية مغلقة على ذاتها تسودها علاقات عشائرية وعائلية².

بينما يرى يوسف الصايغ أن منظري نظرية التبعية هم بالأصل الماركسيون الذين حاولوا إيجاد صيغ محدثة للماركسية، وأكدوا على التبعية التي تفرضها الدول الرأسمالية على دول العالم الثالث، وذلك لضمان استمرار تخلف هذه الدول، وبالتالي بقاء تبعيتها إلى الرأسمالية³.

5.2 نماذج تطبيقية لنظريات التنمية المستخدمة في الدراسة:

هناك نموذجان من النظريات تتبعها الدول في تحقيق التنمية هما:

أولاً: التنمية كعملية مترابطة ذات مراحل تراكمية.

ثانياً: التنمية كحالة ونموذج يمكن تطبيقه بصورة كلية دون المرور في مراحل متعددة.

1.5.2 التنمية كعملية ذات مراحل تراكمية:

يشير هذا المستوى من التنمية إلى مراحل متعددة يجب أن تمر بها عملية التنمية، وتكون هذه المراحل تراكمية بمعنى ان ما وصلت اليه مستويات التنمية في الدول المتقدمة والمتطورة

¹ أبو كريشه، عبد الرحيم، دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص57.

² غربي، علي، وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص119-120.

³ الصايغ، يوسف: التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص78.

تكنولوجيا، واقتصاديا، واجتماعيا، لم يأت دفعة واحدة، أو بمحض الصدفة، بل تطلب ذلك المرور بمجموعة من المراحل، وتراكم الخبرات، والأفكار التنموية، ويعني ذلك أن التنمية هي عملية مرحلية يتطلب الوصول إليها المرور بعدة مراحل مختلفة وسنوات طويلة، حتى تتمكن الدولة من تغيير وضعها الحالي من التخلف إلى التطور والتقدم المنشود¹.

2.5.2 التنمية كحالة تكاملية:

إن عملية التنمية حسب النموذج السابق تتحدد وفق حزمة ومجموعة من المبادئ الجاهزة، والدولة التي تسعى لتحقيق مستوى متقدم من التنمية في مجتمعها يجب عليها أن تتبنى النموذج الحالي، وهو للعلم نموذج غربي تبنته الدول الصناعية أو المتقدمة، وطبقته بشكل كامل ومتكامل على برامجها ومؤسساتها التنموية².

واستنادا إلى النموذجين السابقين يرى الباحث أن هناك اختلافا في تحليلهما وتفسيرهما لعملية التنمية، حيث أكد النموذج الأول على أن التنمية ليست وصفا معينة يمكن استيرادها والعمل لتحقيقها، إنما هي قضية تراكمية، ولها عدة معايير وشروط يجب أن تقوم بها الدولة حتى تصل إلى مستوى متقدم من التنمية.

أما النموذج الثاني فيرى أن التنمية هي مجرد قالب أو سلعة يمكن أن تستخدمها الدول المتخلفة بشكل حزمة واحدة، وعليه فإن هذا النموذج لا يراعي الخصوصيات والاختلافات التي تميز دول العالم الثالث عن الدول المتقدمة، والتي تجعل أي مقارنة أو مقارنة بين هذه الدول، والدول المتقدمة من غير جدوى، أو واقعية؛ لهذا فإن دول العالم الثالث التي حاولت تطبيق هذا النموذج من التنمية على بلادها واجهت صعوبة بالغة في الوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية³.

¹ عارف، نصر: نظريات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص16.

² أبو كريشه، عبد الرحيم: دراسات في علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص58.

³ المرجع السابق، ص61.

الا انه هناك دولاً من العالم الثالث استطاعت أن تبني لنفسها طرقاً للتنمية اعتماداً على ذاتها ومجهودها الفردي، وأيضاً في ظل وجود إرادة وتبني مجموعة من الإصلاحات، مثل: ماليزيا، وإيران، الهند، سينغافورة، وتركيا التي استطاعت في نماذجها التنموية أن تحرز تقدماً مشهوداً على صعيد الدول النامية¹.

6.2 المدارس الأمنية التي استخدمتها الدراسة:

هناك عدة مدارس تناولت موضوع الأمن وأهميته في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية، ولدراسة الاختلافات بين وجهات نظر تلك المدارس فقد تم تقسيمها إلى أربع مدارس واتجاهات أساسية وهي:

1.6.2 المدرسة الإستراتيجية التقليدية:

ترى هذه المدرسة أن تحقيق الأمن، يرجع إلى القوة العسكرية التي تملكها الدولة، وقدرتها على استخدام هذه القوة في منع التهديدات الخارجية والداخلية. وبهذا الطرح نجد أن المدرسة الاستراتيجية التقليدية ركزت على العامل العسكري، واعتبرته أساساً لحماية الدولة².

2.6.2 المدرسة الإستراتيجية المعاصرة:

لقد اختلف مفهوم الأمن عند المدرسة الاستراتيجية المعاصرة عن المدرسة التقليدية، من خلال تركيزها على البعد السياسي في تحقيق التنمية، وازدهار المجتمع، فقدرة الدولة على تجنب الحروب هو بحد ذاته عنصر مهم في تحقيق الاستقرار والأمن، وأن الابتعاد عن مسببات الحروب من خلال تبني أفكار داعمة لعملية السلام هو الوسيلة الأفضل لتحقيق التنمية والرخاء المجتمعي³.

¹ غربي، علي واخرون، مرجع سابق، ص122.

² جاري، محمد: "القدرة في التنظيم الدولي المعاصر"، المجلة العربية للدراسات الدولية، عدد2، 1988، ص49.

³ ربيع، حامد: نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص33.

3.6.2 المدرسة الاجتماعية الأمنية:

تناولت هذه المدرسة الأمن من ناحية مختلفة، وأشارت هذه المدرسة الى إن تحقيق الأمن في المجتمع والدولة يمر من خلال تقوية النسيج الاجتماعي باعتباره المعيار الأساسي في تحقيق الأمن الاجتماعي، وتؤكد هذه المدرسة على أن قيم المجتمع وثقافته هي بالأساس حاضنة مهمة لعملية الاستقرار والنظام في الدولة.

وتعتقد المدرسة الاجتماعية أن قدرة المجتمع على مواجهة التهديدات الخارجية، تعود إلى حالة الاتزان والاتساق التي تسود ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تبادل الأدوار الوظيفية بشكل كامل وديمقراطي¹.

وعليه يتبين ان مسألة توفير الأمن عند المدرسة الاجتماعية تتمحور حول الحفاظ على القيم المجتمعية من الأخطار الداخلية التي تهدد قوة وترابط المجتمع وتماسكه.

وهذا ما أكد عليه سمير خوري، والذي ينظر إلى مسألة تحقيق الأمن من خلال متطلبات حماية القيم الاجتماعية للمجتمع².

4.6.2 المدرسة التنموية المعاصرة:

تطورت مفاهيم الأمن، وأصبحت أكثر قرباً من الواقع المجتمعي والأحوال المعيشية للشعوب، وجاءت تلك التطورات من خلال المدرسة التنموية المعاصرة التي تحدثت عن بعد جديد للأمن، وأن مصادر تهديد الدول لا يمكن حلها بالأسلوب العسكري أو السياسي فقط، وأن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن، وتقف حائلاً دون انهيار الدول.

هذا وقد ركزت هذه المدرسة على عملية التنمية الشاملة وأهميتها في الحفاظ على استقرار المجتمع والسلطة على حد سواء، ومن أبرز المنظرين للمدرسة الحديثة هو "روبرت

¹ المشاط، عبد المنعم: نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مصدر سابق، ص15.

² خوري، سمير: نظرية الأمن القومي العربي، دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين، بغداد: دار القادسية للنشر، 1983، ص1983.

مكنمارا"، (Robert McNamara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، والذي تحدث عن التنمية، والأمن، وربط بينهما بشكل كامل، مؤكداً على استحالة وجود الأمن دون وجود التنمية وبالعكس أيضاً.

وفي نفس الاتجاه أكد علي الدين هلال على مفهوم (مكنمارا) للتنمية بقوله: "إن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة"¹. وقد اتفق معه في ذلك غازي نهار بقوله: "لا تنمية بدون وجود الأساس الاجتماعي للأمن"².

ويرى الباحث أن الأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية فقط، وإنما من خلال التنمية الشاملة، والتي تعتبر الأمن الداخلي للدولة هو الركيزة الأساسية في ديمومتها واستقرارها. فأصحاب هذه المدرسة يرون في التنمية وتطويرها عاملاً يخدم الأمن، ويمنع التهديدات الداخلية والخارجية من الفتك بالدولة، فهناك علاقة تكاملية، و تراكمية بين الأمن والتنمية، فلا يصح أحدهما إلا بوجود الآخر.

¹ هلال، علي الدين: "الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، عدد35، كانون ثاني، 1984، ص11.

² نهار، غازي: الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص13.

3. الفصل الثالث

دور الدولة المعاصرة في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية

1.3 تطور دور الدولة في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية في أواخر القرن الماضي، شهدت الساحة العالمية تغيراتٍ سياسيةً واقتصاديةً كبيرةً، نجم عنها ما سمي " بالنظام العالمي الجديد " على المستوى الواقعي، وحركة " ما بعد الحداثة " على المستوى الفكري والسياسي¹.

هذا وقد احتلت التنمية موقعا رئيساً في ظل تلك التغيرات العالمية، وأصبحت تشكل اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، واعتبرت الضمانة الحقيقية لاستقرار الدولة واستمرارها.

وهنا يمكن إدراك أهمية الأمن في توفير الطمأنينة للمجتمع من ناحية، ومواجهة الأخطار الخارجية من ناحية أخرى، حيث يلعب الأمن دوراً محورياً في فرض النظام، وحماية الدولة².

وبينما تتجلى الديمقراطية في الدولة الحديثة في حماية الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وتداول السلطة، والمشاركة السياسية، والتعددية السياسية، فإن ممارسة الديمقراطية لا تكتمل إلا باتخاذ إجراءات أمنية وتنموية تتناسب مع أولويات وحاجات المجتمع، ضمن إطار شامل يتوافق مع مصلحة الدولة والمجتمع على حد سواء³.

¹ عارف، نصر: نظرية التنمية في ما بعد الحداثة، في هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص180.

² كلوب، عرابي: الأمن الشامل، ط1، غزة - فلسطين: 2011، ص220-226، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في التنمية"، سلسلة الدراسات 26 الطبعة الأولى، 2001.

على الموقع الإلكتروني: www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-2.html

³ غالي، بطرس: "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"، تقرير تولى في جامع، منشور على الموقع الإلكتروني:

www.unesco.org/.../democracy/report-on-democracy-and-developme

وفي ضوء ما سبق يتبين أن حالة عدم الاستقرار تشكل بيئة خصبة لانتشار الجرائم والسرقات والفساد، مما يعرقل تطور العملية التنموية بشموليتها في الدولة، وعليه يمكن إدراك أهمية التنمية، والأمن، والديمقراطية، من خلال استعراض بعض الأبعاد التنموية، وربطها باستقرار الدولة.

1.1.3 الأبعاد السياسية للتنمية:

تشكل التنمية السياسية مستوى من مستويات الديمقراطية، وتهدف إلى إحداث تغيير مقصود ومرغوب في الأطر السياسية للدولة، سواء أكان على مستوى بناء المؤسسات الوطنية، أو على صعيد تحفيز المجتمع للمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تمس حياته اليومية، فالتنمية السياسية تقوم على التخلص من بقايا النظم التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب التطور الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود¹ ما يأتي:

أولاً: إرادة سياسية بالدرجة الأولى من أجل مواجهة بعض الاتجاهات التقليدية الراسخة في قيم المجتمع وعاداته.

ثانياً: قيام الدولة بإجراءات تطمئن من خلالها أفراد المجتمع بمدى رغبتها في تحقيق التغيير الإيجابي على مستوى معيشتهم، وظروفهم، ومصالحهم الحياتية.

ويرى الباحث أن هناك دوراً أساسياً للدولة في إحداث عملية التغيير على مستوى المؤسسات التابعة لها من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الدولة على إقناع مواطنيها بالموافقة على سياسات السلطة بالوسائل الديمقراطية، ومن بين تلك الوسائل والمؤشرات: المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.

¹ عبد الله، ثناء: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 1996، ص217.

1.1.1.3 المشاركة السياسية:

تعني المشاركة السياسية في أبسط معانيها: حق الفرد في المساهمة بصنع واتخاذ القرارات السياسية التي تهم الدولة وتحدد مصيرها، إلى جانب المسؤولية الوطنية التي يتحملها الفرد اتجاه الحفاظ على سلامة الدولة واستقرارها.

ويصف صموئيل هنتجتون (Samuel Huntington) المشاركة السياسية بأنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويّاً، متواصلًا أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"¹.

وفي نفس السياق فقد عرف د. عبد المنعم المشاط المشاركة السياسية بأنها: "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"².

وعند تحليل التعريفات السابقة لمفهوم المشاركة السياسية تظهر ارتباطها بقدرة الفرد على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، وانسجام تلك القرارات مع المصلحة العامة للمجتمع. وبهذا المعنى فإن المشاركة السياسية - باعتبارها أحد المعايير الأساسية للتنمية السياسية - تمثل عنصراً حيوياً من عناصر التنمية الشاملة، وتهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تحدد مصيرهم³.

وعليه فإن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية، حيث يصبح وجود الأولى ضرورة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بعيداً عن مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح

¹ المشاط، عبد المنعم: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص36.

² المرجع السابق، ص42.

³ فائق، محمد: "حقوق الإنسان والتنمية"، في المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، يناير 2000، ص102-103.

المجتمع على اختلاف مشاربهم الحزبية والفكرية، وهي بالتالي تشكل الصورة الحقيقية للديمقراطية، إذ كلما زادت المشاركة السياسية، كانت الديمقراطية أكثر قبولاً، وارتياحاً من قبل الجماهير.

2.1.1.3 التعددية السياسية:

يمكن اعتبار التعددية السياسية بمثابة "جواز السفر" للديمقراطية التي لا تستوي بعيداً عن التعددية السياسية، وهي - أي التعددية - تلعب دوراً محورياً في الدولة والمجتمع واستقراره، ولعل تعدد وجهات النظر في الدولة ظاهرة صحية تؤدي إلى تماسك المجتمع، وتزيد من صلابته أمام الأزمات المختلفة.

وفي المقابل فإن احترام هذا التعدد من قبل الدولة يؤدي إلى تداول السلطة بشكل سلمي بعيداً عن الاستبداد والظلم.

وفي هذا الصدد ربط محمد عابد الجابري التعددية السياسية ضمن إطار الحداثة السياسية، التي تسمح بوجود مجال اجتماعي، وفكري يمارس فيه الناس الحرب بواسطة السياسة، أي بالحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء¹.

أما رودى كارلتون (Rode Carrolton) فقد اعتبر التعددية السياسية إطاراً يستند إليه في تفسير سلوك الجماعة، فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة تجمعهم بصورة طوعية لتحقيق مصالحهم، ولتحقيق أهداف معينة ومحددة، ولفت النظر إلى أن هناك مجاميع متعددة في المجتمع في كل زمان، وأن تفاعل هذه المجاميع يقدم دفاعاً قوياً للعلاقات الاجتماعية، لكن المهم هو طبيعة نشاط المجموعة، وليس هيئتها كتجمع من الناس².

¹ الجابري، محمد: التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، عمان: ندوة منتدى الفكر العربي، 1979، ص 117.

² فرحان، سليم: "التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة"، مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، على

الموقع الإلكتروني: <http://fcds.com/magazem/211.htm>

ومن جانب آخر يرى سعد الدين إبراهيم في التعددية السياسية أنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"¹.

3.1.1.2 التداول السلمي للسلطة:

يكمن جوهر التداول السلمي للسلطة في عدم توكيل الحكم لشخص معين إلى الأبد، وإنما يجب التعاقب الدوري على الحكم في ظل انتخابات حرة ونزيهة. فالسلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتحويل من الناخبين وفق أحكام القانون، أي إنّ السلطة ليست حكراً على شخص، وإنما يتم تداولها وفقاً لأحكام القانون، وما ينطبق على رئيس السلطة، ينطبق على الأحزاب والحركات السياسية².

وتقوم الدولة الديمقراطية بتنظيم العلاقات المتبادلة بين الشعب، والمؤسسات، والسلطة الحاكمة، ويجب أن يكون هناك تعاقد بين الأطراف المكونة للسلطة، وهذا يعني أنّ السلطة السياسية تقوم على مصلحة الجميع، وليس لخدمة أقلية على حساب أغلبية الشعب، وإنما يتم إدارة السلطة من قبل الشعب، ولصالح الشعب³.

وعليه فإن مبدأ التداول السلمي للسلطة قائم على أساس الانتخابات الحرة بين القوى السياسية في المجتمع وفقاً لأحكام الدستور والقانون، وهذا لا يتوفر إلا من خلال توفر الأمن والاستقرار في الدولة؛ لأن قضية تداول السلطة بشكل سلمي سينعكس إيجاباً على تحقيق الإجماع السياسي، الذي يعد أساساً لبناء الديمقراطية، ولضمان احترام حقوق الإنسان من قبل الدولة⁴.

¹ هادي، رياض: من الحزب الواحد إلى التعددية، عمان: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص63.

² الكواري، علي: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص20.

³ البيج، حسين: "التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد4، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 1998، ص173.

⁴ البيج، حسين: "التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، ص21.

وعلى نفس السياق تشكل قضية احترام حقوق الإنسان وصونها من قبل الدولة حجر الزاوية والأساس الأخلاقي، الذي يربط الدولة أو السلطة الحاكمة مع شعبها ومواطنيها، فلا يمكن احترام حقوق الإنسان من خلال التوقيع على المواثيق الدولية المتعلقة بذلك، وإنما من خلال الممارسة الفعلية للسلطة، وبعيدا عن إلحاق الضرر بمواطنيها، بغض النظر عن موقعهم المؤيد أو المعارض لتلك السلطة¹.

2.3 الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للتنمية:

يشكل البعد الاقتصادي للتنمية محورا رئيسا لا يمكن تجاهله أو إهماله، فالتنمية الاقتصادية في أي بلد بحاجة إلى آليات تنفيذ، حيث تبدأ بوضع الخطط والأولويات والأهداف، ثم تحدد متطلبات تحقيق الأهداف، ورسم السياسات، والإجراءات، والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم من مؤسسات الدولة ضمن إطار مؤسسي وقانوني.

ومن جانب آخر أصبح التركيز على النظام الاقتصادي بدلا من النظام الثقافي مدخلا من مداخل التغيير، وفيه تم التأكيد على التعددية بدلا من التركيز المطلق على الدولة².

اشتمل مفهوم التنمية الحديثة على التطورات والمتغيرات التي ارتبطت في معظمها بالتغيرات السياسية، والاقتصادية، مثل التنمية المستدامة التي تركز على تلبية حاجة الأجيال الحالية دون المس بفرص الأجيال القادمة، إلى جانب اهتمام العلوم السياسية بدور الدولة في المجتمع المدني، وخاصة دورها في تحقيق التنمية، والديمقراطية.

وبصورة أخرى أصبح التركيز على التنمية الاقتصادية كنقطة انطلاق ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة؛ لأن المتغيرات السياسية أصبحت تابعة للمتغيرات الاقتصادية، وإصلاح النظام أو السلطة هو أساس التحول الديمقراطي.

¹ باسل، يوسف: حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، في مجلة الدراسات السياسية، ع9، بغداد، 2002، ص118-119.

² عبد الرحمن عدس ومحي الدين توك: مرجع سابق، ص182.

ولعل التغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي، والسياسي العالمي في العقد الأخير من القرن الماضي، جاءت في معظمها لتبرهن على أن النجاح في تحقيق التنمية مرتبط بنوعية الحكم وكفاءته.

وترى منظمة اليونسكو أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الديمقراطية والتنمية، وأن نجاح العملية التنموية مرهونٌ بمستوى الديمقراطية في الدولة، حيث إنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون أن يتمتع الناس بمستوى معقول من الاستقرار والأمن¹.

فالتكامل بين التنمية ببعدها الاقتصادي يتوافق مع التنمية ببعدها الديمقراطي، والذي تم التأكيد عليه من خلال منظمة اليونسكو التي رأت أن أسبقية القانون في الدولة هي الآلية التي من خلالها يتم الربط بين التنمية والديمقراطية فيها².

وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مفاهيم جديدة للتنمية ركزت في معظمها على الجانب البشري، وكان الإنسان هو المستهدف من العملية التنموية، وهو ما عرف بالتنمية البشرية، دون إهمال الجوانب الأخرى للتنمية³.

من جانب آخر تتجلى أهمية البعد الاجتماعي للتنمية من خلال قدرة النسيج الاجتماعي على حماية مبادئه، وقيمه الإنسانية، والحفاظ على وحدة هويته الوطنية الهادفة إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين الأفراد من جهة، ومؤسسات الدولة من جهة أخرى.

وعليه فإن أهمية التنمية الاجتماعية تتبع من كونها استثماراً إنسانياً يحدث في المجالات التي تمس حياة الناس بشكل يومي ودائم، كالتهليم، والرعاية الصحية، والإسكان وغيره، وهذا

¹ البنك الدولي: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003، ص(2- 3، 20- 24)، على الموقع الإلكتروني:

siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab

² بطرس غالي: "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"، منظمة اليونسكو، 2003، ص5، على الموقع الإلكتروني:

http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001323/132343a.

³ United Nations Development Program: **Human Development Report**, 1990, New York,

.Oxford University Press, 1990, page 10-12

بالطبع على أساس أن الإنسان هو من يملك مفاتيح التغيير والتوجيه، وبناءً على ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية في بداية التسعينيات، والذي ركز على قدرات الفرد وطاقاته الذاتية ودورها في تغيير مستوى معيشته¹.

ومن جانب آخر تكمن أهمية التنمية الاجتماعية في توسيع خيارات الناس، وذلك من خلال تأسيس أسس اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، ضمن إطار تكافل اجتماعي متبادل يركز على تنمية الناس بالناس من أجل الناس².

ومما يؤكد أهمية التنمية الاجتماعية ما جاء في تقرير لجنة الثقافة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو سنة 1995م، والذي جاء فيه "أن التنمية إذا انفصلت عن سياقها الإنساني والاجتماعي فإنها تصبح نموا بلا روح"³.

وفي هذا الصدد أشار الاقتصادي فردريك لست (Friedrich List) في القرن التاسع عشر إلى أهمية التنمية في الجانب الإنساني، واعتبر الإنسان ليس مجرد منتج أو مستهلك، بل هو مواطن في الدولة لا بد من توفير حاجاته الأساسية⁴.

وعلى صعيد آخر فإن الديمقراطية تتوافق مع الأمن ضمن علاقة تبادلية بمستوى متقدم من الشراكة والتعاون بحيث يظهر حالة من الاستقرار المجتمعي في مناخ تسوده مؤسسات ديمقراطية راسخة في البناء السياسي والاجتماعي للدولة، وتعمل بشكل دائم ومستقر على تعزيز المفاهيم الأمنية والديمقراطية بشكل يتناسب وظروف الدولة والمجتمع.

وفي نفس الوقت يمكن أن يلعب الأمن دورا سلبيا اتجاه الديمقراطية، فعند قيام الأجهزة الأمنية في دولة أو مجتمع ما بقمع الحريات العامة، وتعرض الأمن الإنساني للخطر تسود حالة من الفوضى والاضطراب الأمني مما قد تؤدي إلى غياب التنمية، وتعرض الديمقراطية للخطر.

¹ بلغيث، سلطان: "مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي" مجلة النبأ، العدد 85، 2007.

² صبري، إسماعيل: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 117.

³ تقرير التنمية البشرية 1997: منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 107.

⁴ المرجع السابق، ص، 112.

ويتضح هنا أن هناك علاقة واضحة وقوية ما بين الأمن بمفهومه الشامل، والديمقراطية التي يرى فيها بعض المحللين أنها لا يمكن أن تستمر دون الأمن والاستقرار، وأيضاً لا مكان للأمن دون الممارسة الحقيقية للديمقراطية¹.

ويشير الباحث إلى أن ممارسة الديمقراطية بشكلها الصحيح والسليم لها شروط أمنية لا بد من توافرها، حيث إنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بعيداً عنها، وما ينطبق على الديمقراطية، يجب أن يتوفر في الأمن، فالإجراءات الأمنية يجب أن تتوافق مع القانون والحريات العامة بكافة أشكالها وألوانها، والالتزام بأحكام الدستور وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

إن التنمية الشاملة هي التي تراعي أولويات المجتمع وخصائصه، وتوفر الخدمات الاجتماعية، والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين، وتحسين أحوالهم جنباً إلى جنب مع ضرورة وضع البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المادية، والاقتصادية بشكل مواز مع البرامج اللازمة لتنمية القدرات البشرية، وتحسين الأحوال الاجتماعية.

3.3 التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي (1967-1993):

معلوم أن الاحتلال الإسرائيلي قد أحكم السيطرة عام 1967م على الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة، واستخدم سياسات تعسفية لإحداث تغييرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية في البناء الاجتماعي الفلسطيني، هادفاً إلى تهميش وإضعاف مؤسسات المجتمع الفلسطيني وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي².

ولعل الفرق الكبير بين الدخل والإنتاج كان أحد المؤشرات على بدائية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبعيته الكاملة للاحتلال الإسرائيلي، بحيث تمكن

¹ عباس المرشد: الديمقراطية والأمن، مرجع سابق، ص115.

² أبو هديبة، احمد: واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الموقع الإلكتروني:

www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4189

الاحتلال الإسرائيلي من إضعاف الفرص التي يمكن أن تساعد في تحسين مستوى التنمية في المناطق المحتلة، وتجريدها من مقوماتها الأساسية، وتركها مكشوفة للهزات الخارجية¹.

ونتيجة لتلك المتغيرات الاقتصادية، والأمنية التي طرأت على واقع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى حل اغلب الدوائر، والمؤسسات، والبلديات، والهيئات، والمنظمات الرسمية، والشعبية، التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل مجيء الاحتلال، وحل محلها الحكم العسكري الإسرائيلي الذي بموجبه أصدر الأوامر العسكرية التي تمنع أي نشاطات سياسية أو حزبية فلسطينية مقاومة للاحتلال وسياساته التدميرية.

وفي هذا السياق عمل الاحتلال الإسرائيلي على إيجاد نماذج اجتماعية وعشائرية بديلة عن أي تجمعات سياسية لها أبعاد وطنية فلسطينية، وأصبح يتعامل مع "المختار" في القرية والمخيم، ورئيس البلدية المعين في المدينة على أساس عشائري، محاولاً في ذلك تمرير خطته وأهدافه الأمنية والاجتماعية، وفرض "سياسة الأمر الواقع" على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار تدجين المجتمع والسيطرة على مؤسساته المحلية².

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، قام الاحتلال الإسرائيلي بسلسلة من الإجراءات القمعية رداً على انتخاب الرموز والشخصيات الوطنية الفلسطينية في الانتخابات البلدية عام 1976، فقامت أجهزته الأمنية بملاحقة معظم رموز وشخصيات "لجنة التوجيه الوطني"؛ فقتلت رئيس بلدية البيرة، وجرحت رئيسي بلديتي رام الله ونابلس، وأبعدت رئيس بلدية الخليل³.

وفي خطوة لاحقة حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام 1980م إحداث تغييرات شكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حين سارعت إلى إقامة ما يسمى "الإدارة المدنية" بدلاً من نظام الحكم العسكري، وعلى إثر ذلك حلت المجالس البلدية الفلسطينية في مختلف مدن الضفة

¹ أبو الحسن، احمد: الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مكتب الإحصاء الفلسطيني، دمشق: 1994، ص 23.

² أبو هدبة، احمد: واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق.

³ المرجع سابق.

الغربية، وعينت لكل بلدية مسئولاً عنها من ضباط الإدارة المدنية الإسرائيلية، واستمرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية البحث عن أشكال جديدة يمكن أن تحل محل الشخصيات الوطنية الفلسطينية التي قد تبلورت في الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية التطورات السياسية الاجتماعية في الفترة الممتدة ما بين عامي 1967م و1980م¹.

ويمكن اعتبار "روابط القرى" أحد هذه الأشكال التي حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إنشاءها كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم فكرة هذه الروابط "على أساس دراسة أدها دافيد كيمحي (Daifed Kimhi) منسق الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقد نشأت من خلال تعقيدات وتشابك البعد العائلي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والمتمثل في الخلافات العائلية والعشائرية بين الطبقات الاجتماعية منطلقاً لها².

وفي تلك المرحلة رفض الشعب الفلسطيني فكرة إنشاء "روابط القرى" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أجبر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إلغائها، وأصدرت تعليماتها بتوسيع صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ودفعت باتجاه إيجاد بديل فلسطيني يتساوق مع أهداف الاحتلال الإسرائيلي، وما أسمته في تلك الفترة بتفعيل "معسكر السلام" الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة³.

وفي المقابل قامت منظمة التحرير الفلسطينية وبالتنسيق مع الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ببلورة مشروع يعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه من خلال توفير الدعم المالي للطلبة الفقراء من أبناء الشعب الفلسطيني؛ لزيادة أعداد الطلبة في الجامعات، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيير ملحوظ في تركيبة الوضع الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، للمجتمع الفلسطيني، وأدت هذه الجهود إلى خلق حالة من النهوض في الوعي

¹ بنفستني، ميرون: التطورات السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات، ص112.

² السعدي، غازي: الأوضاع السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، عمان: دار الجليل، 1983، ص68.

³ بنفستني، ميرون: الإدارة المدنية، القوانين والأنظمة، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات، 1988، ص45.

السياسي الوطني الفلسطيني لتأسيس مرجعية وطنية فلسطينية مقاومة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تبلورت هذه الجهود في انعقاد مؤتمر التنمية من أجل الصمود عام 1982م، والتي استمرت أعماله حتى عام 1984، وكان من أهدافه تشخيص حياة الشعب الفلسطيني وأوضاعه في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى القيام بدراسات ميدانية وأكاديمية، وجمع المعلومات المختلفة لتوظيفها في المحصلة النهائية لخدمة صمود الشعب الفلسطيني وتعزيزه¹.

ويرى الباحث في ذلك المؤتمر أنه تبنى نهجا مقاوما للتنمية، من خلال تجسيد معايير تنمية فلسطينية تتناسب مع حالة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وعززت من صموده على أرضه وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

لقد عبرت الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) في كانون أول عام 1987م عن مدى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال التعسفية التي قادتهم إلى مواجهة الاحتلال بالحجارة والمظاهرات الشعبية، مطالبين برحيل الاحتلال الإسرائيلي تمهيدا لتأسيس كيان فلسطيني وطني يخفف عنهم المعاناة التي تسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي.

من جهته حاول الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على مفاعيل الانتفاضة الفلسطينية واتخذت أساليب عدة مُحاولَةً إخمادها كان أهمها: قمع الاحتجاجات بقوة السلاح والإرهاب، واعتقال المناضلين؛ لوضع حد لأعمال العنف، في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية².

¹ أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي 2007: أربعون عاما على الاحتلال... أربعون عاما من إحباط التنمية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2007، ص37.

² أرونسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة والقطاع، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990، ص66-70.

إلا أن هذه السياسة الإسرائيلية قد فشلت في تحقيق أهدافها وهيمنتها على مجريات الانتفاضة، نتيجة للوعي الفلسطيني المتزايد حول ضرورة الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي وأعدائه.

هذا ولم تكن انتفاضة عام 1987 بعيدة عن التداعيات الكبرى التي شهدتها العالم في بداية التسعينات، سواء على صعيد حرب الخليج الأولى، ونتائجها السلبية على القضية والشعب الفلسطيني، أو على صعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز القطبية الأحادية في إدارة الصراعات الدولية، وكان الخلل الكبير في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد وجد له تعبيراً مباشراً في انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، والذي حمل حلاً أميركياً للقضية الفلسطينية ينسجم مع الرؤية الإسرائيلية؛ لإعادة صياغة المنطقة مجدداً، ضمن ما سمي بالشرق الأوسط الكبير¹.

ويمكن تلخيص الواقع التتموي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ما بين 1967م-1993م، بعدة نقاط أهمها²:

- 1- لم تعمل إسرائيل على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة فوراً إلى إسرائيل كما فعلت في مدينة القدس بحيث يؤدي ضم الأراضي بسكانها الفلسطينيين إلى فقدان إسرائيل طابعها اليهودي.
- 2- عطلت إسرائيل آليات السوق الفلسطيني والتي تتمثل في رأس المال، والأرض، وسوق العمل؛ بهدف إحداث خلل في الوضع الديموغرافي، والاقتصادي الفلسطيني لصالح الكيان الإسرائيلي.

¹ أبو هدية، احمد: واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق.

² النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر السنوي 2007 للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2007، ص30.

- 3- أقدمت إسرائيل على إغلاق البنوك العربية والأجنبية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إغلاق قنوات الاستثمار والادخار، وربط العمليات التجارية الفلسطينية بالبنوك الإسرائيلية.
- 4- سمحت إسرائيل للأيدي العاملة الفلسطينية بالعمل في السوق الإسرائيلية، وخصوصاً في قطاع الزراعة والخدمات، وقد تسبب هذا التشغيل في إهمال القطاعات المماثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 5- أحدث الاحتلال الإسرائيلي تشويهاً متعمداً في الأرض الفلسطينية، من خلال مصادرتها وتخصيص أجزاء كبيرة منها للاستخدام العسكري، وبناء المستوطنات.
- ونتيجة لتلك السياسات الإسرائيلية التي هدفت إلى تشويه العملية التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة أصبح المواطن الفلسطيني في المتوسط أغنى من ناحية الدخل من المواطن العربي خصوصاً في الدول العربية المجاورة، وفي المقابل أصبح المجتمع الفلسطيني بشموليته أفقر من المجتمعات العربية المجاورة خصوصاً في مجالات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

4. الفصل الرابع

السلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية منذ (1993-2000)

لقد تم الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو 1993، وبناءً عليه تم إقامة حكم ذاتي فلسطيني محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات.

جرت في باريس مفاوضات بين الجانبين من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية أثناء الفترة الانتقالية، حيث انتهت تلك المفاوضات بتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994. وبموجبه حصلت السلطة الفلسطينية على بعض الصلاحيات الاقتصادية التي لا تتعدى منحها تراخيص لمشاريع استثمارية صغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى استصدار تصاريح تجارية خارجية محدودة¹.

وبالرغم من أن اتفاقية أوسلو 1993م أعطت بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن وحدة جغرافية واحدة، إلا أنها فرضت قيوداً على تلك الصلاحيات وحددت من سقفها، إذ استثنت من ذلك القضايا المهمة والمحورية والتي تشكل أساس الحل، وهي السيادة الفلسطينية، القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، والمياه².

لقد كان إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م وما صاحبه من تغيرات طرأت على الجانب الفلسطيني، كانت بمثابة تحديات كبيرة على الواقع التنموي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث عمقت الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية حالياً، وحرمتها من بناء مؤسسات راعية وحاضنة للتنمية الشاملة.

¹ أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص42.

² اتفاقيات أوسلو: الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998، ص26-28.

لم يكن اتفاق أوسلو عادلا اتجاه الشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقه الاقتصادية والسياسية بقدر ما وفر الاتفاق غطاء أمنيا وسياسيا للاحتلال الاسرائيلي فعلى لسان (إسحاق رابين) رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي وقع اتفاق أوسلو قال عنه إنه "اتفاق أمني محض، يقوم فيه الفلسطينيون بحكم ذاتي إداري على المدن الفلسطينية التي سلمت لهم مقابل محاربة الإرهاب والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية"¹.

هذا وبالرغم من الصورة الضبابية التي رافقت اتفاق أوسلو وما جاء بعده من اتفاقيات إلا أن السلطة الفلسطينية عملت بكل طاقاتها المتاحة، ووظفت كل إمكانياتها في إطار إحراز تقدم حقيقي على مستوى التشريع، والتنفيذ، والقضاء. فشكّلت السلطة الفلسطينية قوات شرطة فلسطينية لحفظ الأمن والنظام الداخلي للفلسطينيين، وذلك حسبما نصت عليه اتفاقيات أوسلو التي حددت كيفية عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونطاقها، وواجباتها وتركيباتها، وضرورة اتخاذ ما هو ضروري من الطرفين لمنع "أعمال الإرهاب، والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر"².

فمن جهتها عملت السلطة الفلسطينية على بناء واستحداث مؤسسات سياسية واقتصادية، واجتماعية، ووزارات، وأجهزة، وإدارات خدمتية مدنية وأمنية، إضافة إلى استمرار وجود المؤسسات الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، التي بقيت نظريا منفصلة عن مؤسسات السلطة الفلسطينية، مع العلم أن جزءا من مؤسسات منظمة التحرير أصبح يعمل ضمن مؤسسات السلطة، مثل مشاركة أعضاء من اللجنة التنفيذية في مجلس وزراء السلطة الفلسطينية، وذلك انطلاقا من وجهة النظر التي تفيد بضرورة مشاركة المنظمة في السلطة الفلسطينية كونها موقعة الاتفاقيات ومسئولة عن تطبيقها³. الأمر الذي أوجد تداخلا ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية،

¹ أبو الحسن، احمد: الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، ص 56.

² المرجع السابق، ص 20-24.

³ عبد الرحمن، احمد: "السلطة والمنظمة ازدواجية أم تكامل؟" مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل، رام الله، مؤسسة بانوراما، 2005، ص 41-43.

ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي نتج عنه تهميش مؤسسات منظمة التحرير، وجعلها بندا على موازنة السلطة الفلسطينية.

وفي إطار تبنيها للنهج الديمقراطي عملت السلطة الفلسطينية على تأكيد شرعيتها من خلال الانتخابات العامة الأولى التي جرت عام 1996م، لانتخاب رئيس للسلطة ومجلس تشريعي، إذ حازت على تأييد شعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أهلها لتكون نواة مشروع الدولة الفلسطينية القادمة، فكانت الانتخابات تمثل التجربة الأولى لتأسيس نظام فلسطيني ديمقراطي، يفصل بين السلطات الثلاث، بالرغم من قوة وتأثير الكرزما التي تمتع بها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وسيطرته على المؤسسات المختلفة للسلطة الفلسطينية¹.

1.4 شروط التنمية الشاملة في الضفة الغربية قطاع غزة:

من الصعب الحديث عن تحقيق التنمية دون مراعاة عدة شروط وأولويات تخص الوضع الفلسطيني الذي يزرح تحت الاحتلال وهذه الشروط كما يأتي²:

1- ينبغي أن تمتلك السلطة الفلسطينية، رؤية تنموية متكاملة مستندة إلى الإطار العام الأوسع في تحديد السياسة التنموية الأكثر ملائمة مع مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، فخيارات السلطة الفلسطينية التنموية الحالية غير ثابتة - وهذا خلل خطير - فكيف يمكن الحديث عن الديمقراطية، والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية في ظل غياب السيادة الفلسطينية؟

2- يتطلب تفعيل دور القطاع العام وجعله بارزا، الأمر الذي يسهم في عملية النمو للقطاعات المختلفة بعيدا عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات التنموية في القرى، والمخيمات، والمناطق الفقيرة.

¹ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص 177-179.

² صوراني، غازي: الاقتصاد الفلسطيني بين الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 53.

3- العمل على تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية، والكف عن ممارسة القرارات الأحادية، فالمطلوب- من المؤسسات والوزارات المعنية - البرمجة أو التخطيط المركزي المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية التنموية.

4- التطبيق العملي للمفاهيم الديمقراطية من جهة، ولكافة وظائف السلطة الفلسطينية وفق نظام ديمقراطي يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، وبعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية- الأمريكية، والتي ستؤدي إلى مزيد من الفشل والتراجع في مسارات التنمية الفلسطينية.

إن هدف التنمية الشاملة التي تقوم بها الدول هي استغلال مواردها الذاتية بكافة المستويات والطرق المتاحة لها. وعليه حاولت السلطة الفلسطينية وضع الكثير من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

2.4 مؤشرات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن الموقف التنموي الذي تتبناه السلطة الفلسطينية، وتعمل على تأسيسه من خلال بناء المؤسسات التنموية في الضفة الغربية يواجه مشكلة حقيقية وتحدياً ماثلاً أمام أي تقدم ملموس وفاعل، فالمشكلة ليست بغياب المؤسسات - وإن كانت جزءاً منها-، وإنما المشكلة الأساسية في وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على تغييب الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، وعليه فإن الخصوصية التنموية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب وضع عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق التنمية الشاملة في هذه المرحلة، ومن أهم المؤشرات ما يأتي¹:

¹ عماد سعيد لبدّة: "الاقتصادية في فلسطين"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/homepage.html>

- 1- قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، ومكافحة الفقر.
- 2- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛ للتخفيف من مستويات البطالة.
- 3- التخلص تدريجيا من الاختلالات التي أوجدها الاحتلال (التبعية بكافة صورها).
- 4- دعم القطاعات الصناعية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 5- توزيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع بشكل عادل.

في الحقيقة تركزت معظم الجهود التنموية الفلسطينية في التخفيف من التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، وأيضا النهوض بمستوى التنمية الفلسطينية من خلال بناء مؤسسات راعية لعملية التنمية ومناسبة مع المرحلة الانتقالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ولأجل ذلك قامت السلطة الفلسطينية بوضع برامج وخطط تنموية متوسطة المدى لتحقيق التغيير الإيجابي في مستويات التنمية، ومن أهم تلك الخطط:

3.4 اتفاقية باريس الاقتصادية 1994 واعاقبة التنمية الفلسطينية:

شكلت اتفاقية باريس الاقتصادية اللبنة الأساسية للنظام الاقتصادي الفلسطيني وقامت بتحديد مجموعة من الإجراءات المسموح والممنوع القيام بها، واستتبع الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي القوي والمتطور قياسا بالدول المجاورة، وقامت بوضع مقاييس ومواصفات اسرائيلية وأمريكية على السلع والمنتجات الفلسطينية¹.

من جهة ثانية حددت الاتفاقية النظام المالي المسموح به للسلطة الفلسطينية في إطار تأسيس سلطة النقد الفلسطينية الحالية وحددت عملها في مجموعة من المعاملات المالية ومن ضمنها ابقاء العملة الاسرائيلية "الشكيل" كعملة رئيسة في السوق الفلسطيني، الامر الذي سمح

¹ كتاب، ايلين، واخرون، في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء، 2010، ص89-94.

للبنوك الاسرائيلية بإدارة الودائع والتصرف بها كبنك مركزي يعمل داخل الاراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية¹.

وفي نفس السياق حددت الاتفاقية ضريبة القيمة المضافة بسقف اقل من 1-2% من نسبة الضريبة في اسرائيل، وسمحت للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل المدن الفلسطينية وايضا المستوطنات الاسرائيلية، وتعاملت مع المستوطنات كمناطق قانونية يسمح جباية الضرائب من العمال الفلسطينيين لصالح السلطة الفلسطينية².

اما فيما يخص القطاع الزراعي فقد تضمن البند (51) من الاتفاقية السماح بتبادل المنتجات الزراعية بين الجانبين دون ضرائب او جمارك مما شكل استباحة للأسواق الفلسطينية من قبل منتوجات المستوطنات وعرض المزارع الفلسطيني لخسائر كبيرة³.

4.4 البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات (1994-2000):

بدأت أول محاولة لوضع خطة إنمائية فلسطينية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتمثلت في "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني (1994-2000)، وقدرت تكاليف هذا البرنامج بحوالي 11 مليار دولار أمريكي، حيث قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية في السلطة الفلسطينية بتشكيل فريق من الباحثين المتخصصين يضم حوالي 300 خبيراً من مختلف المجالات التنموية، وتحت إشراف الدكتور يوسف الصايغ؛ لإجراء دراسة شاملة ضمن إطار برنامج تنموي متكامل للمجتمع الفلسطيني حيث استغرق إعداد البرنامج مدة سنتين، وتوصل إلى عدة نقاط أهمها⁴:

1- هناك محوران للتنمية في الحالة الفلسطينية. الأول يتمثل في الجهد اللازم للتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال إزالة العوائق والعراقيل

¹ كتاب، ايلين، واخرون، في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، ص 96.

² المرجع السابق، ص 101.

³ المرجع السابق، ص 109.

⁴ النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 39-40.

التي تواجه عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإصلاح التشوهات التي نتجت عن الإرث الطويل لسنوات الاحتلال الإسرائيلي. والثاني: يركز على تعزيز القدرات الذاتية للعملية التنموية الفلسطينية حتى تصل إلى مرحلة النمو المستدام.

2- من جانب آخر وصف البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني الحالة الفلسطينية وصفا دقيقا وشاملا، ووضع عدة أساليب وأدوات يجري اتباعها، تتمكن من خلالها السلطة الفلسطينية التخلص من المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على العملية التنموية برمتها، ومن هذه الوسائل بناء رأس مال بشري فلسطيني، من خلال إعطاء أولوية للخدمات التعليمية، والصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3- حدد البرنامج بشكل واضح دور القطاع العام، والقطاع الخاص في عملية التنمية، ووصف القطاع الخاص بأنه القائد للعملية التنموية من خلال توفير مناخ سوق حرة، بينما يتحدد دور القطاع العام في تأهيل البنى التحتية، والخدمات العامة كالمياه، والكهرباء، والطرق، والموانئ، والصحة، والتعليم.

وبناء على ما سبق فقد شكل البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وثيقة مهمة لها فائدة كبيرة؛ خصوصا عند النظر إلى المعلومات التي قدمها عن أحوال المجتمع الفلسطيني وحاجاته الضرورية للتنمية الشاملة، إلا أنه لم يشكل نقلة نوعية في الفكر التنموي الفلسطيني مقارنة مع مقررات مؤتمر (التنمية من أجل الصمود) الذي عقد عام 1982م، ويمكن أن نلاحظ عدة نقاط في هذا المجال منها¹:

1- شكّل مؤتمر (التنمية من أجل الصمود) المرجعية العامة التي اعتمد عليها البرنامج الإنمائي العام للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال الإلمام الشامل بكل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

¹ النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 41.

2- كانت الفرضيات التي تبناها المؤتمر تتحدث عن الواقع الكائن تحت الاحتلال، وكان الهدف هو توجيه العملية التنموية من أجل تعزيز القدرة الذاتية للشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال.

أما الفرضيات التي استخدمها البرنامج فقد ارتكزت على زوال الاحتلال دفعة واحدة، وسيطرة الفلسطينيين على كل مواردهم الطبيعية، ولم يكن هناك مبرر لتلك الفرضية على أساس أنه لم يصدر عن الحكومة الإسرائيلية أي إشارات تتجاوز حدود الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، والذي لم تذكر بنوده إمكانية سيطرة الفلسطينيين على مواردهم من ناحية، وتفكيك المستوطنات ومن ناحية أخرى على سبيل المثال.

3- اعتمد مؤتمر التنمية من أجل الصمود على السعي لتعظيم المساعدات العربية للشعب الفلسطيني؛ من أجل خلق واقع تنموي فلسطيني مقاوم، بينما تبنى البرنامج العام وصول مساعدات دولية كبيرة تقدر بحوالي 5.7 مليار دولار على مدار ست سنوات لتمويل التنمية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، إلا أن الدول المانحة قدمت حوالي 4.6 مليار دولار في فترة خمس السنوات الأولى من تأسيس السلطة الفلسطينية¹. وشكل ما نسبته 77% من تلك المساعدات منح للسلطة الفلسطينية، والباقي على شكل قروض ميسرة، وعليه سوف تشكل تلك الديون أحد العوائق الأساسية أمام تحقيق التنمية، وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على سدادها في المستقبل.

من جهة أخرى قدمت السلطة الفلسطينية للدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني المنعقد في 1996، إستراتيجية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة محوراً قيام نشاط اقتصادي في فلسطين على قاعدة السوق الحر². وقدمت قائمة لمشاريع ذات أولوية ملحة تعد أساسية لعملية التنمية الفلسطينية، وتقدر قيمتها 845 مليون دولار

¹ كتاب، ايلين، وآخرون: وهم التنمية، في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010، ص23.

² كتاب، ايلين، وآخرون: وهم التنمية، في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، ص24.

موزعة على أربعة قطاعات رئيسة هي: البنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية، والقطاع الخاص وبناء المؤسسات¹.

ولأجل تلك الإستراتيجية تبنت السلطة الفلسطينية حزمة من السياسات، والبرامج التنموية واتخذتها كجزء رئيس من إستراتيجيتها لتحقيق التنمية، وقامت بدفع القطاع الخاص نحو قيادة العملية التنموية، ومنحه كافة التسهيلات المطلوبة مقابل تقليص دور القطاع العام إلى الحد الأدنى من المشاركة التنموية، ودمجت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق اتباع عدة أساليب أمريكية غربية، أو ما يعرف باسم "سياسات إجماع واشنطن"² التي صيغت من أجل تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية؛ لتتمكن من الخلاص من الأزمات التنموية والمالية التي تتعرض لها³.

إلا أن هذه الحزمة من السياسات لم تحدث تغييرا إيجابيا على مستوى التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعدة أسباب من بينها: أن واقع التنمية في فلسطين ليس كواقع التنمية في الدول اللاتينية، وأقل ما يقال أن هذه الدول كانت مستقلة ومتمتعة بسيادة وطنية على أراضيها بينما السلطة الفلسطينية هي سلطة تحت الاحتلال، وليس لها سيادة فعلية على أراضيها.

ومن جانب آخر لم تحمل تلك الإجراءات صفة الديمومة، إنما كانت أقرب إلى خطط ميدانية طارئة، إضافة إلى أن السلطة الفلسطينية هي سلطة تحت الاحتلال، فكيف يمكن أن تمارس النشاط الاقتصادي على قاعدة السوق الحر وهي لا تتحكم في مواردها ولا تعتمد على نفسها مباشرة؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا أنه يتوجب عليها قبل أن تتبنى إستراتيجية تنموية معينة أن يكون لديها مقومات ذاتية أو قدرة تنافسية تؤهلها للاعتماد على مواردها المحلية.

¹ نصار، محمد: "خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح"، على الموقع الإلكتروني:

pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/01/19/218540.html

² هي السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية الأمريكية وأول ما استخدم هذا الاسم عام 1989 من قبل الاقتصادي الأمريكي "جون ويلمسون" وتضم تلك الحزمة عشر اقتراحات تهدف إلى توسيع حرية السوق وتقليص دور الحكومة، وأصبح هذا الاسم يستخدم الآن للتعبير عن "الليبرالية الجديدة" أو "أساسيات السوق".

³ النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، مرجع سابق، 44.

5.4 خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000):

جاءت هذه الخطة ضمن إستراتيجية مختلفة عن سابقتها من حيث التنفيذ، وقد تميزت بأن الدول المانحة ستشارك في تحديد الأولويات التنموية الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الوزارات، والمؤسسات الفلسطينية، وفيها تم تقسيم المشروعات والبرامج على أساس وزارى، وعلى أساس قطاعي، وكان الهدف من التقسيم تحميل الوزارة مسؤولية نجاح أو فشل الخطة.

وبناء على ذلك التوجه قسمت القطاعات التنموية الفلسطينية إلى أربعة قطاعات هي: دعم البنية التحتية، تطوير قدرة المؤسسات، تطوير الخدمات الاجتماعية، تنمية الموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية¹.

وقد تبنت الخطة عدة افتراضات وهي: تشغيل مطار غزة الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بين فلسطين والخارج مما يزيد من تحسن وضع الميزان التجاري، إضافة إلى انتعاش الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجم الإنتاج الصناعي والزراعي، والتركيز على الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير مجموعة السلع والمنتجات التصديرية، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5%، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط حصة الفرد من الناتج بنسبة 2%، وبناء على الخطة فقد شكلت الاستثمارات في السنوات الثلاث الأولى 33%، 35%، 32% على التوالي، بينما توزعت الاستثمارات على القطاعات الرئيسية 53% للبنية التحتية، 9% للمؤسسات، 19% للقطاع الاجتماعي، 19% للقطاع الاستثماري².

1.5.4 إشكالية التنمية الفلسطينية المرتبطة بالاتفاقيات:

جاءت السلطة الفلسطينية في 1994م ضمن ظروف اعتبرت بحد ذاتها عائقاً أمام امتلاك مقومات التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودخلت السلطة بموجبها في حسابات غير دقيقة مع الاحتلال الإسرائيلي، انعكست في مجملها سلباً على التنمية، والسؤال

¹ نصار، محمد، مرجع سابق.

² النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، مرجع سابق، 43.

الذي يطرح نفسه هنا، هل من الممكن إحداث تنمية شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي؟

فعلى مستوى الترتيبات بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي تضمنها اتفاق أوسلو حدثت تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، وشكلت نقطة انعطاف لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انعكس ذلك في التحسن الذي طرأ على صورة الاقتصاد الإسرائيلي، وموقعه في النظام العالمي الجديد "العولمة"، بحيث أصبحت إسرائيل جزءاً من هذا النظام¹.

أما على مستوى الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م فقد شكلت في عام 1990م ما نسبته 85% من مجمل الصادرات الفلسطينية، أما في عام 1998 فقد بلغت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل ما نسبته 95%، وفي المقابل بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية عام 1987 نحو 961 مليون دولار، وارتفعت عام 2000 لتصل إلى \$1.800 مليون، حيث شكل السوق الفلسطيني حتى أيلول 2000 ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات الأمريكية².

هذا على مستوى حجم الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، أما على مستوى سيطرة السلطة الفلسطينية على الأرض، فشكلت تلك الاتفاقيات عنصراً ضاعفاً على السلطة الفلسطينية، وأبقت حوالي 60% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وكذلك السيطرة على المعابر الدولية مع كل من الأردن ومصر، الأمر الذي يمكن الإسرائيليين من التحكم الكامل بمصير الفلسطينيين، وإفشال تطوير المشاريع المعنية بعملية التنمية.

وعليه يتبين أن إسرائيل عملت على تعطيل ما تستطيع من المشاريع الفلسطينية التنموية المهمة، أو على تأخيرها بشكل مقصود كما جرى في مشروع ميناء غزة، ومشروع مطار غزة

¹ مخول، عصام: "تأثير احتلال الضفة والقطاع على نمو وتطور الاقتصاد الإسرائيلي، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي الاقتصادي الفلسطيني، رام الله: 2007، ص216.

² المرجع السابق، ص218.

الدولي، واتبعت في سبيل ذلك عدة سياسات حالت دون تحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنها:

أولاً: فرضت إسرائيل حصاراً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على تفتيت البنية التتموية الفلسطينية ومحاصرتها ضمن محددات إسرائيلية تزيد من تبعية السلطة الفلسطينية الكاملة للاحتلال الإسرائيلي، وخنق الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكثر صعوبة من خلال سياسة الإغلاقات المتكررة في تلك الفترة، وخصوصاً بعد عام 1996، الذي شهد مقاومة قوية شنتها فصائل المعارضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث فرض حصاراً شاملاً على الضفة الغربية وغزة¹.

ثانياً: مسألة المفاوضات وتداعياتها على عملية التنمية، حيث تعتبر المفاوضات بأنواعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أكثر القضايا الشائكة على الساحة الفلسطينية، والتي تسعى من خلالها إسرائيل إلى إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وليس الوصول إلى حل الصراع؛ فإسرائيل تراهن على إطالة الفترة الزمنية التي تمكنها من خلق وضع جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن فيه للسلطة الفلسطينية أن تمارس صلاحياتها دون موافقة إسرائيل.

بالرغم من إدراك السلطة الفلسطينية أن إسرائيل تسعى لإطالة الوقت وفرض حقائق جديدة على الأرض، إلا أنها راهنت على العامل الخارجي وخصوصاً الأمريكي في الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للقبول بإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي².

لعبت اتفاقية أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات وتفاهات دوراً سلبياً وحصرت التنمية الفلسطينية في مجالات محددة وضمن إطار الشروط الإسرائيلية، والأمريكية التي تلزم الطرف

¹ فضل النقيب: "أساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقات بالدول العربية والمنعقد في رام الله خلال الفترة 10-11/6/2003.

² السبع، عماد: "أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني"، مؤتمر مواطن، 24-11-1995، مواطن، ط1، رام الله: 1996، ص196.

الفلسطيني بتقديم التنازلات والرضوخ لاستحقاقات عملية التسوية بين الجانب الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، وتجميل صورة الاحتلال ليصبح احتلالاً مريحاً¹.

ويرى الباحث أن أدوات ومعايير التنمية بعد أو سلو اختلفت كلياً عن ما قبله، وعلى العكس ما كان يتمناه الإنسان الفلسطيني الذي توقع أن مسار التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مكملاً لمسار التنمية الذي تبناه مؤتمر التنمية من أجل الصمود 1984م، والذي كان من أهدافه تعزيز القدرة الذاتية عند الإنسان الفلسطيني لمواجهة التحديات الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى، كنقطة انطلاق نحو استغلال الموارد المحلية الفلسطينية بكافة الإمكانيات والخيارات المتاحة للتخلص من التبعية والاعتماد على الاحتلال الإسرائيلي.

ويرى د. خليل نخلة في كتابه "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" أن هناك اختلافاً بين التنمية التحررية المعتمدة على إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، والتنمية المعتمدة على أجندة خارجية مرتبطة بأهداف أمنية وسياسية، ولعل هذا الاختلاف يبرز في عدة نقاط أهمها²:

- تمنح التنمية التحررية الإنسان الفلسطيني الحق الكامل في استغلال موارده من خلال دافع ذاتي ومهارات محلية.
- تعمل التنمية التحررية في إطار شامل يرتكز على حاجات الناس الأساسية، ومقومات صمودهم على الأرض.
- تعد التنمية التحررية الضمان الأساسي لممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطن الفلسطيني.
- تضع التنمية التحررية المساعدات الخارجية في دائرة الشبهات، واعتبارها مساعدات غير تنموية، بل تأتي في سياق المساعدات الأمنية والسياسية.

¹ السبع، عماد: "أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني"، مرجع سابق، ص198.

² نخلة، خليل: التنمية المرتكزة على الناس، مرجع سابق، ص22.

ويظهر ذلك الاختلاف الجوهرى بين المسارين اللذين اتجهت من خلالهما عملية التنمية قبل وبعد أوسلو، وأن هناك إشكالية قد أصابت عملية التنمية بعد أوسلو تمثلت في تبني السلطة الفلسطينية إستراتيجية تنموية معتمدة على الدعم الخارجى الذى لم يحمل طابعا تنمويا، بل كان في إطار مساعدات إغاثية مرتبطة بأجندة سياسية¹.

من جانب آخر يظهر مدى تبعية التنمية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى من خلال ما تم ذكره سابقا عن اتفاقية باريس الاقتصادية، والتي اعتبرت بمثابة الدستور الاقتصادى للسلطة الفلسطينية، حيث مثلت هذه الاتفاقية الخطوط المسموح للسلطة الفلسطينية السير عليها. ومثلت هذه الاتفاقية مؤشرا اقتصاديا أساسيا في عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهدفت إلى تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الاقتصاد الفلسطينى والإسرائيلى وإمكانية إنشاء منطقة حرة تربط مناطق السلطة وإسرائيل ودول عربية مجاورة².

وعليه فإن إسرائيل ومن خلال تحكمها وسيطرتها على بنود الاتفاق، بصفتها الطرف الأقوى والمرجعية الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بالاقتصاد الفلسطينى، قد عملت على وضع خارطة طريق لطموح السلطة الفلسطينية، وألزمها بمحددات لا تحسن السلطة الفلسطينية من خلالها أن تدير البرامج والفعاليات الاقتصادية الفلسطينية إلا من خلال ما ورد في بنود الاتفاقية السابقة، مما يدل على ضعف الدور الفلسطينى في تحديد أولويات المجتمع الفلسطينى ومصالحه الاقتصادية³.

¹ اشنتية، محمد: "تطور الاقتصاد الفلسطينى: التنمية على الصعيد الرسمى"، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوى للاقتصاد الفلسطينى، 2007، ص55.

² عورتانى، هشام، وآخرون: "دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"، قراءات في النص، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994، ص67.

³ بروتوكول الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى- الإسرائيلى، الاتفاقية الإسرائيلىة- الفلسطينىة المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، المادة الثانية، اللجنة الاقتصادية المشتركة.

لقد سلبت الاتفاقية من السلطة الفلسطينية استقلالية قرارها الاقتصادي الذي نصت عليه ديباجة البروتوكول، ومكنت نفسها من إيجاد آلية رقابية دائمة على الجانب الفلسطيني للتحقق من مدى تمسكه، وتنفيذه لبروتوكول اتفاقية باريس الاقتصادية¹.

وقد اعتبر "فرايم كلايمان" (المحاضر في الجامعة العبرية- والمختص بالاقتصاد الفلسطيني) أن اتفاقية باريس هي "تشرىعا لعلاقات زواج مفروضة على السلطة الفلسطينية فرضا" ويضيف أيضا " إن الاقتصاد الفلسطيني، كان وسيكون في المستقبل القريب، تابعا للاقتصاد الإسرائيلي"².

كما تحدث "شلومو بن عامي" (وهو وزير امن داخلي ووزير خارجية سابق في دولة الاحتلال) عن العلاقة الاقتصادية التي أفرزها اتفاق أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويقول: " في الحقيقة أن اتفاق أوسلو، قد ثبت أسس كولونيالية جديدة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، ومبدأ التبعية إلى الأبد، ووصف اتفاقية باريس بقوله: "إن اتفاق باريس يشكل التعبير الأمثل عن اتفاق أوسلو، ويعتبر أن اتفاق باريس "برهان قوي على اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وتبعيته له اعتمادا كاملا"³.

إن دوافع السياسة الإسرائيلية تكشف عن الفوائد التي حصدها إسرائيل من اتفاقية أوسلو عام 1993م وباريس عام 1994م، وعن الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها من العملية السياسية، والدليل على ذلك ما قاله بوضوح "هليل شينفلد" (منسق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية) عام 1993م حيث قال: " إن وظيفتي أن أضمن دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي"⁴.

وبناء على ذلك فقد حددت إسرائيل وجهة الاقتصاد الفلسطيني ومستواه، وعملت على إضعافه باعتباره أهم ركن في عملية التنمية الشاملة، ووضعت ضمن مقاييس تناسب الاقتصاد

¹ باسم مكحول: "دراسة تحليلية لنبود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص12.

² مخول، عصام: مرجع سابق، ص212.

³ مخول، عصام، مرجع سابق، ص211.

⁴ المرجع السابق، 213.

الإسرائيلي، وعملت على تهميش دور السلطة الفلسطينية في بناء اقتصاد فلسطيني مستقل يتوافق مع احتياجات المجتمع الفلسطيني.

وعليه عمدت إسرائيل إلى توسيع خياراتها الاقتصادية، وأوجدت لنفسها الحق في أن تتدخل في العديد من القرارات الاقتصادية الخاصة بالفلسطينيين، الأمر سهل على الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة الكاملة على تحديد كمية ونوعية ومواصفات السلع المسموح للفلسطينيين باستيرادها وتصديرها.

بينما اعتبر الفلسطينيون اتفاقية باريس بمثابة صورة كاملة عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني الدائمة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ومن الصعب على السلطة الفلسطينية أن تحقق تقدماً في المستوى الاقتصادي دون موافقة إسرائيل على ذلك، فهذه الاتفاقية جاءت لتكون إطاراً عاماً لطموح الاقتصاد الفلسطيني وأيضاً ترسم صورته البدائية والبسيطة¹.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الشعب الفلسطيني لم يحصل في اتفاقية أوسلو 1993م على الحرية السياسية التي توقعها، كما لم يحصل في باريس على الحرية الاقتصادية الضرورية لتغيير واقع وظروف المجتمع الفلسطيني، وأن السلطة الفلسطينية امتلكت القليل من الصلاحيات التي حولتها بإدارة جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يكون لها سلطة فعلية على الأجزاء الأخرى.

6.4 السلطة الفلسطينية، والتحديات الأمنية:

حاولت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994م توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال إطار اتفاق أوسلو (Oslo Agreements) وما ترتب عليه من اتفاقيات لاحقة، ولحساسية

¹ باسم مكحول: 'دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية'، في هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية، قراءات في النص، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994، ص 11.

موضوع الأمن عند السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والدول الراعية لعملية التسوية السلمية، فقد اعترى هذا الموضوع إشكالية فلسطينية لها ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: يتمثل في قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال اتفاقيات أوسلو والملاحق الأمنية ذات الشأن. (بعد داخلي)

البعد الثاني: أصبح الأمن أحد المعايير الأساسية التي يقاس عليها نجاح أو فشل السلطة الفلسطينية في تنفيذ استحقاقات اتفاق أوسلو، وما تبعه من تفاهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نظر إسرائيل وأمريكا على وجه الخصوص. (بعد خارجي)

البعد الثالث: شكلت مهام ووظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية إحدى أهم الإشكاليات الداخلية بين أطراف الشعب الفلسطيني المؤيد والمعارض لاتفاق أوسلو.

وانطلاقاً من الإشكالية السابقة فقد تم تقسيم الملف الأمني الفلسطيني إلى ثلاث مراحل زمنية اختلفت فيها وظائف ومهام الأجهزة الأمنية تبعاً للتغيرات السياسية والأمنية الخارجية التي طرأت على السلطة الفلسطينية:

المرحلة الأولى: تبدأ منذ بداية اتفاقية أوسلو 1993م، في هذه المرحلة تم تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على قاعدة اتفاق أوسلو، مروراً بالملاحق الأمنية التي حددت وجهة الأمن الفلسطيني ومهامه إلى بداية انتفاضة الأقصى عام 2000.

المرحلة الثانية: تبدأ من بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، وما نتج عنها من تدمير شامل للمقرات الأمنية الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي وملاحقة عناصرها بحجة اشتراكها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

المرحلة الثالثة: منذ تولي الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية عام 2005م، وبداية المطالبة الأمريكية والإسرائيلية بإعادة إصلاح وتأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية مروراً بالانقسام الفلسطيني وتداعياته على الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

1.6.4 تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

في إطار توقيع إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل في واشنطن بتاريخ 13/9/1993، تبعه توقيع اتفاق القاهرة في 4/5/1994 والذي كان بمثابة الإطار التنفيذي لاتفاق أوسلو، وفي تاريخ 28/9/1995 تم التوقيع على اتفاق واشنطن الذي تناول الجوانب الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية، وكيفية التعامل بين الطرفين، وفي 23/10/1998 وقعت اتفاقية واي ريفر (The Wye River Memorandum) والتي جاءت لتأكيد ما أوردته اتفاقية واشنطن من ترتيبات أمنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل¹، وقد كان تأسيس الأجهزة الأمنية الفلسطينية جزءاً أساسياً من بنود اتفاقيات أوسلو، حيث عملت السلطة الفلسطينية منذ دخولها إلى غزة وأريحا 1994م على تشكيل قوة شرطية تحفظ النظام والأمن في المناطق التي ينسحب منها الاحتلال الإسرائيلي.

لقد كان عدد أفراد الشرطة الفلسطينية المسموح بهم هو ثلاثة آلاف عنصر، وذلك حسب اتفاقية القاهرة 1995، وبعدها ارتفع العدد ليصل إلى ثلاثين ألف عنصر موزعين على ثمانية أجهزة أمنية فلسطينية هي: الأمن الوطني، الشرطة المدنية، الأمن الوقائي، المخابرات العامة، الاستخبارات العسكرية، الأمن الخاص، القوة 17 (الحرس الرئاسي حالياً)، والدفاع المدني².

ويقوم كل جهاز بوظيفة معينة كما يلي³:

- **الأمن الوطني:** يتكون الجهاز من هيئة عسكرية نظامية يتولى قيادته القائد العام للقوات، وينقسم الأمن الوطني إلى عدة تشكيلات وكثائب عسكرية مهمتها الحفاظ على الأمن الوطني من التهديدات الخارجية، وتنتشر في سائر محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تقرير معلومات (11)، بيروت، 2009، ص 5-6.

² الشعبي، عزمي: إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي، في كتاب قراءات فلسطينية في مبادرات إصلاح النظام السياسي العربي، مفتاح، رام الله: أمان، 2005، ص 63-65.

³ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان): "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، انظر:

http://www.aman-palestine.org/Documents/publication/18_Security Rpt.pdf

- **الشرطة المدنية:** هي إحدى مكونات الأمن الداخلي الفلسطيني، وتنقسم الشرطة إلى عدة أقسام هي: المرور، المباحث الجنائية، مكافحة المخدرات، مكافحة الشغب، وظيفتها الأساسية خدمة الشعب والسهر على راحته. وقد كلف الرئيس عرفات غازي الجبالي بتأسيس جهاز الشرطة عام 1994¹.
- **الأمن الوقائي:** من أكثر الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجهيزاً عدة وعتاد، مهمته حفظ الأمن الداخلي، معظم عناصره من حركة فتح. تولى محمد دحلان رئاسة الجهاز في غزة عام 1994-2002 ثم عين رشيد أبو شباك من بعده، أما في الضفة الغربية فقد تولى جبريل الرجوب رئاسة الجهاز منذ 1994-2002 ثم عين زهير مناصرة خلفاً له واليوم يتراس الجهاز العميد زياد هب الريح.
- **المخابرات العامة:** جهاز أمني نظامي يتبع رئاسة السلطة مباشرة، ورئيس الجهاز يعامل كوزير ويعين لمدة ثلاث سنوات، من مهامه ممارسة الأنشطة الأمنية الخارجية وجمع المعلومات عن العدو والفصائل المعارضة، وأغلب المنتسبين له من أبناء حركة فتح.
- **الاستخبارات العسكرية:** وظيفتها جمع المعلومات عن العدو، وتوظيفها لحماية أمن الدولة واستقرارها، تقوم أيضاً باستجواب المتهمين بتهم تمس أمن الدولة.
- **الأمن الخاص:** تأسس عام 1995م تحت إمرة العميد يوسف الوحيدي، وكان يخضع لسلطة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، من مهامه مراقبة تحركات قيادة السلطة الفلسطينية وإبلاغ الرئيس بأي أعمال تستدعي الشبهة.
- **القوة 17 (الحرس الرئاسي):** سميت بذلك الاسم نسبة إلى إحدى الوحدات العسكرية الفلسطينية التي شاركت في أحداث أيلول الأسود عام 1970م، حيث كان عدد الوحدة 169 فدائياً، بعد الأحداث لم يتبق منهم إلا سبعة عشر فدائياً، رحلوا مع أبي عمار إلى لبنان، وأصبح يخاطبهم من يومها بالقوة 17. وظيفتها الرئيسة حماية الرئيس، وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية، وحالياً تم تغيير اسمها حالياً إلى حرس الرئيس.

¹ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان): "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق.

• **الدفاع المدني:** أنشئ الجهاز عام 1994م، وغايته الأساسية هي حماية الممتلكات العامة، والخاصة للدولة والمواطنين، وأيضاً تأمين المواصلات في حالات الكوارث والحروب.

هذا وتتحدد وظيفة الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية في الدفاع عن الوطن، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع، والسهر على حفظ النظام العام، واحترام كامل الحقوق والحريات للمواطنين الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية¹.

أمّا مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب القانون الفلسطيني فهي تتركز في الحفاظ على النظام العام، وحفظ الأمن داخل المجتمع الفلسطيني، وحماية الملكيات العامة، ومكافحة الجريمة، وحل النزاعات بين المواطنين من خلال الاحتكام إلى القضاء الفلسطيني.

من جانب آخر ارتكزت عملية صنع القرار داخل السلطة الفلسطينية على بناء قوة أمنية فلسطينية تم الاتفاق عليها في إطار اتفاق أوسلو واعتبرت شرطاً لتنفيذ المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل عدد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي عانت فيما بعد من التعددية والتداخل في الصلاحيات².

وفي دراسة لسـتيفن بيليتير (Stophenc pelletiere) نشرها معهد الدراسات الإستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي يرى في اتفاق أوسلو أنه وظف الفلسطينيين لصالح الحكومة الإسرائيلية، وذكر أن رئيس الحكومة الإسرائيلية " اسحق رابين" ووزير خارجيته "شمعون بيرس" في تلك المرحلة قررا أن يعهد لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لتخلص من الانتفاضة الفلسطينية 1988³.

جاءت وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب الملاحق الأمنية التي جاءت في اتفاقات أوسلو ضمن مستويين: المستوى الأول: مهام الأجهزة ودورها لمنع العنف والإرهاب ضد

¹ حرب، جهاد: الأمن القومي الفلسطيني.. الرؤية والبناء المؤسسي، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث الدراسات الإستراتيجية، 2008، ص25.

² هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مرجع سابق، ص77.

³ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، مرجع سابق، ص10.

الطرف الإسرائيلي، واعتقال الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال إرهاب. المستوى الثاني: مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية في حفظ الأمن الداخلي والنظام العام وحماية كافة الناس وممتلكاتهم، ومنع الجريمة ومنع التحريض على أعمال العنف¹.

ولذلك يعتبر الأمن الفلسطيني حسب اتفاق أوسلو هو جزء من الاتفاقية، ويخدم كيانا فلسطينيا مؤقتا لم يصل إلى كيان سياسي مستقل يملك سيادة فعلية، وبهذا يكون الأمن الفلسطيني أمنا مؤقتا، لا يمكن للسلطة الفلسطينية البناء عليه، أو بصورة أخرى لا يمكن الحديث عن أمن فلسطيني كامل ومستقل².

2.6.4 وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

تناولت اتفاقية القاهرة تنظيم عمل الشرطة الفلسطينية من خلال المادة 3، والتي جاءت تحت عنوان "مديرية قوة الشرطة الفلسطينية"، والتي فصلت مهام وواجبات الشرطة الفلسطينية وحددتها في إطار حفظ النظام العام، وحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والعمل على توفير الشعور بالأمن والطمأنينة، من خلال منع وقوع الجرائم، وتقديم مرتكبيها للقضاء وفق القانون³.

وعلى صعيد آخر فقد حددت اتفاقية واشنطن صلاحيات السلطة الفلسطينية الأمنية وحصرتها في المنطقة المسماة "أ"، واشترطت على السلطة الفلسطينية التنسيق مع إسرائيل في حال أرادت دخول المنطقة المسماة "ب"، واشتملت الاتفاقية على بنود جديدة لم تذكرها اتفاقية القاهرة وهي "منع الأعمال التي قد يترتب عليها مضايقات وإيقاع عقوبات، ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف، ومنع التحريض على أعمال العنف، ووفقا لما جاء في الاتفاقية تتكون الشرطة

¹ حرب، جهاد: الأمن القومي الفلسطيني.. الرؤية والبناء المؤسسي، مرجع سابق، ص 25-26.

² شبات، شاكر: الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق في الأمن القومي الفلسطيني، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص 90.

³ وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب، 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد، 16، خريف 1993، ص 177-178.

الفلسطينية من وحدة مترابطة ينطوي تحتها ستة أفرع هي: الشرطة المدنية، الأمن العام، الأمن الوقائي، المخابرات العامة، أمن الرئاسة، الدفاع المدني¹.

ومن جانبها فرضت اتفاقية واي ريفر على السلطة الفلسطينية "مكافحة الإرهاب وأعمال العنف" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى السلطة الفلسطينية أن تتعامل مع التنظيمات الفلسطينية المسلحة "كتنظيمات خارجة عن القانون"².

وعند النظر إلى ما سبق من محددات والتزامات أمنية تحملتها السلطة الفلسطينية في ظل محدودية صلاحياتها الأمنية والتي بلغت بعد توقيع مذكرة شرم الشيخ في 1999/9/4 حوالي 18% من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سميت بمنطقة "أ" وتكون للسلطة عليها سيطرة أمنية ومدنية، بينما شكلت منطقة "ب" حوالي 21% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان للسلطة الفلسطينية السيطرة المدنية عليها فقط، وبقيت حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن المنطقة المسماة "ج"، وهي ضمن السيطرة الأمنية، والمدنية الإسرائيلية³.

وبناءً على ذلك فقد حددت الاتفاقيات السابقة الصلاحيات الأمنية للسلطة الفلسطينية بجزء بسيط من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن تقسيمات جغرافية شائكة لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن توفر الأمن لها في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الأمنية على غالبيتها.

3.6.4 الأمن الفلسطيني من منظورين مختلفين:

بناءً على ما ورد في الملحق الأمني الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل فقد تأسست أجهزة أمنية فلسطينية متفق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من حيث العدة وعدد المنتسبين لها ومهامها ووظائفها، وانطلاقاً من مبدأ كون هذه المؤسسة الأمنية من أولوياتها

¹ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مرجع سابق، ص7.

² المرجع السابق، ص8.

³ المرجع السابق، ص8-9.

الحفاظ على الوطن، والمواطن، وفرض النظام العام، وتطبيق القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، التزمت السلطة الفلسطينية بملاحقة الإرهاب الفلسطيني، على أساس أن النضال الفلسطيني ليس إرهاباً، بل حق مشروع كفلته الأعراف الدولية¹.

لقد فرضت اتفاقيات أوسلو على السلطة الفلسطينية التعاون الأمني المشترك مع إسرائيل ضمن تبادلية أمنية تخدم عملية التسوية السلمية بين الجانبين، ولإتمام تلك الرؤية وجدت أنه لمن الضروري على الجانبين الشروع في عملية التنسيق الأمني، وذلك لتذليل العقبات الأمنية بين الجانبين.

من جهتها رأت السلطة الفلسطينية في عملية التنسيق الأمني جزءاً من الخدمة التي تقدمها للمواطنين الفلسطينيين؛ بهدف تسهيل الإجراءات التي عادة ما يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتلبية حاجات ومطالب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمسألة التصاريح اللازمة للسفر، والإجراءات التي تتخذ لتسهيل حركة السفر على المعابر، وأيضا تسهيل حركة البضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة².

ومن هنا يأتي الفهم الفلسطيني للتنسيق الأمني في إطار المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، بأنه الحارس للمشروع الوطني الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى الضامن الأساسي لاستقرار المجتمع ومؤسساته الوطنية.

وعليه لا تجد السلطة الفلسطينية في عملية التنسيق الأمني ما يجرها أو يضعف موقفها أمام المجتمع الفلسطيني، والعملية بحد ذاتها خدماتية، ولراحة المواطن الفلسطيني، إضافة إلى أنها تحد من حجم التدخل الإسرائيلي الأمني في شؤون المواطن الفلسطيني، وبالتالي إبعاد المواطن عن المواجهة المباشرة مع الأمن الإسرائيلي³.

¹ شبات، شاكر: الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق، ص94.

² المرجع السابق، ص92.

³ المرجع السابق نفسه.

لقد كان موقف قيادة السلطة الفلسطينية واضحا وصريحا من مسألة التنسيق الأمني مع إسرائيل، ففي مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية ريشيت بيت (Reshet Bet) في تاريخ 20011/3/14م أشار الرئيس الفلسطيني إلى عملية التنسيق الأمني وضرورتها للشعب الفلسطيني¹.

وفي نفس السياق أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام مجموعة من الكتاب الإسرائيليين في رام الله على أهمية التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ووصفه "لمنع الإرهاب من كلا الطرفين والمحافظة على الهدوء والامن"².

من جهة أخرى رأى السيد عزام الأحمد -رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني- ان مسألة التنسيق الأمني هي جزء من اتفاق اوسلو والمسألة ليست مرتبطة بالفلسطينيين وحدهم بل هناك مسؤولية اسرائيلية تتخذها لمحاربة المستوطنين المتطرفين وفق ما نص عليه الاتفاق، فهم يقومون بواجبهم ونحن كذلك" وأن التنسيق الأمني ليس موجها للمقاومة المسلحة في الضفة الغربية؛ لأن مفهوم المقاومة غير محدد، ومتفق عليه في الساحة الفلسطينية³.

شكل التنسيق الأمني بالنسبة للسلطة الفلسطينية نقطة خلاف شائكة مع الفصائل الفلسطينية المعارضة للاتفاق اوسلو، وكان بمثابة حجة المعارضين على السلطة الفلسطينية، وفي هذا المجال أظهرت بعض الدراسات الأمريكية التي توقفت عند اشكالية التنسيق الأمني والتمويل الأمريكي للسلطة الفلسطينية، أن هناك أثارا سلبية قد تلحق بعملية التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في حال توقفت المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية⁴.

على العكس من المنظور الفلسطيني، تنظر الحكومة الإسرائيلية لعملية التنسيق الأمني على أنها توظيف للمؤسسة الأمنية الفلسطينية؛ لتنفيذ مطالب واحتياجات الأمن الإسرائيلي، وأن

¹ جريدة القدس، 2011/3/15.

² المرجع السابق.

³ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012، ص53.

⁴ المرجع السابق، ص52.

حكومة إسرائيل استطاعت من خلال عملية التنسيق تحييد جزء كبير من الجانب الفلسطيني من معادلة الصراع، وتحويله إلى شريك في حفظ أمن إسرائيل¹.

وعلى صعيد آخر تعتبر إسرائيل التنسيق الأمني جزءاً من استراتيجيتها الهادفة إلى مكافحة العنف الفلسطيني على حد قولها، وأن تكليف ما ينوب عنها للقيام بمهام أمنية هو جزء من تلك الإستراتيجية. وبموجب تلك الرؤية حاولت إسرائيل تكليف الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمهام خارجة عن وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية المحددة لها في سياق الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع الفلسطيني².

قام الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في عام 1997م، بتعليق التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل احتجاجاً على قيام الأخيرة بتوسيع مستوطنة في شرق القدس، وقتها طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل وتضغط على السلطة الفلسطينية لإعادة التنسيق بين الجانبين³.

لقد حاولت إسرائيل تسويق نظريتها الأمنية حول ضرورة محاربة الإرهاب الفلسطيني من باب أن العنف والإرهاب خطر على أمن السلطة الفلسطينية، مثل ما هو خطر على أمن إسرائيل، وربطت المصلحة الفلسطينية بأمنها من خلال إلزام الطرف الفلسطيني بملاحقة المقاومة الفلسطينية لتحقيق هدفين⁴:

أولهما: الضغط على المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثانيهما: اثار الصراع الداخلي بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية نفسها.

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق، ص 95.

² شبات، شاعر: الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص 96.

³ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، مرجع سابق، ص 22.

⁴ المرجع السابق، ص 97.

إن الرؤية الأمنية الإسرائيلية التي يعمل من خلالها الاحتلال الإسرائيلي ليست فلسفة جديدة، إنما تعود إلى بدايات تكوين الدولة (الإسرائيلية)، فقد حدد "إيجال ألون" (رئيس وزراء إسرائيلي سابق) عام 1970م، الخطوط الأمنية لسياسة الاحتلال طويلة الأمد عندما قال: "إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل هي الحدود السياسية التي تعتمد على العمق الجغرافي لإسرائيل وعلى الحواجز الجبلية والصحراوية"¹.

بمعنى أن تكون الضفة الغربية بجمالها، ووديانها، وصحرائها، المجال الحيوي الأمني لإسرائيل؛ فالحدود الآمنة حسب وجهة نظر ألون هي الحدود الأمنية التي: توصل إلى اتفاقيات سلام تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية من جهة، ومن جهة ثانية، تحافظ على وجود عسكري إسرائيلي دائم في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار البعد الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي².

وعطفا على ما سبق يرى الباحث أن السياسة الأمنية للاحتلال الإسرائيلي تقضي بالحفاظ على أمن كيانها أولا و أخيرا، وأن مصلحة الكيان الإسرائيلي تفوق أي مصلحة أخرى وأن الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية لعبت دورا سلبيا في إضعاف دور السلطة الفلسطينية والزامها ببعض البنود حدد من خياراتها التتموية والأمنية على حد سواء.

4.6.4 موقف التنظيمات الفلسطينية المعارضة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

شكلت اتفاقية أوسلو محطة مفصلية في حياة الشعب الفلسطيني وأحزابه السياسية، وتسببت في إحداث شرخ عموديا في العلاقات ما بين الفصائل الفلسطينية على قاعدة سلبيات وإيجابيات أوسلو، وكانت إحدى تداعياتها أنها قسم المجتمع الفلسطيني إلى معسكرين أحدهما معارض، والآخر مؤيد.

¹ إيجال ألون: "ثلاث حروب وسلام واحد"، ترجمة محمود عباس، القاهرة، دار النهضة، 1970، ص 165.

² المرجع السابق، ص 158-161.

ونتيجة لذلك تبنت المعارضة الفلسطينية برامج ومواقف مناهضة لاتفاقية أوسلو وما نتج عنها من تفاهات بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واعتبرتها اتفاقية خطيرة تشكل نكبة جديدة طرأت على الشعب الفلسطيني، ورأت في المؤسسة الأمنية الفلسطينية أنها إحدى إفرازات اتفاق أوسلو المرفوض جملة وتفصيلا.

لقد رأت المعارضة الفلسطينية في تأسيس أجهزة أمنية فلسطينية برسم أوسلو رأت فيه توكيلا أمنيا لصالح الأمن الإسرائيلي، وبناءً على هذا الفهم اتخذت عدة مواقف من المؤسسة الأمنية الفلسطينية أهمها¹:

1- عدم المشاركة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

لقد رفضت الفصائل الفلسطينية المقاومة سواء الوطنية منها، أو الإسلامية المشاركة في الانخراط بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، واعتبار كل من ينتسب لها من عناصرها وكوادرها لا يمثل إلا نفسه، بل خارج عن إجماع الحزب أو الحركة. وقد بررت الفصائل ذلك الموقف بأنه خطوة متقدمة نحو مواجهة اتفاق أوسلو بشتى الطرق والوسائل، وأيضا تجريد المؤسسة الأمنية الفلسطينية من شرعيتها الوطنية، بحيث أصبحت هذه المؤسسة الأمنية الفلسطينية مؤسسة فتاوية بامتياز.

2- تشكيل مجموعات عسكرية وعدم الالتزام بالقانون الداخلي الفلسطيني:

صعدت المعارضة الفلسطينية موقفها من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقامت بتشكيل مجموعات شبه عسكرية خاصة بكل فصيل وحركة؛ هادفة بذلك مواجهة استحقاقات أوسلو، الأمر الذي أدى إلى إحداث إرباك على صعيد حفظ النظام والقانون الفلسطيني الذي يحظر امتلاك السلاح من قبل أشخاص أو مجموعات ما عدا الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

¹ شبات، شاكر: "الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق"، في، الأمن القومي الفلسطيني، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008، ص99-105.

3- تصعيد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي:

وذلك على عكس ما أرادته السلطة الفلسطينية من الفصائل الفلسطينية، حيث صعدت الأخيرة من مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، واعتبرت أن مقاومة الاحتلال حق مشروع وطنيا وقانونيا، محاولة في ذلك إفشال وإسقاط اتفاق أوسلو، الأمر الذي وضع السلطة الفلسطينية في مواقف محرجة مع الأطراف الدولية الراعية لعملية التسوية السلمية.

وبناء على تلك المواقف التي اتخذتها الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو، من المؤسسة الأمنية الفلسطينية واجهت الأخيرة تحديات داخلية، ورفض فصائلي ليس بسيطا، مما أفقدها جزءا من دورها، وقبلها في الشارع الفلسطيني.

لقد أدت هذه الإشكالية إلى زيادة الخلافات بين المعارضة والأجهزة الأمنية، حيث حاولت الأخيرة إظهار نوع من الحزم والقوة ومجابهة التحديات التي تفرضها المعارضة الفلسطينية لفرض النظام، وتطبيق القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي اجبرها على القيام باعتقال بعض المقاومين حفاظا على حياتهم من بطش الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما عرف ان ذلك بسياسة "الباب الدوار".

ومن هنا فقد استمرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في التعامل بنديّة مع المعارضة الفلسطينية، وبدا الاحتقان يظهر عند الطرفين إلى أن تفجرت في أول مواجهة دموية وقعت في قطاع غزة بتاريخ 1994/11/18 بعد صلاة الجمعة ذهب ضحيتها ثلاثة عشر مواطنا فلسطينيا بريئا وأكثر من مئتي جريح فلسطيني¹.

لقد حملت تلك الأحداث أكثر من دلالة ورسالة في نفس الوقت، رسالة إلى المعارضة الفلسطينية بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قادرة على فرض القانون ولو بالقوة، ورسالة أخرى تطمئن فيها الدول الراعية لعملية التسوية أنها قادرة على السيطرة على الأوضاع الأمنية ولو استدعى ذلك استخدامها للقوة.

¹ "الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق"، في، الأمن القومي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 297-298.

من جانبها حاولت إسرائيل تعميق التشرخ بين السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية فأقدمت على اغتيال أبرز قادة المقاومة في حركة حماس وهو الشهيد يحيى عياش في 1996/1/5 لتزيد من حدة الصراع بين الفلسطينيين أنفسهم، مما استدعى حركة حماس للرد على تلك الجريمة وتنفيذ عدة عمليات استشهادية داخل العمق الإسرائيلي في نفس العام، الأمر الذي أوجد مبررا للسلطة الفلسطينية بالقيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حركة حماس والجهاد الإسلامي¹.

وبذلك حصدت إسرائيل ما زرعت في اتفاق أوسلو؛ حيث أصبح الفلسطينيون يعتقلون بعضهم بعضا، ويتقاتلون، وهناك ضحايا بين الجانبين، الأمر الذي أراح الاحتلال الإسرائيلي، ولقي ترحابا ودعما كبيرا منه.

وفي رده على تلك الصدمات الأمنية الفلسطينية الداخلية أعرب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في حينه أمنون ليبكين شاحاك (Amnon Lipkin - Shahak) ورئيس جهاز الأمن الداخلي "شين بيت" (Shin Bet)، عامي ايالون (Ami Ayalon) عن ارتياحه لما تقوم به السلطة الفلسطينية من تحرك "ممنهج" ضد الإرهاب².

كما كان لتلك الاعتقالات والصدمات بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية صدى في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 1996/3/13م، تحت شعارين مختلفين أحدهما عربي وسمي "مؤتمر صناع السلام" والآخر إسرائيلي أمريكي وسمي "مؤتمر مكافحة الإرهاب" ودفعت من خلاله أمريكا وإسرائيل السلطة الفلسطينية باتجاه محاربة الإرهاب الفلسطيني ووضع حد للمقاومة الفلسطينية المسلحة لأنها تشكل خطر على اتفاق أوسلو وباقي الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين³.

¹ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، مرجع سابق، ص 17.

² صالح، محسن: الطريق إلى القدس، مرجع سابق، ص 298.

³ وثائق عربية/ دولية: النص الرسمي لبيان الذي أصدره الرئيسان مبارك وكلنتون في ختام المؤتمر الدولي لصانعي السلام، شرم الشيخ، "، 1996/3/13، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، ربيع 1996، ص 240-241.

وكان الهدف الأساسي من المؤتمر التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وثانيا صيغ المقاومة الفلسطينية بالإرهاب؛ حتى تتمكن إسرائيل وأمريكا من محاربتها وإجبار السلطة الفلسطينية على مجابقتها وتفكيك أذرعها وتجفيف منابعها.

لقد كانت الفترة التي تلت مؤتمر شرم الشيخ 1996م حساسة وحاسمة بالنسبة للسلطة الفلسطينية أو المقاومة، فالسلطة أرادت أن ترسل رسالة إلى الدول التي شاركت في مؤتمر شرم الشيخ أنها بدأت بتنفيذ ما طلب منها من ملاحقة الإرهاب الموجه ضد إسرائيل، في المقابل وجدت المقاومة الفلسطينية فرصتها لضرب قرارات المؤتمر من خلال رفع وتيرة المقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين.

وهنا صعدت المقاومة الفلسطينية من عملياتها الاستشهادية ضد الإسرائيليين أينما وجدوا، مما ألزم السلطة الفلسطينية ملاحقة الداعمين لتلك العمليات، واعتقالهم، ومصادرة أسلحتهم¹.

ونتيجة لتلك السلوكيات فقد وجهت للسلطة الفلسطينية الانتقادات الكبيرة من مختلف الفصائل الفلسطينية، والمنظمات الإنسانية على ممارساتها القاسية واللاإنسانية ضد المعتقلين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بين تلك الانتقادات التي وجهها محمد جهاد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول ضلوع السلطة الفلسطينية في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وممارسة انتهاكات مخجلة ضدهم ووصف الوضع بأنه "لا يطاق"².

وانتقد التقرير المشترك للجماعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان (الرقيب)، ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم) ممارسات السلطة الفلسطينية بحق المعتقلين الفلسطينيين، وأشار إلى الضغوط التي تمارسها إسرائيل على السلطة

¹ نصار، محمد، موقع إسلام أون لاين، انظر:

<http://www.islamonline.net/Arabic/famous/2004/06/article02.SHTML>.

² صالح، محسن: الطريق إلى القدس، مرجع سابق، ص299.

الفلسطينية للقيام بحملات اعتقال واسعة ضد المعارضة الفلسطينية حيث اعتقل أكثر من 1200 شخص خلال أقل من سنة واحدة¹.

إن الجدل الدائر حول فاعلية المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ودورها في توفير الاستقرار والأمن للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل التحديات والإشكاليات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي يستدعي الوقوف عند أهم تلك التحديات وهي:

- 1- محدودية صلاحيات السلطة الفلسطينية التي نشأت نتيجة اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، بحيث لم يكن هناك سيادة فلسطينية فعلية في المناطق التي تتسحب منها إسرائيل.
- 2- اعتبرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو جزءاً من الاتفاق، وشرطاً لتنفيذه، الأمر الذي منح الاحتلال الإسرائيلي صلاحيات التدخل في هيكليّة الأجهزة الأمنية، وعددها، ونوعية سلاحها، كما ورد في (المادة 14) من الاتفاقية الموقعة في واشنطن في 1995/9/28².
- 3- شكلت استحقاقات عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما تلاها من تدخلات أمريكية ودولية ضبابية شرعية حول دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على مقبولية الشعب الفلسطيني لهذا الدور من تلك الأجهزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي³.
- 4- عدم وجود بناء مؤسسي وإطار قانوني يحكم وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في تداخل صلاحيات تلك الأجهزة الأمنية مع بعضها، في ظل غياب قيادة

¹ التقرير المشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان (الرقيب) ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، كانون الثاني، 1997.

انظر: http://www.phrmg.org/arabic/monitor_1997/janury1997-4.htm.

² لشعبي، عزمي: الأمن القومي الفلسطيني.. الرؤية والبناء المؤسسي، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008، ص38-43.

³ الجرباوي، علي: "الأمن والحكم الصالح"، ورقة خاصة مقدمة في ورشة عمل ل "باسيا".

مؤسسية تشكل مرجعية واحده لعملها، كل ذلك سبب في عدم وضوح دورها الوطني بل دفع إلى تبرير وجود بعضها وحاجة المجتمع الفلسطيني لها.

5- إن تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وزيادة أعداد منتسبيها هو أمر ضروري لاستيعاب النشطاء والمعتقلين الفلسطينيين، وتوفير الوظائف لهم؛ لتحسين ظروفهم المعيشية، وفي نفس الوقت فقد شكل هذا الأمر تحدياً ماثلاً أمام حجم الموازنة للسلطة الفلسطينية، حيث وصلت نسبة الموازنة المخصصة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في السنوات الأولى لإنشاء السلطة الفلسطينية إلى ما يقارب 30% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. علماً أن موازنة التعليم مثلاً لا تزيد عن 12%، والصحة 18% من الموازنة العامة¹. حيث بلغ عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عام 1997م حوالي 34 ألف موظف، مما يشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان، بنسبة رجل أمن واحد لكل 84 مواطناً².

6- شاركت معظم الأجهزة الأمنية الفلسطينية في تنفيذ عمليات القمع السياسي ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تدني ثقة الشعب الفلسطيني فيها³.

7- هناك ما جاء في الملاحق الأمنية لاتفاق أوسلو من عبارات لها دلالات وتداعيات سلبية على سمعة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تحت مسميات "كثيرة منها: "التعاون الأمني المشترك" أو "التنسيق الأمني المشترك" أو "التبادلية الأمنية" والتي جاءت جميعها في

¹ أبو عرام، عيسى: واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح، جامعة بيرزيت، رام الله: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، 2004، ص7-8.

² صالح، محسن: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص7.

³ فريديك، رونلاند، وليتهولد، ارنولد: المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص16.

اتفاق أوسلو (1993) وتحديدًا في الشق الأمني للاتفاق، واعتبرت كأساس لعملية تطوير القطاع الأمني الفلسطيني¹.

7.4 الديمقراطية الفلسطينية بين متطلبات المقاومة واستحقاقات التسوية:

ارتبطت الديمقراطية الفلسطينية ارتباطًا وثيقًا بتطور القضية الفلسطينية بمختلف مراحلها التاريخية، فكان لكل مرحلة ميزاتٍها التي تميزها عن المراحل التي سبقتها، حيث انعكست الأحوال السياسية للقضية الفلسطينية على نمط الديمقراطية الفلسطينية في تلك المرحلة، ومن أجل الوقوف على هذه المراحل فقد تم تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين تباينت فيهما مستويات وأشكال ممارسة الديمقراطية. حيث كانت المرحلة الأولى: قبل اتفاق أوسلو أما المرحلة الثانية: فكانت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية 1994.

1.7.4 الديمقراطية الفلسطينية قبل أوسلو:

ارتبطت الحياة السياسية الفلسطينية في العقود الماضية بشخصيات فلسطينية، عملت على تولي قيادة المجتمع الفلسطيني، مما جعل النظام السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الشخصيات. ففي عهد الانتداب البريطاني برزت شخصية الحاج أمين الحسيني في قيادة المجتمع الفلسطيني، وكان القرار السياسي الفلسطيني يتجسد من خلال دور وشخصية أمين الحسيني، وانعكس ذلك على الأحزاب السياسية الفلسطينية التي هي الأخرى ارتبطت بقائدها².

بينما ارتبطت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد حرب 1967 بشخصية ياسر عرفات، فأصبح الشخصية المحورية التي تعبر عن هموم وتطلعات الشعب الفلسطيني³. وعليه فقد

¹ المصري، رفيق: سوسيولوجيا التنظيمات الأمنية الفلسطينية.. رؤية مستقبلية، في الأمن القومي الفلسطيني، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008، ص60.

² البديري، موسى: الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني، الحالة الفلسطينية، أوراق نقدية، مواطن، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995، ص43-47.

³ الأزعر، خالد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، سلسلة أوراق بحثية، تشرين أول، 1996، ص25.

ارتبطت الديمقراطية بالشرعية الثورية للقائد، بدلا من الشرعية الدستورية (شرعية الانتخابات) كمصدر من مصادر الشرعية.

لذلك فإن الحياة السياسية الفلسطينية تأثرت في شخصية القائد بسبب غياب الدولة من جهة، وارتباط تطور الأحزاب الفلسطينية بشخصية قائدها من جهة ثانية، الأمر الذي حدد شكل الديمقراطية قبل أوسلو، وربطها بالشرعية الثورية بدلا من الشرعية الدستورية.

2.7.4 الديمقراطية الفلسطينية بعد أوسلو:

بدأت هذه المرحلة مع إنشاء السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 1994م، وكانت بمثابة الشرعية الجديدة التي استندت عليها السلطة الفلسطينية لتعزيز ولاء الشعب الفلسطيني لمؤسساتها الوطنية، وقدرتها على ممارسة الديمقراطية قولا وفعلا.

التزمت السلطة الفلسطينية بما ورد في اتفاق أوسلو 1993، بخصوص إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرتها "خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومتطلباته العادلة" وإن الانتخابات سوف تؤدي إلى إقامة مجلس تشريعي منتخب "يتولى سلطات تشريعية وقضائية"¹.

في المقابل لم ينص اتفاق أوسلو صراحة على انشاء ديمقراطية فلسطينية مستقلة عن اشترطات الاحتلال الاسرائيلي، بل حددها في إطار مجلس منتخب يمارس صلاحيات تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، في آن واحد، وهذا بحد ذاته يتناقض مع مبادئ الديمقراطية².

وحسب ما جاء في المادة الأولى من الإعلان أن "هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية

¹ المركز الفلسطيني للإعلام، على الموقع الإلكتروني

www.palestineinfo.org/arabic/palestoday/reports/reports2006/

² شحادة، رجا: الآثار القانونية للاتفاق، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، افاق الحاضر والمستقبل، منشورات جامعة بيرزيت، 1994.

فلسطينية (Self-government)، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة¹.

ويرى الدكتور علي الجرباوي في مسألة وجود الديمقراطية من عدمها أن أي نظام لا يستطيع أن يصمد طويلا دون وجود الدولة التي تمنح الشعب القدرة السيادية، وتمكنه من ممارسة حقه في تقرير مصيره، لهذا فان وجود الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع الفلسطيني لا يشكل نقطة انطلاق كاملة بسبب غياب دور الدولة².

وفي السياق ذاته يجد الجرباوي ان بنية السلطة الفلسطينية قد ارتكزت على الاتفاقيات مع إسرائيل التي قيدت بشروطها، لتكون عائقا بنيويا أمام تحقيق عملية التحول الديمقراطي في فلسطين³.

وقد حددت المادة الأولى من الإعلان هدف الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمكين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، وستجري هذه الانتخابات تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما⁴.

وبالنظر إلى محددات الديمقراطية الفلسطينية السابقة في سياق الحديث عن ممارسة الديمقراطية الفلسطينية قولا وفعلا في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي انه ليس أمرا عاديا وسهلا يمكن تحقيقه بدون تحقيق السيادة الوطنية الفلسطينية وتحكم السلطة الفلسطينية في مواردها، ومع ذلك جرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية بعد أوسلو، في شهر كانون ثاني يناير 1996، ليمارس الفلسطينيون فيها ولأول مرة، انتخابات تشريعية في ظل وجود سلطة

¹ شحادة، رجا: الآثار القانونية للاتفاق، مرجع سابق.

² الجرباوي، علي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، في موسى البديري، وآخرون، أوراق نقدية، رام الله: مؤسسة مواطن، كانون ثاني، 1999، ص 24.

³ الجرباوي، علي: الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، تحليل وتقويم، قراءات سياسية، 13 (شباط 1994)، ص 21-23.

⁴ المرجع السابق.

وطنية فلسطينية، حيث شكلت تلك الانتخابات في حينه حافزاً ايجابياً نحو قيام كيان فلسطيني يؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة¹.

هذا وبالرغم من خصوصية تلك الانتخابات التي جاءت من رحم أوسلو إلا أن السلطة الفلسطينية اعتبرتها مؤشراً ايجابياً نحو تحقيق الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وللوقوف على دور السلطة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق الديمقراطية، سيتم دراسة حيثيات تلك الانتخابات وتداعياتها على الديمقراطية الفلسطينية من خلال الوقوف عند إحدى مفاصلها الرئيسية والمتمثل في دور المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996م في أداء مهامه ووظائفه التي نص عليها القانون الفلسطيني.

3.7.4 المجلس التشريعي الفلسطيني 1996 كأحد المؤشرات على الديمقراطية الفلسطينية:

ورد في اتفاقية أوسلو عام 1993م في البند الثالث نص يدعو إلى "تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقاً لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة." وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو على التزامها بالديمقراطية، على أساس أنه من مصلحتها "الحكم بالطرق الديمقراطية"².

وبالرغم من أهمية الانتخابات الفلسطينية إلا أنها التزمت بسقف الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي؛ ولهذا فإن أي مجلس منتخب سيتقيد ويلتزم بالمحددات الإسرائيلية التي وردت في اتفاق أوسلو، والتي انعكست على صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني وحددت مهامه وفق الآتي:

1- تشريع وسن القوانين المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات والخطوات التشريعية.

¹ الأزعر، محمد: "النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 79.

² البديري، موسى: "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني"، مرجع سابق، ص 54.

2- الإشراف على سياسة حكومة السلطة الفلسطينية وقراراتها ومساءلتها. وبإمكان المجلس حل الحكومة من خلال حجب الثقة عنها.

3- الموافقة أو عدم الموافقة على ميزانية الحكم الذاتي.

4- يحظر على المجلس معالجة السياسة الخارجية، أو القضايا المؤجلة للمحادثات في شأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، مثل قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود¹.

سيطرت حركة فتح على أغلبية مقاعد المجلس المنتخب، وحصلت على 68 مقعداً من أصل 88 مقعداً، وتبين تلك النتائج أن صبغة المجلس التشريعي الفلسطيني كانت بلون سياسي واحد متمثلاً بحركة فتح.

وبناء عليه انحصر القرار السياسي الفلسطيني بحركة فتح وتحديداً في شخصية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، الأمر الذي لعب دوراً في شخصنة السلطة الفلسطينية، وإضعاف فرص ممارسة الديمقراطية. فعلى هذا الصعيد وصف وليم كوانت (William Quant) مدير معهد بروكينغز للدراسات في واشنطن بأن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بالديمقراطية، وإنما هي سلطة مشخصنة في رئيسها ياسر عرفات².

وفي ظل غياب القوانين الناظمة للعلاقة بين السلطات الثلاث، أصبح هناك تداخل في الصلاحيات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكانت العلاقة بينهم غير تعاونية؛ حيث سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، الأمر الذي أضعف دور المجلس التشريعي وهمشه.

من جهته أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني 1996م حوالي 350 قراراً أو قانوناً منذ انتخابه، إلا أن السلطة التنفيذية لم تنفذها جميعها، بحجة أنها ليست من اختصاص المجلس التشريعي، مثل الدعوة إلى انتداب طبيب، أو مشاركة رئيس المجلس التشريعي أحمد قريع،

¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون الانتخابات الفلسطيني، رام الله، لجنة الانتخابات المركزية، 1995.

² هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مرجع سابق، ص 179.

وبعض أعضاء المجلس في اجتماعات الحكومة، أو في المفاوضات مع إسرائيل¹. الأمر الذي أوجد تداخلا في صلاحيات المجلس ومهامه.

ونتيجة لتداخل الصلاحيات في المجلس التشريعي الفلسطيني 1996م، استقال الدكتور حيدر عبد الشافي من عضوية المجلس التشريعي بتاريخ 1998/3/30، عازيا تلك الاستقالة بقوله " نحن انتخبنا لنكون ممثلي الشعب الفلسطيني، ولنحرص ونسهر على مصلحته، أما وقد أقيمت العراقل في طريق نفي هذه المسؤولية وهذا الحرص لدى ممثلي الشعب في المجلس التشريعي، فلم يعد من الممكن أن نبقي في هذا الطريق، فنصبح كأننا نخدع أنفسنا ونخدع الجمهور"².

وفي ظل تلك الأوضاع المتوترة بين السلطين التنفيذية والتشريعية، أصدرت السلطة التنفيذية تعليمات إلى المجلس التشريعي لمنع نقل جلسات المجلس التشريعي علنيا من خلال التلفزيون إلى الرأي العام الفلسطيني، وقامت باعتقال مسئول قناة تلفزيونية؛ لأنها سهلت بث جلسات المجلس عند مناقشة قضايا الفساد داخل السلطة الفلسطينية، مما شكل انتهاكا لحرية الرأي والتعبير³.

من جهته حاول المجلس التشريعي أن يمارس صلاحياته، ويقال من هيمنة السلطة التنفيذية، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، وأمعنت السلطة التنفيذية في تجاهلها للمجلس التشريعي، فلم تعرض عليه بروتوكول الانسحاب من الخليل قبل توقيعها، ولم ترد على استفسارات المجلس التشريعي المتعلقة ببعض الوزراء والمسؤولين، إضافة إلى أنها قامت بتأخير عرض الموازنة على المجلس كما حصل في عام 1997، وتجاهل رئيس السلطة الفلسطينية الراحل عرفات طلب

¹ جرباوي، علي: "الانتخابات ونظام الحكم الذاتي الفلسطيني"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، القدس، 1994.

² جرباوي، علي: "تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن"، رام الله، 1998.

³ جمال، أمل: "تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، بيروت، خريف 1999.

المجلس في استبدال الحكومة بعد نشر تقرير هيئة الرقابة العامة، الذي تحدث عن الفساد داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية¹.

وفي السياق ذاته انتقد التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Right Watch) لعام 2000، عدم وجود إطار قانوني يحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات السلطات الثلاث في السلطة الوطنية، مما يشكل عاملاً معوقاً لجهود الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمجلس التشريعي الفلسطيني².

¹ جمال، أمل: "تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين"، مرجع سابق.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflictl%209_10.pdf.

5. الفصل الخامس

واقع التنمية والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى (أيلول 2000 إلى حزيران 2007)

إن خيبة الأمل والإحباط التي أصابت الشعب الفلسطيني من تجربة السلطة الفلسطينية خلال الست سنوات السابقة، والتي لم تحقق فيها التنمية والأمن للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت من الأسباب غير المباشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام 2000م، أما الأسباب المباشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى فتتمثل في عاملين أولهما: اقتحام شارون ومعه ألف جندي لباحات المسجد الأقصى، وثانيهما: فشل مؤتمر كامب ديفيد ووصول المفاوضات بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية إلى طريق مسدود¹.

إضافة إلى ذلك استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل ممنهج، إلى جانب تشديد الحصار والإغلاقات على الضفة الغربية وقطاع غزة، هادفة إلى شل حركة الناس والتجارة على حد سواء، وسهلت الانتقال بين المستوطنات والمدن الإسرائيلية، من خلال ربطها بالشوارع الالتفافية التي قطعت أوصال الضفة الغربية عن بعضها البعض، وجعلتها كما تتناقضها وسائل الإعلام الغربية "كقطعة جبن سويسرية"².

1.5 تداعيات انتفاضة الأقصى على الأمن الفلسطيني:

مع بداية انتفاضة الأقصى تأثر المجتمع الفلسطيني بسياسات الاحتلال الإسرائيلي خصوصاً الأمنية منها وانعكس ذلك على دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وأصبحت تعيش حالة من التناقض في مهامها وعملها في توفير الأمن وحماية الشعب الفلسطيني من جيش الاحتلال

¹ مؤتمر كامب ديفيد: هو المؤتمر الذي رعته الولايات المتحدة برئاسة بل كلنتون من أجل الوصول إلى حل نهائي للصراع بين الفلسطينيين، وإسرائيل، حيث تحمل الجانب الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن فشله واتهم فيه الرئيس الراحل ياسر عرفات بأنه كان متشدداً. بينما الحقيقة كانت أن إسرائيل قدمت ما هو أقل وأدنى من المطالب الفلسطينية، وحاولت شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقضية القدس.

² النقيب، فضل: مرجع سابق، ص48.

الإسرائيلي من جهة والتزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات والتفاهات التي وقعتها مع الحكومة الإسرائيلية، والذي ترتب عليها انشاء السلطة الفلسطينية.

جاءت انتفاضة الأقصى لتكشف اللثام عن اهداف الاحتلال الاسرائيلي التي تمحورت حول نظرية أساسية مفادها أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي سيبقى مدة طويلة قبل أن تعترف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني، وأن إسرائيل إذا وجدت نفسها مضطرة تحت ظروف معينة لتوقيع اتفاق مع الفلسطينيين، فسوف تعمل على تفرغ ذلك الاتفاق من مضمونه، في اتباع أساليب تمكنها من التحايل على الطرف الفلسطيني من خلال إطالة الوقت¹.

وبالفعل اتصلت إسرائيل من التزاماتها السياسية والأمنية التي جاءت في أوصلو متذرة بالانتفاضة، وأعمال العنف التي يمارسها الشعب الفلسطيني ضد الإسرائيليين، مما وضع السلطة الفلسطينية أمام تحديات أمنية صعبة نتيجة للتجاوزات التي عاشتها المؤسسة الأمنية الفلسطينية ما بين دورها الوطني المتمثل في حماية الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال، والالتزامات الأمنية المفروضة عليها من الاحتلال الإسرائيلي وخصوصا في ملاحقة المقاومة².

وما بين الواجبات الأمنية للسلطة الفلسطينية، واعتداءات الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، دخلت المؤسسة الأمنية الفلسطينية في حالة من الإرباك والضعف وفقدت جزء كبير من قوتها إذا ما اخذنا بعين الاعتبار قيام الاحتلال الاسرائيلي بهدم جميع مقرات تلك الاجهزة واعتقال عدد كبير منهم بالإضافة الى استشهاد عدد اخر.

وعلى صعيد اخر انخرطت الفصائل الفلسطينية المسلحة في الانتفاضة، واصبحت تشكل عنصر اساسي من مفاعيلها الامر الذي حدد من دور الاجهزة الامنية الفلسطينية وتأثيرها على الامن داخل المجتمع الفلسطيني، وهدفت الفصائل الفلسطينية من ذلك اسقاط الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، محاولة في ذلك اضعاف مسيرة أوصلو وما ترتب عليه

¹ النقيب، فضل: مرجع سابق، ص46.

² شبوات، شاكر: مرجع سابق، ص107.

من نتائج وحقائق على الارض. مقابل ذلك جندت السلطة الفلسطينية كل طاقاتها وامكانياتها الاعلامية للاستفادة من تداعيات انتفاضة الأقصى وتوظيفها للضغط على الاحتلال الإسرائيلي والدول الراعية لعملية التسوية سياسيا من اجل وضع حد للعنجهية الاحتلال وممارساته القمعية¹.

بالرغم من كل التفاهات والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل الا ان جميع، الأجهزة الأمنية الفلسطينية اضحت أهدافا مشروعة للاحتلال الإسرائيلي، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي من طرفها بين عامي 2000-2002 بتدمير البنية التحتية لتلك الأجهزة كاملة دون استثناء مما اجبر السلطة الفلسطينية على اتخاذ عدة اجراءات منها².

1.1.5 تجميد التنسيق الأمني مع إسرائيل:

لعبت السلطة الفلسطينية دورا رئيسا في تغذية انتفاضة الأقصى وحاولت ان تضغط على الاحتلال الاسرائيلي، وتحديدًا فيما يخص التزامات السلطة الفلسطينية بملاحقة المقاومة، واعتقال المقاومين وجمع السلاح من المنظمات الفلسطينية فوسعت من خياراتها ورفعت من سقف مطالباتها لتتمكن من ادارة التفاوض وتحقيق الاهداف من الانتفاضة المذكورة سابقا واوصلت رسالة مباشرة للاحتلال الاسرائيلي، فمن خلال اللقاء الأمني الذي جمع قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع نظرائهم من الإسرائيليين في 15/6/2001، والذي أكد فيه قادة الأجهزة الأمنية أنهم ليسوا ملتزمين بإعادة التنسيق الأمني بين الجانبين، إضافة إلى رفضهم تسيير دوريات مشتركة مع الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المسماة "ب"، وتحديد مسؤولياتهم الأمنية فقط في المنطقة المسماة "أ"، وأبلغوا الإسرائيليين: "نحن نتحمل كامل المسؤولية الأمنية فقط في المناطق المحررة، والتي سيتم تحريرها في المستقبل"³.

كل ذلك كان غير متوقع من الجانب الاسرائيلي، مما زاد من الضغط على السلطة الفلسطينية من قبل الاحتلال الاسرائيلي من جهة والدول الراعية لعملية السلام من جهة ثانية.

¹ شبوات، شاكر: مرجع سابق، ص108.

² فريدرك، رولاند: المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص16.

³ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، مرجع سابق، ص26.

وبالفعل تبنت السلطة الفلسطينية موقفا داعما ومؤيدا للمقاومة المسلحة ففي حديث للعقيد جبريل الرجوب قائد الأمن الوقائي في الضفة الغربية في 16/6/2001 لإذاعة صوت فلسطين حول مسألة اعتقال، أو محاسبة من يشترك في مقاومة الاحتلال من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث قال: " إن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تقوم باعتقال أو ملاحقة من يقاوم الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة بشرط أن لا يتجاوز القوانين الأمنية الفلسطينية"، واعتبر العمليات ضد الاحتلال في مناطق السلطة الفلسطينية هي " عمليات مشروعة ضد الاحتلال وأنه لا يمكن أن نعاقب أحدا عليها، بل العكس فإن منفذها يستحقون الأوسمة"¹.

2.1.5 ظاهرة الجواسيس، والأمن الفلسطيني:

معلوم أن الاحتلال الإسرائيلي بين عام 2000-2002 قد أقدم على تدمير البنية التحتية الخاصة بأجهزة الأمن الفلسطينية، وشمل التدمير كل مراكز الشرطة والمركبات وأنظمة الاتصالات مما تسبب في شل قدرة السلطة الفلسطينية بشكل عام، والأجهزة الأمنية بشكل خاص.

شكلت المرحلة السابقة أصعب وأخطر فترة أمنية مرت على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية على حد سواء هي مرحلة انتفاضة الأقصى، والتي شكلت انكشافا أمنيا غير مسبوق أمام الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى فقدان سيطرة السلطة الفلسطينية على توفير الحد الأدنى من الأمن للمجتمع الفلسطيني، وتجلت ذلك الدور عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح مدن الضفة الغربية كاملة، واعتقال المقاومين، والنشطاء الفلسطينيين، واقتحام المؤسسات الأمنية الفلسطينية وكانت تلك الأعمال بداية لانهايار المنظومة الأمنية الفلسطينية².

¹ الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، مرجع سابق، ص 27.

² عبد الستار قاسم: هموم الأمن الفلسطيني، 2003، ص 3.

وفي نفس السياق يمكن التعرف على دور السلطة الفلسطينية في توفير الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال قدرة ونفوذ المخابرات الإسرائيلية في تجنيد عملاء فلسطينيين لها من داخل الشعب الفلسطيني، وتوظيفهم لجمع المعلومات ومتابعة المناضلين والمقاومين من الفلسطينيين لقيام الجيش الإسرائيلي باغتيالهم أو اعتقالهم. الأمر الذي شكل أخطر ظاهرة واجهت المجتمع الفلسطيني في نضاله ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي، ووضعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية أمام تساؤل كبير عن دورها في ملاحقة ومحاسبة هؤلاء الخارجين عن الصف الوطني، علماً أن أعداد المتعاونين مع المخابرات الإسرائيلية من الفلسطينيين يزيد عن أي حالة في بلد آخر نسبة إلى عدد السكان¹.

وعليه فإن ضعف الأمن الفلسطيني في تلك المرحلة سهل على أجهزة المخابرات الإسرائيلية في تنفيذ مهامها الأمنية بكل أريحية وسهولة، الأمر الذي دفع ثمنه الشعب الفلسطيني من خيرات قياداته الوطنية ومناضليه.

وفي السياق ذاته، وظفت إسرائيل كل إمكانياتها الالكترونية الحديثة لمتابعة المقاومة الفلسطينية بشكل خاص، وقيادة السلطة الفلسطينية بشكل عام، واستخدمت الآلات العسكرية لضرب الفلسطينيين، وتشتيت قواهم مما أوجد حالة من الاختراق الأمني الفلسطيني لصالح الجانب الإسرائيلي².

3.1.5 خارطة الطريق وإعادة صياغة الأمن الفلسطيني:

إن الجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية في سبيل بناء مؤسسة أمنية وطنية فلسطينية تتعارض بشدة مع الواقع الفلسطيني على الأرض؛ فقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي في خلق وقائع مادية جعلت من مسألة توفير الأمن للشعب الفلسطيني قضية بعيدة المنال.

¹ عبد الستار قاسم: هموم الأمن الفلسطيني، 2003، ص4.

² المرجع السابق، ص24.

فبالرغم من ذلك حاولت خارطة الطريق التي تبناها الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) في 2002/6/24 واعتبرها جزءا من رؤيته للحل الشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى أساسها يتم إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن، هما دولتا فلسطين وإسرائيل، وذلك في إطار مشروع عنوانه خريطة الطريق¹.

وجدت اللجنة الرباعية والتي تضم أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة من تلك الرؤية الأمريكية سبيلا لإيجاد حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ومن أجل ذلك استمرت الجهود الدولية في اتجاه الدفع نحو تطبيق ما جاءت به خارطة الطريق، وأفصح عنه في 2003/4/30 من قبل وزارة الخارجية الأمريكية بالإعلان عن تفاصيل وإجراءات خارطة الطريق بالكامل².

ركزت خارطة الطريق على الجانب الأمني أكثر من أي جانب، وطلبت من السلطة الفلسطينية القيام بإجراءات أمنية داخل المدن والبلدات الفلسطينية؛ تساعد في تهيئة الأجواء بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وفق مراحل زمنية متتالية وهي³:

المرحلة الأولى: (والممتدة من تاريخ توقيع خارطة الطريق 2003/4/30 وحتى نهاية أيار 2003)، وتقوم من خلالها السلطة الفلسطينية بعدة إجراءات أمنية تفضي إلى وقف العنف والإرهاب الفلسطيني ضد الإسرائيليين، تزامنا مع اتخاذ إسرائيل عدة إجراءات تخفف فيها من حدة حصارها وحواجزها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد كان الهدف الرئيس من تلك المرحلة هو إعادة تفعيل التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إلى جانب إعطاء السلطة الفلسطينية هامش للمناورة حول مسألة الإصلاحات الأمنية والسياسية التي تحولت إلى مطلب إسرائيلي وأمريكي بامتياز.

¹ خارطة الطريق، الجزيرة نت، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC05C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm>.

² صالح، محسن: **التقرير الاستراتيجي لسنة 2005**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص71.

³ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر الرابط:

<http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents+plan/>

المرحلة الثانية: (تبدأ من شهر حزيران 2003 وتنتهي في شهر كانون أول 2003)، والتي تضمنت عدة خطوات تبدأ من مضاعفة الجهود المشتركة لتحديد معالم الدولة الفلسطينية المستقلة، بالتزامن مع اتخاذ السلطة الفلسطينية عدة خطوات أمنية وسياسية شاملة تساعد في بناء مؤسسات فلسطينية محلية من جهة، واستحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية يتمتع بصلاحيات أمنية كبيرة تسمح له باتخاذ قرارات على مستوى قيادة السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الفلسطينية من جهة ثانية.

المرحلة الثالثة: (الممتدة منذ بداية 2004 - 2005)، ويتم من خلالها تدعيم الجهود التي اتخذت بشأن الإصلاح السياسي، والأمني في السلطة الفلسطينية، وتوفير الدعم الكافي لمواصلة بناء المؤسسات الفلسطينية جنباً إلى جنب مع استمرار إحداث تغييرات جذرية لوظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وتأسيساً على ما ورد من تفاهات بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل وتحت رعاية أمريكية ودولية، نجد أن خريطة الطريق ألزمت السلطة الفلسطينية في إحداث تغيير في الجانب الأمني، والديمقراطي الفلسطيني والمتمثل في استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية يتولى مسؤولية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبما يسمح له إدخال برامج إصلاحية وهيكلية على تلك الأجهزة.

لم يكن باستطاعة السلطة الفلسطينية في ذلك الوقت إلا الموافقة على المطالب الأمريكية، حيث قام الرئيس الراحل ياسر عرفات بتعيين السيد محمود عباس في 2003/3/19 رئيساً للوزراء¹. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة ضغوطها على قيادة السلطة الفلسطينية لتوسيع صلاحيات رئيس الوزراء الفلسطيني بما يضمن التخفيف من صلاحيات الرئيس الفلسطينية المرحوم ياسر عرفات واعطائه جزء كبير من المهام التي من خلالها يستطيع أي رئيس وزراء ادخال بعض التعديلات على الامن الفلسطيني، إلا أنه حدث خلاف

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: "التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال وانعكاساته على الوضع الفلسطيني"، تقدير استراتيجي (15)، تموز، 2009، ص2.

في وجهات النظر بين الرئيس عرفات، ورئيس الوزراء محمود عباس في ذلك الوقت مما اجبر الاخير على تقديم استقالته بعد ستة اشهر من تعيينه كرئيس للوزراء، وبقيت عملية الإصلاح الامني بين المد والجزر إلى أن توفى الرئيس عرفات في 2004/11/11، الأمر الذي هيا لإجراء انتخابات رئاسية فلسطينية في 2005/1/9 انتخب فيها السيد محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية¹.

التزمت الرئاسة الفلسطينية بتطبيق ما جاء في خارطة الطريق من تفاهات وخصوصا الامنية منها وتم دمج الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتوحيدها في ثلاثة أجهزة رئيسة هي: الأمن الداخلي، الذي يضم (الشرطة، الأمن الوقائي، الدفاع المدني) واتبعتها لوزارة الداخلية، والمخابرات العامة، وقوات الأمن الوطني وتتبعان الرئاسة مباشرة².

ومن اجل تطبيق تفاهات خارطة الطريق بين الجانبين تعهدت امريكا بدعم الاجهزة الامنية الفلسطينية من ناحية التدريب ولذلك تم تشكيل فريق أممي أمريكي مهمته التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من جهة، وتدريب القوات الفلسطينية وإعادة تأهيلها من جهة ثانية، في محاولة لإعادة دور الاجهزة الأمنية الفلسطينية الذي تأثر في انتفاضة الأقصى³.

من جانبها لم تكون الفصائل الفلسطينية المعارضة بعيدة عن سياق تفاهات خارطة الطريق، حيث استطاع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في آذار 2005 إبرام اتفاق مع الفصائل الفلسطينية كافة بضرورة تهدئة الوضع الداخلي الفلسطيني، وسمي ان ذلك "اتفاق القاهرة"، وأعلن من خلاله تهدئة فلسطينية من طرف واحد⁴.

¹ خارطة الطريق، الجزيرة نت، 2005/3/20، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=309407>

² صالح، محسن، (محررا): التقرير الاستراتيجي لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص 72.

³ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، وانعكاساته على الوضع الفلسطيني"، مرجع سابق، ص 3.

⁴ "التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، وانعكاساته على الوضع الفلسطيني"، مرجع سابق، ص 3.

ويرى الباحث ان اتفاقية خارطة الطريق فيما تضمنته كانت تمثل بداية مرحلة جديدة لدور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والامن وجاءت في سياق قبلته ايضا المعارضة الفلسطينية عندما وافقت على التهدئة من طرف واحد.

4.1.5 المطالبة بإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

إن مسألة إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني تحمل بين طياتها أبعادا، وأهدافا متداخلة ومتناقضة في نفس الوقت، فالمطالب الأمريكية والإسرائيلية التي تنادي بضرورة قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات من شأنها إدخال مفاهيم أمنية جديدة على المؤسسة الأمنية الفلسطينية تشكل بحد ذاتها إشكالية وطنية فلسطينية مردودها سلبي على دور تلك الأجهزة في الضفة الغربية وقطاع غزة وسمعتها.

لقد كان من المفترض على السلطة الفلسطينية أن تتبنى عملية الإصلاح داخليا، كإحدى مطالب الشعب الفلسطيني، وفي إطار تعميم مبدأ المساءلة والشفافية من جانب، وتحسين قدرة تلك الأجهزة الأمنية على حماية الشعب الفلسطيني من بطش الجيش الإسرائيلي الذي أظهر تصعيدها ملحوظا في عملياته الليلية والنهارية في مدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا وقد شكلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية نموذجا معقدا لعملية الإصلاح وإعادة التأهيل، فبينما يتم الحديث عن بناء أجهزة أمنية فلسطينية قوية (محكومة بسقف اتفاقيات أوسلو)، يتم تغييب دور هذه الأجهزة في عملية بناء الدولة الفلسطينية ويقتصر دورها على محاربة العنف والإرهاب داخل المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي حدد سلفا أهداف الإصلاح ووضعها في إطار الاستخدام السياسي للدول الراعية والداعمة لعملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين¹.

¹ كتاب، ايلين: وهم التنمية، مرجع سابق، ص31.

فمنذ بداية تشكيلها هدف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ان تكون هذه الاجهزة، الضمانة الأساسية لعدم حدوث أي أزمات أمنية تهدد كيان السلطة الفلسطينية، فقام بتعيين قادتها وتسييرها حسب المصلحة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لم ترض عنه الولايات المتحدة الأمريكية، ولا ترغبه اسرائيل ايضا، فأخذت تمارس ضغوطا على قيادة السلطة الفلسطينية من أجل استحداث منصب رئيس للوزراء في السلطة الفلسطينية بغية سحب صلاحيات الرئيس الفلسطيني على الأجهزة الأمنية حتى إنها ربطت تفعيل اتفاقية خارطة الطريق بموافقة الرئيس ياسر عرفات على تعيين رئيس للوزراء في السلطة الفلسطينية¹.

ومن زاوية أخرى تظهر معظم الاقتراحات والصيغ التي تناولت عملية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية أخذت بعين الاعتبار المطالب الإسرائيلية في الإصلاح، والتي كان على رأسها توظيف الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمحاربة العنف الفلسطيني². وكانت وجهة النظر الإسرائيلية من عملية الإصلاح الأمني تدور حول تعزيز أمنها من خلال قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحمايتها من الفلسطينيين³.

وايضا لم يكن استحداث منصب رئيس للوزراء في السلطة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لتدعيم الديمقراطية الفلسطينية، بالرغم انه مطلبا محقا من الناحية السياسية، لكنه جاء في اطار اخر تمثل في سحب الصلاحيات الأمنية من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وما يدل على ذلك هو سلسلة الاجتماعات التي عقدت بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في تاريخ 2003/4/30 حيث تمحورت في معظمها حول إصلاح الجانب الأمني الفلسطيني⁴.

¹ كلمة بوش، موقع إسلام أون لاين، 2003/3/14

<http://www.islamonline.net/Arabic/News/2003-03/14/rtitle08a.shtml>.

² المرجع السابق، ص32.

³ فردريك، رولاند: المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، جنيف، 2007، ص8.

⁴ عقل، سوزان: اللقاءات الأمنية في فترة تولي محمود عباس رئاسة الوزراء، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، كانون الثاني - آذار، 2005، ص7-17.

استمرت الضغوط الإسرائيلية في حينه على قيادة السلطة الوطنية من اجل قيام الاخيرة بجمع السلاح من التنظيمات والفصائل الفلسطينية المسلحة، وأن تعمل على "مكافحة الإرهاب الفلسطيني" إضافة إلى اتخاذ السلطة الفلسطينية إجراءات حازمة لوقف العنف داخل الشارع الفلسطيني¹.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إضعاف الأجهزة الأمنية الفلسطينية والبحث عن قيادات أمنية فلسطينية تتجاوب مع المطالب الأمريكية وبمقدورها ان تلعب دورا مهما في حدة ولاء وانتماء تلك الاجهزة الى الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ولعل ما جاء في رسالة بعثها احد قادة الامن الفلسطيني لوزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز في 13-7-2003، تحمل دلالات وقرائن على دور امريكا في لعب دور سلبي اتجاه السلطة الفلسطينية ودورها الامني ومحاولة امريكا ايجاد بديل اخر لقيادة السلطة².

لم تكن اسرائيل ومن ورائها امريكا ترغب للسلطة الفلسطينية في لعب دور حقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحاولت من الناحية العملية تشجيع مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، وتخریب الأجهزة الأمنية الفلسطينية ففي صيف عام 2004م قامت مجموعات عسكرية فلسطينية تابعة لاحد القادة الامنيين الفلسطينيين باستعراض عسكري في شوارع غزة مطالبين بإدخال إصلاحات على الأجهزة الأمنية الفلسطينية³.

كانت تلك الخطوات نتائجها سلبية على السلطة الفلسطينية ودورها في قيادة الاجهزة الامنية الفلسطينية من ناحية وازدياد مظاهر الفلتان الامني من ناحية اخرى .

¹ عقل، سوزان: اللقاءات الأمنية في فترة تولي محمود عباس رئاسة الوزراء، مرجع سابق، ص18.

² رسالة محمد دحلان إلى شاؤول موفاز(وزير الدفاع الإسرائيلي)، غزة، 2003/7/13، وثيقة نشرها موقع نوبلزنيز، انظر، <http://www.news.syrianobles.com/news/index.php?page-show>.

³ عطوي، حسين: " لماذا سارع دحلان إلى تفجير الصراع مع عرفات،" جريدة الوطن، الدوحة، 2004/8/17.

2.5 التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين حصار الاحتلال، وشروط المانحين:

اتسمت خطط التنمية الفلسطينية منذ عام 2000م، بالتواضع وعرفت بارتباطها بعمليات الإغاثة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب عدم ضمان الظروف السياسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة، وركزت على المشاريع والبرامج الطارئة في هذه المرحلة، خصوصاً المشاريع الصغيرة منها، هادفة إلى التخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين.

وعند الوقوف على الأوضاع الصحية والتعليمية للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد أنها تأثرت سلباً في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح الوضع الصحي والتعليمي يتراجع يوماً بعد يوم نتيجة الاعتداءات المتكررة للجيش الإسرائيلي على المستشفيات والمراكز الصحية، إضافة إلى منع وصول الطواقم الطبية الفلسطينية إلى المناطق التي تجري فيها مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، هذا وقد انعكس الأمر على قطاع التعليم الذي أصابه ما أصاب بقية المؤسسات الفلسطينية من تدمير، حيث دمرت أكثر من مئة وستة مدارس وأغلقت أكثر من 1290 مدرسة¹.

وعلى صعيد آخر بلغت نسبة البطالة 57% من مجموع القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزادت معدلات الفقر، التي وصلت إلى 64.5% من تعداد السكان، بالمقارنة مع 22% في عام 1998م².

أما بخصوص القطاعات الاقتصادية، والزراعية، والصناعية، والتجارية، والسياحة والمواصلات، والعمران، فجميعها تضررت بسبب اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على تلك القطاعات من خلال تدمير بنيتها التحتية جراء الحصار والحوارز، والإغلاقات المستمرة.

¹ ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمّة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ، على الموقع الإلكتروني: www.wafainfo.ps

² ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، مرجع سابق، وأيضاً انظر: تقرير التنمية البشرية، جامعة بيرزيت، مرجع سابق، ص 115.

لقد واجهت عملية التنمية في فترة انتفاضة الأقصى تحدياً صعباً، عطلت فيه معظم دعائم وأساسيات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب الخسائر المادية الكبيرة التي لحقت في المباني السكنية للمواطنين، والمؤسسات العامة والخاصة، الأمنية منها والاقتصادية، وإغلاق المصانع، وتجريف المزارع، واقتلاع الأشجار، والاعتقالات المستمرة والاعتقالات والقتل المتعمد، مما شكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية السلطة الفلسطينية¹.

وفي بداية 2004 تم تشكيل لجنة من السلطة الفلسطينية بتكليف من "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" من أجل تحديد رؤية تنموية فلسطينية من مهامها إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، وتم مناقشة هذه الرؤية في مؤتمر عقد في بيروت عام 2004م، وسمي "المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وحمل شعار نحو الدولة المستقلة"².

ركز المؤتمر المذكور أعلاه على ثلاث قضايا مقدمة من وزارة التخطيط الفلسطينية تحت عنوان "نحو رؤية تنموية فلسطينية"، ومن خلال الأوراق الفلسطينية المقدمة للمؤتمر كان هناك إقرار واضح من وزارة التخطيط الفلسطينية أن هناك إهمالاً واضحاً في القطاع التنموي وأنه غير موظف لصالح التحرر الوطني، وأن المسار التنموي الفلسطيني كان يسير بشكل عشوائي، وبطيء، الأمر الذي أدى إلى تراجع تارة وتبعيته لإسرائيل تارة أخرى³.

جاء المؤتمر المذكور أعلاه في مرحلة تعاضمت فيها مستويات الفساد وبدأت تظهر أصوات من الداخل الفلسطيني تنادي بمحاسبة المتسببين في الخلل والانحرافات والفساد الذي أصبح مستشرياً في كافة الجوانب الحياتية للشعب الفلسطيني من ناحية، ووضع أسس تنموية

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: "الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى"، على الموقع الإلكتروني:

www.idsc.gov.ps/arabic/economy/.../derasat_3_5.html

² النقيب، فضل، مرجع سابق، ص 48.

³ وزارة التخطيط الفلسطينية: "نحو رؤية تنموية فلسطينية"، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 2004.

فلسطينية تتناسب مع حالة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من ناحية أخرى، ومن بين تلك الأسس والمطالب المقترحة ما يلي¹:

- 1- الاعتماد على الذات، والسعي لتخفيض درجة الاعتماد على الخارج، واعتبار أن أي عون خارجي هو عون مؤقت، وأنه ليس بديلاً للإرادة الذاتية الفلسطينية.
- 2- الانتقال من حالة الاسترخاء التنموي إلى حالة من الجدية التنموية التي يتجلى مظهرها الرئيسي في اعتبار التنمية هدفاً حقيقياً مرتبطاً بضرورات الصمود والمقاومة والتحرر الوطني الفلسطيني، وهو ما يتطلب الابتعاد عن مظاهر الاستهلاك الترفي.
- 3- امتلاك السلطة الفلسطينية رؤية حقيقية حول دورها في الإنتاج، والاستثمار الإنتاجي إضافة إلى تطبيق سياسة التوجيه عن بعد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص.

لقد مثلت تلك المطالب إحدى الصور الحقيقية لنوعية التنمية الفلسطينية التي يمكن من خلالها بناء نموذج فلسطيني ذاتي مرتبط بمرحلة الخلاص أولاً من الاحتلال الإسرائيلي على قاعدة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وثانياً من الاعتماد الكامل على المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية.

وعند الوقوف على السلبيات التي شكلتها المعونات الخارجية للسلطة الفلسطينية تواجهنا إشكالية دائمة ومتجددة، حيث ارتبطت هذه المساعدات بالشروط السياسية والأمنية الإسرائيلية، واستغلت تلك المساعدات لتقديمها كهبات، وحوافز في حال قامت السلطة الفلسطينية بالموافقة على شروط الاحتلال الإسرائيلي، وإلا توقفت وأصبحت عصا غليظة في دواليب العملية التنموية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة.

¹ صوراني، غازي: "الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق"، مرجع سابق، ص56.

ومن أجل ذلك واجهت السلطة الفلسطينية تحديات وصعابا كثيرة أمام خلق واقع تنموي فلسطيني مقبول من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل يسمح باستمرار العملية التنموية بعيدا عن شروط الاحتلال والدول المانحة.

ففي دراسة أجرتها جامعة بيرزيت عام 2002م، حول أهداف التمويل الدولي، أظهرت نتائجها أن هذه المساعدات يحصل عليها الفلسطينيون ضمن إطار سياسي، مشروط بالتزام الشعب الفلسطيني الصمت على وجود الاحتلال¹.

وإضافة إلى ذلك وجهت المساعدات الدولية إلى قطاعات خدمية أكثر منها تنموية، واستندت إلى تدعيم أركان العملية السلمية، والمتمثلة في إقامة مشاريع تنموية تركز على العيش المشترك، والتعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل².

إن اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية في تمويل مشاريعها التنموية، وموازنتها، وبرامجها المختلفة، وفر فرصة للدول الداعمة للتحكم بالقرار التنموي والسياسي الفلسطيني وتوجيهه صوب أهداف وأجندة هذه الدول³.

وفي هذا السياق يصف براينن (Brinaen) شكل الدول المتخلفة تنمويا عندما تنتقل من حالة الحرب والصراع إلى حالة السلام، حيث تعمل الدولة المنتصرة في الحرب على احتواء الدولة المهزومة (الضحية) وذلك من خلال علاجها من أمراضها، وتحويلها أي ترويضها إلى حالة كاملة من التبعية التنموية الصحية⁴.

¹ صوراني، غازي: "الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق"، مرجع سابق، ص125.

² حنفي، ساري: النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات.

³ لدادوة، حسن، وآخرون: "علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة"، مرجع سابق.

⁴ كتاب، ابلبن، وآخرون: وهم التنمية، مرجع سابق، ص188.

في هذا الإطار ومما لا يدع للشك أن الدعم الدولي الموجه للسلطة الفلسطينية قد رافقه عدة إشكاليات كانت كفيلة بعدم مساهمته في تطوير البنى التحتية اللازمة لتأسيس قاعدة تنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهمها¹:

الإشكالية الأولى: تتمثل في فلسفة الدولة المانحة التي تتكون من جملة من المفاهيم الفلسفية الأساسية التي تسعى هذه الدولة إلى تعزيزها، فهذه المفاهيم تكون عادة متناقضة مع مفاهيم الدول المتلقية، وبالتالي تأتي انعكاساً لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص بها، حيث يصبح هناك نوع من الاغتراب وعدم ملائمة تلك المساعدات للقيم المجتمعية السائدة.

الإشكالية الثانية: تتعلق بالنواحي الإدارية والفنية في إدارة تلك المساعدات، وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وتكون الاعتبارات الإدارية على حساب الاعتبارات التنموية.

الإشكالية الثالثة: تتعلق بالدول المتلقية للمساعدات التي في أحيان كثيرة تكون غير مؤهلة تنظيمياً أو مؤسسياً لتلقي الدعم، وهو ما يدفعها للتكيف مع الاعتبارات التي تطرحها الدول الداعمة، فالسلطة الفلسطينية هي جزء من تلك المنظومة العالمية التابعة للدول المتقدمة، وهي تأثرت بسياسات تلك الدول، وأصبح للمساعدات الدولية أثر كبير على السلطة الفلسطينية ومنها²:

1- إلزام السلطة الفلسطينية بخطط تنموية لا تتناسب مع واقع التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية جعلها بمثابة تابع ومستجدٍ، مما جعلها تتبع سياسات تخدم أهداف الدول المانحة وعلى حساب تحقيق التنمية.

¹ هاللي، محمود: "قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية"، مجلة العلوم، الاجتماعية، على الموقع الإلكتروني: <http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882>

² شعبان، عمر: حول التمويل المشروط، مجلة صوت الوطن، على الموقع الإلكتروني:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/09/07/9435.html>

- 3- ارتهان المساعدات المقدمة من قبل الدول المانحة بالحالة السياسية مما أدى إلى تسييس برامج الدول المانحة ومشاريعها وفي إطار التسوية السلمية، حيث تربط الدول المانحة بين تمويلها للسلطة الفلسطينية، واستمرار عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- 4- عدم التنسيق بين المؤسسات المانحة، وترتيب الأولويات التنموية في المجتمع الفلسطيني أثر على استمرار عملية التنمية وديمومتها، وأبقاها ضمن إطار من العشوائية، وحسب رغبات المانحين.

إن استثنائية الظروف التي نشأت من خلالها السلطة الفلسطينية جعلت السلطة الفلسطينية بمثابة صفحة بيضاء جاهزة لجميع أشكال التدخلات الخارجية، وخصوصا الأمنية منها، وأوجدت تلك التدخلات قطاعا أمنيا فلسطينيا هدفه حماية الأمن، وتوفير للالتزامات السياسية والأمنية لعملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون توفير الأمن اللازم للمجتمع الفلسطيني.

هذا وقد حاولت السلطة الفلسطينية الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية عبر التخفيف من مستوى النفقات التي بلغت 1.8 مليار دولار في عام 2008 لتصل إلى 770 مليون دولار عام 2011، إلا أن الأزمة التي عانت منها السلطة الفلسطينية قد زادت وتفاقت بالرغم من استمرار تحويل عائدات الضرائب التي تحولها إسرائيل شهريا إلى السلطة الفلسطينية، وبقيت الأزمة المالية مستمرة ومتجددة¹.

لقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في حالة لا تمكنها من الخلاص من عقدة الارتهان المالي للخارج، الذي أصبح يمثل مؤشر (نيرموميتر) لقياس المواقف السياسية، والتنموية التي تصدر عن السلطة الفلسطينية، ومدى مطابقتها مع الهوى الأمريكي والغربي.

¹ جريدة الايام، رام الله، 2011/6/1.

3.5 الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وازمة الديمقراطية الفلسطينية:

معلوم أنه كان من المفروض أن تجري الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2000م حسب القانون الفلسطيني، إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة كان السبب وراء تأجيلها، وبقيت قضية الانتخابات التشريعية مؤجلة حتى الاتفاق في إعلان القاهرة بتاريخ 17 آذار/ مارس 2005، بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية في تموز من العام نفسه. إلا أنها تأجلت مرة ثانية حتى كانون ثاني 2006¹.

لقد شكل إعلان القاهرة الذي شاركت فيه الفصائل الفلسطينية في آذار 2005م جزءا من البرنامج السياسي للرئيس الفلسطيني، حيث حصل فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس على موافقة الفصائل الفلسطينية على هدنة مع إسرائيل تستمر حتى نهاية عام 2005م، وبعدها يتم إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية في موعدها المتفق عليه بداية 2006².

لم يكن قرار السلطة الفلسطينية إعلان هدنة من طرف واحد يعني الكثير عند الجانب الإسرائيلي، الذي قام باغتيال 56 فلسطينيا في عام 2005م، وعليه لم تتمكن السلطة الفلسطينية من توفير الحماية للمواطن الفلسطيني حتى في ظل التفاهات مع الاحتلال الإسرائيلي³.

وفي منتصف كانون ثاني من عام 2006م شاركت معظم الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة الجهاد الإسلامي في انتخابات المجلس التشريعي، واكتسبت تلك الانتخابات أهمية كبيرة على صعيد ارتفاع نسبة المشاركة السياسية، وكانت المنافسة بين الفصائل الفلسطينية شديدة، مما عبر عن وجود مظاهر إيجابية من الديمقراطية الفلسطينية قولا وفعلا⁴.

¹ ملحم، محمد: "الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثاني"، رسالة ماجستير لم تتشر، الجامعة الأردنية، أيار 2007، ص144.

² كيالي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2006، العدد (66)، ص26.

³ الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص8.

⁴ ملحم، محمد: "الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثاني"، مرجع سابق، ص146.

اعتمدت الانتخابات التشريعية 2006م على النظام النسبي بدلا من نظام " الكوتا" وهذا بعد ذاته مؤشر إيجابي نحو ترسيخ المفاهيم والرؤى الديمقراطية التي تقوم على أساس التعددية السياسية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، مما جعل تلك الانتخابات بمثابة استفتاء على البرامج السياسية لتلك الأحزاب، ومدى قوتها ووزنها في الشارع الفلسطيني¹.

وعند ربط عملية الانتخابات بمستويات التنمية والأمن في الضفة الغربية نجد أنها جاءت في ظروف تنموية وأمنية صعبة يعيشها الشعب الفلسطيني، فمن جهة الأمن كان هناك تدهور كبير في حفظ الأمن، ووصل مستوى الفلتان الأمني إلى مستوى لا يطاق، الأمر الذي يتطلب توفير حد أدنى من الأمن والاستقرار للمجتمع الفلسطيني.

من جهة ثانية مثلت الانتخابات التشريعية 2006م طوق نجاة للخروج من الوضع الفلسطيني المتأزم سياسيا وأمنا واقتصاديا، لاختيار برلمان تشريعي يستمد شرعيته من الشعب الفلسطيني، ويساعد في الحد من الفساد والتسيب الإداري، والمالي، والاهتمام بواقع التنمية للتخفيف من معاناة المواطنين الفلسطينيين².

لقد أسند تنظيم الانتخابات التشريعية عام 2006م إلى القانون الفلسطيني رقم (9) لسنة 2005، والذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني الأول في 18/6/2005. واعتبر الضفة والقطاع دائرة انتخابية واحدة، حيث يتم التصويت للقوائم لا للمرشحين، وبين نظام الدوائر التي تجري على أساس تقسيم مناطق الضفة وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية 11 دائرة انتخابية للضفة الغربية، و5 دوائر انتخابية لقطاع غزة، وعلى أساس فردي وفق نظام الأغلبية البسيطة³.

إلا أن تلك التشريعات التي تناولت مسألة الديمقراطية الفلسطينية كانت مطاطة، ولها أكثر من معنى وتفسير، ويرجع ذلك إلى ضعف أداء المجلس التشريعي الفلسطيني السابق 1996م، الذي شهد حالة من النزاع على السلطة الفلسطينية، والاختلاف في تفسير القوانين

¹ كيالي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2006، العدد(66)، ص29.

² سعيد، عبد المجيد: الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني، مرجع سابق، ص30.

³ كيالي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مرجع سابق، ص31.

والصلاحيات، مما أدى إلى تراجع قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية، ووجود فجوة كبيرة بين وسائل التحول الديمقراطي والممارسات الفعلية البعيدة عن الالتزام بمتطلبات الديمقراطية¹.

1.3.5 موقف السلطة الفلسطينية من نتائج الانتخابات عام 2006م:

من خلال دراسة الملامح الأولية لعملية الانتخابات نتبين انها قد تبلورت في ظل منافسة ديمقراطية فلسطينية داخلية، وأن القانون المنظم لتلك الانتخابات كان عادلاً، وحظي بموافقة جميع القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وقد سمح النظام الانتخابي الجديد بتمثيل القوى السياسية بطريقة عادلة تتناسب مع قوتها الفعلية.

لقد بلغت نسبة التصويت 77.69% في جميع الدوائر الانتخابية، ووصل مجموع الناخبين في الضفة الغربية 585.003 ناخباً، بنسبة 74.18%، في حين بلغ مجموع الناخبين في دوائر غزة الانتخابية 396.079 ناخباً، بنسبة 81.65%، من المجموع الكلي للناخبين، ليصل بذلك المجموع الكلي للمقترعين 981.082 ناخباً في جميع الدوائر الانتخابية. بينما بلغ مجموع المقترعين في ضواحي القدس 22.661 ناخباً من أصل 47.742 ناخباً بنسبة 47.5%، وعدد الناخبين المقدسيين الذين اقترعوا في مراكز الاقتراع التي افتتحتها اللجنة لهم في ضواحي القدس 15.306 ناخباً.

لقد حققت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس فوزاً ساحقاً بـ (76) مقعداً، وبذلك شكّلت ما نسبته 57.6% من أعضاء المجلس، أما على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من الفوز بـ (46) مقعداً مشكلين ما نسبته 69.7% من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابية، فقد فازت هذه القائمة بـ (30) مقعداً ويشكلون ما نسبته 45.4% من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية. هذا وقد دعمت حركة حماس أربعة

¹ ملتقى الفكري العربي: "التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005"، التقرير السنوي (8)، القدس، 2006، ص20.

مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس 80 مقعداً أي ما نسبته 60.6% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي¹.

أما حركة فتح فقد منيت بخسارة كبيرة في هذه الانتخابات، وحصلت على (43) مقعداً بنسبة 32.6% من مقاعد المجلس التشريعي، وحصلت على مستوى الدوائر الانتخابية على (16) مقعداً، ما يشكل ما نسبته 24.2% من مقاعد الدوائر الانتخابية، في حين تمكنت الحركة من الحصول بـ(27) مقعداً على مستوى القوائم الانتخابية، وشكلوا ما نسبته 40.9% من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية².

لقد جرت الانتخابات بشكل ديمقراطي، وشفافية عالية، وشهد الجميع بنزاهتها، ومن المفروض أن تقبل كل الأطراف والقوى الفلسطينية بنتائجها، على أساس أن تعزيز النهج الديمقراطي في فلسطين يثبت لجميع الأطراف الدولية صدق التعبير والحرية التي يتمتع بها أبناء الشعب الفلسطيني.

إن نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006م أظهرت مدى التنوع الذي شهدته الحياة السياسية الفلسطينية من حيث مشاركة المجتمع في العملية السياسية، سواء كان من خلال تعدد الفصائل والأحزاب السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية، أو من خلال نسبة المشاركة المرتفعة التي فاقت 77% من إجمالي عدد الذين يحق لهم التصويت.

إلا أن الأجندات الخارجية وأهدافها دفعت باتجاه إفشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية، وإبقاء مسألة وجود أو عدم وجود الديمقراطية مرهون بأهداف خارجية عن إرادة ومصالح الشعب الفلسطيني.

¹ لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، (2006): تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، 25 كانون الثاني 2006، رام الله، فلسطين، ص315.

² المرجع السابق، ص316.

وفي ظل تلك المحددات واجهت الديمقراطية الفلسطينية تحديا كبيرا، خصوصا في ظل فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وحقها في تشكيل الحكومة الفلسطينية، ومن بين تلك التحديات الالتزامات الأمنية للسلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي.

فبعد الانتخابات وجه الرئيس محمود عباس كلمة للشعب الفلسطيني ذكر فيها نتائج الانتخابات مرحبا بها من جهة، ومؤكدًا على عدة محاذير يجب على الحكومة القادمة أن تأخذها بعين الاعتبار من جهة أخرى، ومن بين تلك المحاذير انه رئيس منتخب وفق برنامج سياسي قائم على اتفاقيات أوسلو والحل السلمي للصراع مع إسرائيل، وأيضا أن هناك اتفاقيات بين الجانب الفلسطيني، والإسرائيلي يجب احترامها والعمل حسب بنودها التي وردت آخرها في اتفاق خارطة الطريق 2003م، وطلب من الحكومة الجديدة الالتزام بما ورد سابقا حتى تتمكن الحكومة من كسب ثقة الأسرة الدولية والرأي العالمي¹.

ويرى الباحث من خلال خطاب الرئيس الفلسطيني أن هناك تحديات وصعوبات تواجه العملية الديمقراطية الفلسطينية خصوصا ما جاءت من خلال الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل وايضا الدول الراعية لعملية التسوية وشروطها.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية خطاب الرئيس الفلسطيني بوابة للديمقراطية الفلسطينية، وجاء ذلك على لسان القنصل الأمريكي في القدس جاكوب والاس (Jacob Walles) الذي وصف الخطاب بالمهم جدا وقال أنه "إذا أرادت حماس المشاركة في العملية السلمية، عليها الالتزام ببرنامج الرئيس عباس، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب"².

ومن جانب آخر حاولت الويات المتحدة الأمريكية افشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية من خلال مواصلة ضغوطها على السلطة الفلسطينية ودعت السلطة الفلسطينية تهميش نتائج الانتخابات الفلسطينية عبر عدم الانصياع لقرارات الحكومة الجديدة.

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص50.

² وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2006/1/27.

وفي خطوة أخرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال الديمقراطية الفلسطينية وحصارها، وضعت الإدارة الأمريكية خطة مشتركة بينها وإسرائيل هدفت إلى عزل السلطة الفلسطينية وحصارها ماليا واقتصاديا للتأثير على الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، وإجبارها الالتزام بالتسوية السلمية وشروط الاحتلال الاسرائيلي¹.

ويرى الباحث ان السياسة الأمريكية اتجاء الديمقراطية الفلسطينية تمحورت حول وضع العراقيل المثبطة لإجبارها على أحد الخيارين التاليين: إما الاعتراف بإسرائيل والسير في ركبها، أو الحصار المالي حتى الانهيار.

وعلى صعيد آخر لم تكن الإشارات الخارجة من الداخل الفلسطيني، تبعث على الارتياح، فمن جانبها لم ترض حركة فتح في الأمر الواقع، وحاولت الضغط على حركة حماس بمختلف الطرق والوسائل، وتحميلها مسؤولية التراجع في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني ودعتها للقبول ما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل.

كان موقف حركة فتح واضحا من مشركتها في حكومة تشكلها حماس وذلك من خلال ما قاله محمد دحلان بعد إعلان نتائج الانتخابات: "إنه من العار على فتح أن تشارك في حكومة تقودها حماس"، مضيفا أيضا، "بأن فتح ستكون معارضة شديدة وقوية، وإذا فكر أي شخص من حماس مهما علا شأنه أن يقترب من وظيفة مواطن سيكون قد ارتكب آخر خطأ في حياته"².

وعليه لا يمكن تبرير تلك المواقف وصبغها بردات الفعل من جانب السلطة الفلسطينية، التي أخذت تتعامل مع الديمقراطية الفلسطينية في إطار حزبي وانه لا ديمقراطية ان كانت خارج مصلحة هذا الحزب، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم احترام التعددية السياسية الفلسطينية، والتداول السلمي للسلطة، وإدخال المجتمع الفلسطيني من بوابة عدم الاستقرار والفوضى.

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص16.

² جريدة الأيام، فلسطين، 2006/1/28

وفي نفس السياق اتخذ المجلس التشريعي الفلسطيني السابق 1996م في جلسته الأخيرة بتاريخ 2006/2/13م عددا من القرارات والتعديلات جاءت في معظمها لسحب صلاحيات الحكومة، وتعزيز صلاحيات الرئيس الفلسطيني وإعطائه سلطة مطلقة¹.

وفي هذه الأثناء حاولت حركة حماس تشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع الفصائل بما فيها حركة فتح، إلا أنها لم تتمكن من ذلك فاضطرت حماس لتشكيل الحكومة لوحدها برئاسة إسماعيل هنية، وعزت حركة فتح عدم مشاركتها في الحكومة إلى رفض حماس الاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والقانون الأساسي الفلسطيني، وتجاهل حماس للشرعية الدولية، الأمر الذي أدى إلى وصف تلك الحكومة من قبل الناطق باسم فتح أحمد عبد الرحمن في تاريخ 2006/3/20 بأنها تمثل انقلابا سياسيا على السلطة الفلسطينية².

2.3.5 القيود الأمريكية، والإسرائيلية على الديمقراطية الفلسطينية:

على الرغم من ادعاء إسرائيل أنها تفضل التفاوض مع أنظمة عربية وفلسطينية ديمقراطية، إلا أنه من غير الصحيح أن إسرائيل تريد فعلا وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، على أساس أن ذلك يتناقض مع ادعائها بأنها تمثل واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وأن الديمقراطية من الممكن أن تجلب للسلطة تيارات سياسية معارضة لها لا تستطيع أن تتعامل معها بسبب برامجها وسياساتها، كما أن إسرائيل بصفاتها قوة احتلال، تتدخل باستمرار لدى السلطة الفلسطينية لتحذيرها من قوى المعارضة الفلسطينية على عملية السلام بين الطرفين.

ومن البراهين التي يمكن سوقها لتدليل على ما ورد سابقا ان الموقف الأمريكي والإسرائيلي على حد سواء اشترط على الفصائل الفلسطينية التي تخوض الانتخابات اعترافها مسبق بإسرائيل، وعبرت بصورة ادق عن هذا التوجه الرسالة التي بعثها 339 نائبا أمريكيا إلى الرئيس بوش، والتي مفادها الضغط على السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية التي يمكن ان

¹ جريدة الأيام، فلسطين، 2006/2/14

² جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/3/21

تفوز بالانتخابات 2006 ان تعترف بإسرائيل مسبقا وتتعهد بمواصلة عملية السلام بين الطرفين¹.

وفي سياق متصل أكدت الحكومة الإسرائيلية على لسان وزير المالية الاسبق بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) في نيسان 2005 أن " واشنطن وتل أبيب لا تريدان وصول احزاب سياسية فلسطينية معارضة للاتفاقيات اوسلو للسلطة، حتى لو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية"².

وعلى صعيد اخر مارس الاحتلال الإسرائيلي ضغوطا على لجنة الانتخابات المركزية في القيام بمهامها وصلاحياتها، فضيق على الموظفين التابعين للجنة بوضع مجموعة من العراقيل أمام تنقلهم بين مراكز التسجيل والاقتراع. مما أعاق نقل المواد التثقيفية وتوزيعها على جمهور الناخبين، وتوزيع المواد الانتخابية على تلك المراكز مثل الصناديق وبيانات الاقتراع³.

ولم تكتمف إسرائيل بذلك فحسب، فقد تدخلت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التلويح، والتهديد بقطع المساعدات الأمريكية، والأموال التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية في حال اشتراك حماس في الحكومة الجديدة، وشكلت نوعا من الابتزاز المالي للناخب الفلسطيني وضمن سياسة -العصا والجزرة- هادفة إلى التحكم بنتائج الانتخابات مسبقا وحسمها باتجاه فصيل معين.

لم يكن باستطاعت السلطة الفلسطينية مواجهة تلك التحديات وحاولت السلطة الفلسطينية التخفيف من حدة التصريحات الامريكية والاسرائيلية حول مشاركة الفصائل الفلسطينية المعارضة في العملية وبعثت عدة تطمينات للدول الراعية لعملية السلام بان من يأتي في الانتخابات سوف يلتزم ما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل⁴.

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص52.

² المرجع السابق، ص55.

³ ملحم، محمد: الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ص168.

⁴ المرجع السابق، ص 169.

وعليه يمكن تسليط الضوء على حجم الدور الامريكى والاسرائيلي في تحديد مسارات الديمقراطية الفلسطينية، والتأثير عليها من أجل إضعافها وإفراغها من البعد الديمقراطي من خلال عدة ممارسات تمثلت في عدة محاور وعلى أكثر من صعيد فعلى الارض نصب الاحتلال الحواجز العسكرية، لمنع حرية الحركة والتنقل في الأراضي الفلسطينية للمرشحين والناخبين، وأقام أكثر من 600 حاجز عسكري داخل الضفة وغزة للحد من تنقل الناخبين والمرشحين بين القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، وتعتمد إلى إيقاف المواطنين الفلسطينيين ساعات طويلة أمام الحواجز العسكرية الإسرائيلية لتقليل من المشاركة الشعبية الفلسطينية الواسعة¹.

وبالرغم من كل التحديات التي واجهتها الديمقراطية الفلسطينية الا ان العملية الانتخابية جرت بإشراف ومراقبة دولية واسعة شهد الجميع بشفافيتها إضافة إلى قبولها على مستوى الشعب الفلسطيني، حيث راقب الانتخابات تسعمائة مراقب أجنبي يرأسهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، من بينهم 241 من الاتحاد الأوروبي، و100 من مركز كارتر، و60 كندياً، و75 من حركة (من أجل السلام الإيطالية)، و20 من جنوب إفريقيا و27 روسياً. وأجمع المراقبون على أن الحملة الانتخابية الفلسطينية هي حملة ديمقراطية سليمة، وأن الفلسطينيين باتوا يمارسون الديمقراطية الانتخابية بامتياز².

ويرى الباحث ان الاحتلال الاسرائيلي لعب دور المعرقل للعملية الديمقراطية الفلسطينية واستعمل عدة طرق ووسائل لتأثير على مجرياتها ولم يتوانى في توظيف كل طاقاته الداخلية والخارجية لتحويل المسار الديمقراطي الفلسطيني عن جوهره وابقائه في اطار الشكليات والمناظرات.

¹ لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، (2005): دليل الانتخابات التشريعية الثانية 2006، مرجع سابق، ص33
www.elections.ps

² انظر قانون رقم (9) لسنة 2005: الهيئة العامة للاستعلامات، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/kaw/intkabat.html>

3.3.5 انتخابات 2006 وبداية الصراع الفلسطيني الداخلي:

بعد إعلان نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون ثاني 2006م، بدأت تظهر مؤشرات سلبية على الساحة الفلسطينية، خصوصا بين أنصار حركة حماس (الحزب الفائز في الانتخابات)، وأنصار حركة فتح (الحزب الخاسر في الانتخابات) وتطورت ردود الأفعال بين الحركتين (حماس، وفتح)، ووصلت إلى التصريحات السياسية والإعلامية والتي كانت تحمل مؤشرات سلبية قد تؤدي إلى بداية صراع مرير على تقاسم الصلاحيات بين الجهتين¹.

فبين إصرار حركة فتح على الاستئثار بقيادة السلطة الفلسطينية والالتزام بالمسيرة السلمية واستحقاقاتها، والتي تعتبر إنجازا وطنيا بالنسبة إلى الحركة، وبين إصرار حركة حماس على ممارسة صلاحياتها البرلمانية كأكثر كتلة برلمانية، والتزامها ببرنامجهما الإصلاحية الذي وعدت ناخبها بتحقيقه؛ زادت الفجوة بين الحركتين وأصبحت أقرب إلى الصراع المتبادل من أي وقت مضى.

ويرى الباحث على الصعيد الخارجي حيث حاولت الأطراف الدولية وخصوصا منها الداعمة ماليا لعملية السلام توسيع حدة الخلاف بين الفصيلين الفلسطينيين واستخدام المال المقدم للسلطة الفلسطينية كورقة ضاغطة على الجهتين فأوقفت مساعداتها عن السلطة الفلسطينية لتأزيم الموقف وحرمان الموظفين في السلطة الفلسطينية من رواتبهم ومخصصاتهم الشهرية بهدف الضغط على هذه الشريحة لتغيير الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قامت نقابة الموظفين الحكوميين بالإعلان عن نيتها الدخول في إضراب مفتوح من بداية العام الدراسي أيلول/2006م، إذا لم تدفع الرواتب للموظفين في موعدها المقرر، ومثلت تلك

¹البط، علي: " تزايد نطاق عمليات القتل والخطف، الفلسطينيون يخشون من تفاقم " الفلتان الامني"، العربية نت،

انظر: 2005/6/15 : <http://www.alarabia.net/articles/2005/06/15/13990.html>

الخطوة وسيلة ضغط على الحكومة؛ لدفعها إلى التخفيف من سقف مطالبها السياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية¹.

وفي السياق ذاته أكد ياسر عبد ربه أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني قرر أخيراً أن يأخذ عملية الإصلاح بنفسه، في إشارة منه لبداية الإضرابات التي سوف تؤدي إلى إسقاط حكومة حماس².

لم تكن الصورة الفلسطينية بعد 2006 واضحة المعالم واخذ كل طرف يستخدم صلاحياته الممنوحة له لتأثير على صلاحيات الطرف الآخر وهذا بحد ذاته مؤشر غير ديمقراطي ولا يخدم الديمقراطية الفلسطينية الناشئة.

فعلى صعيد الصلاحيات الأمنية الفلسطينية فقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً في تاريخ 2006/4/5 ينص على تبعية إدارة المعابر والحدود له مباشرة³. وإضافة إلى ذلك أصدر مرسوماً آخر في تاريخ 2006/4/9م ينص على خضوع قوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي لسيطرته المباشرة، وتعيين رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي دون موافقة الحكومة⁴.

ومن جانبها قامت الحكومة التي شكلتها حماس بدفع وتيرة التوتر وتأزيم المشهد الفلسطيني الداخلي وخصوصاً بين الرئاسة والحكومة حيث قام وزير الداخلية السابق سعيد صيام في تاريخ 2006/4/20 بتشكيل قوة أمنية خاصة بالحكومة، وعين قائد الجان الشعبية جمال أبو سميحة مراقباً عاماً لوزارة الداخلية، وسميت القوة المشكلة باسم " القوة التنفيذية" وبلغ عدد منتسبيها في حينه حوالي خمسة آلاف عنصر⁵.

¹ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/9/3.

² المرجع السابق، ص36.

³ جريدة القدس، فلسطين، 2006/4/6.

⁴ المرجع السابق، 2006/4/9.

⁵ صالح، محسن: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص21.

شكلت تلك الخطوة أحد أهم حلقات الصراع على الصلاحيات الأمنية بين الحكومة الفلسطينية والرئاسة الفلسطينية، فقد قام الرئيس الفلسطيني وبعد أربعة وعشرين ساعة من تشكيل القوة التنفيذية بإصدار مرسوم رئاسي ألغى قرار وزير الداخلية واعتبره مخالفا للقانون¹.

وبناءً على المرسوم الرئاسي السابق وجه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل خطاباً، اعتبر ما تقوم به الرئاسة هو أشبه بتشكيل حكومة موازية، وتنفيذ انقلاباً أمنياً ضد حكومة حماس، ووصف من يقوم بذلك بأنهم "أذناب السلطة الفلسطينية"².

في ظل تلك الأوضاع الأمنية المتصارعة، اتسعت التظاهرات المطالبة بالرواتب وامتدت لتصل جميع شرائح المجتمع الفلسطيني والذين خرجوا في مسيرة احتجاجاً على انقطاع الرواتب³.

لم يكن الطرفين الفلسطينيين فتح وحماس مستعدان للتضحية من أجل إنهاء الإزمة وكل طرف تمحور حول استراتيجية حزبية ذات بعد سياسي ضار بين عرض الحائط في المحاولات والمبادرات التي قدمتها للحل بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى كاليسار الفلسطيني.

لم يكن هناك دور فاعلاً للسلطة الفلسطينية في احتواء الإزمة وتقديم حلول سريعة للخروج من دائرة الاقتتال الداخلي الفلسطيني والدليل على ذلك ارتفاع أعداد القتلى والجرحى من الفلسطينيين أكبر شاهد على محدودية الدور الذي لعبته السلطة الفلسطينية في بسط الأمن للمجتمع الفلسطيني المتصارع داخلياً، فخلال خمسة عشر شهراً، وابتداءً من 22-4-2006 وحتى ما قبل حدوث الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني 10/6/2007 وصلت أعداد الضحايا إلى 350 ضحية فلسطينية، وأكثر من 1900 جريح فلسطيني⁴.

¹ جريدة الايام، 2006/4/21.

² المرجع السابق.

³ جريدة الايام، 2006/4/21.

⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة، 2007/10/9، انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflictl%209_10.pdf.

ويرى الباحث من هذا المشهد الفلسطيني المأساوي لا يمكن أن يكون أحد نواتج الديمقراطية الفلسطينية الحقيقية لولا ارتباط هذه الديمقراطية بالتزامات أمنية مع الاحتلال، وقد أوجد الأخير منها أداة لتكريس احتلاله من جهة، وتجزئة المجتمع الفلسطيني إلى أجزاء من جهة أخرى.

لم تكن الايدي الاسرائيلية بعيدة عن تأجيج الصراع الفلسطيني الداخلي واللعب على زرع الفتنة بين الاثقاء ومستعينة بالدول الراعية لعملية التسوية للتضييق اقتصاديا وماليا على الجانب الفلسطيني، كوسيلة لابتنزاز السلطة الفلسطينية وحكومتها ، وإجبارها على الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، وأيضا الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، الأمر الذي أضاف خطوة نحو اشتداد الأزمة الأمنية الفلسطينية¹.

لم يكن الموقف الامريكي بعيدا عن الموقف الاسرائيلي ففي تقرير كتبه وولف رامينهارت (Wolf Meinhardt) في جريدة دي يونجا فلت الألمانية، (Die Junge Welt) يوم 2007/6/14"إن الرئيس الأمريكي بوش خطط منذ فترة طويلة لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية"².

وعليه قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصار اقتصادي شامل على السلطة الفلسطينية واتخذت إجراءات بوقف تحويلات الضرائب المستحقة للفلسطينيين، والتي تزيد عن 60 مليون دولار شهريا، وقامت بوقف التعامل مع البنوك الفلسطينية.

¹ سعد، وائل، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات اسقاط حكومة حماس، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006، ص، 64-70.

² صالح، محسن: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص77.

6. الفصل السادس

0.6 الانقسام الداخلي الفلسطيني وتداعياته على التنمية والامن والديمقراطية الفلسطينية:

تتبنى كل دولة خططا تتناسب مع المتغيرات التي تعيشها مجتمعاتها، وتعتمد الدولة عادة على مدى استقرار امنها في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية التي تهيئ الفرصة لبناء مؤسسات وطنية لها علاقة في استمرارية التغيير الايجابي في الظروف المعيشية للسكان. ويمكن ان يكون هناك تفاوت ومرجعيات مختلفة للدولة تجبرها على السير في ركب معين دون الاخر ولكن بالتالي تهدف الى حماية ومواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تزعزع استقرارها في يوم من الأيام، وتقاس تلك المعايير والمبادئ بمدى احترام الدولة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

1.6 الإشكاليات الأمنية والشرعية الفلسطينية بعد الانقسام الفلسطيني:

بعد الملف الأمني الفلسطيني في هذه المرحلة من أهم الملفات وأكثرها تعقيدا وتداخلا، حيث وصل القتال بين حركتي فتح وحماس في غزة إلى مرحلة اللاعودة، ففي 2007/6/12 بدأت كتائب القسام والقوة التنفيذية التابعة لحماس بتوجيه تحذيراتها للأجهزة الأمنية الفلسطينية لمغادرة مقراتهم الأمنية أو الاستسلام للكتائب¹.

ويرى الباحث من تلك الخطوة انها جاءت في سياق التحدي الامني الخطير الذي واجهته السلطة الفلسطينية في تلك المرحلة وانها أي السلطة باتت على المحك واصبح دورها لا يتوافق مع متطلبات المرحلة وعليه فقدت جزء كبير من سيطرتها الامنية في قطاع غزة على الاقل.

وتأسيسا على ما ورد قامت كتائب القسام والقوة التنفيذية التي شكلتها حماس بمهاجمة مواقع الاجهزة الامنية والاشتباك مع عناصرها بهدف السيطرة على مقراتها واستمرت تلك

¹ صالح، محسن: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص80.

الاشتباكات مدة يومين لتعلن بعدها كتائب حماس والقوة التنفيذية سيطرتها على قطاع غزة بالقوة¹.

وقد بررت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، بالأمر الاضطراري، وإنها استهدفت قطع الطريق على فئة محسوبة على حركة فتح تنوي الاستيلاء على السلطة الفلسطينية، وهذه الفئة الفلسطينية مدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل².

اعتبرت تلك الأحداث حلقة جديدة من حلقات الانهيار الأمني الفلسطيني، ولا سيما عند قراءة إحدى نواتجها التي أسفرت عن سقوط 161 ضحية فلسطينية و 550 جريحاً، وذلك حسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان³.

كان الانقسام الداخلي الفلسطيني تحدياً أمنياً وتنموياً وديمقراطياً للسلطة الفلسطينية اخرج قيادة السلطة ومؤسساتها امام العالم من ناحية ووفر للاحتلال الاسرائيلي منصة للانطلاق ومهاجمة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على حد سواء وحاول الاحتلال الاسرائيلي استثمار الانقسام الفلسطيني واستغل الظروف الأمنية التي تمر بها السلطة الفلسطينية وقامت بتوسيع مشاريع استيطانها وفرض شروط جديدة على السلطة الفلسطينية.

حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية التخفيف من حدة الانهيار الذي اصاب احد اجزائها واتخذت عدة إجراءات منها: تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها حماس، وجاء على لسان رئيس كتلة فتح في البرلمان عزام الأحمد قوله: "لا حوار مع (الانقلابيين) إلا بعد أن يعودوا إلى رشدهم، ويلغوا انقلابهم، ويسلموا المؤسسات الرسمية للقيادة الفلسطينية، بعد ذلك يمكن النظر في مسألة الجلوس معهم"⁴.

¹ جريدة الايام ، 2007/7/15 .

² التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سابق، ص44.

³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: صفحات سوداء في غياب العدالة، مرجع سابق، ص81- 83.

⁴ جريدة الحياة الفلسطينية، 2007/6/19.

وفي خطوة لاحقة قررت مركزية فتح في 2007/6/19 عدم إجراء أي حوار أو لقاء مع حركة حماس على أي مستوى، وأعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطاب له أمام اللجنة المركزية للحركة فتح في 2007/6/20 رفض الحوار مع حماس ووصف قادتها بـ "القتلة والإرهابيين، واتهم حركة حماس وقادتها بالتخطيط لاغتياله"¹.

وامتد الصراع ليصل كوادر وقيادات فتح في تبريرهم لما آلت إليه الأوضاع الأمنية في قطاع غزة عندما صرح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السيد هاني الحسن، -وللعلم هو أحد مستشاري الرئيس الفلسطيني محمود عباس-، لقناة الجزيرة من خلال برنامج بلا حدود في 2007/6/27 والذي اعتبر فيه قيام حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة كان ردا على الأعمال المشبوهة التي يقوم بها تيار من فتح أسماه بتيار الجنرال دايتون بتنفيذ مخططات أمنية داخل حركة فتح للسيطرة على قيادة الحركة والسلطة الفلسطينية².

وتأسيسا على ذلك رفضت حركة حماس تسمية ما قامت به في غزة انقلابا عسكريا، واعتبرته حسما اضطراريا، كان له تداعيات أمنية خطيرة على القضية والمجتمع الفلسطيني من أهمها³:

- 1- لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية يحدث انقسام جغرافي بحيث أصبح الفلسطينيون في غزة تحت سيطرة حماس وحكومتها المقالة، والفلسطينيون في الضفة الغربية تحت سيطرة فتح وحكومة الطوارئ.
- 2- فتح الانقسام السياسي والجغرافي الباب على مصراعيه للتدخلات الخارجية التي زادت من تعميق الانقسام، ودفعه نحو الاستمرار، وعدم العودة إلى الوحدة الوطنية خدمة للمشروع الصهيوني.

¹ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2007/6/21

² قناة الجزيرة، مقابلة مع هاني الحسن في برنامج بلا حدود، 2007/6/27، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C95-AD49-0014C7A5075D.htm>

³ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الخامس، مرجع سابق، ص 45-52.

3- ألحق الانقسام الفلسطيني ضررا بالغا في صورة حركة حماس أمام الدول المؤيدة للمقاومة، واعتبرت هذه الدول أن ما قامت به حماس من استيلائها بالقوة على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة أسلوبا غير ديمقراطي.

4- أظهر الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني هشاشة الديمقراطية الفلسطينية، وضعف المؤسسات الوطنية التي لم تستوعب بعد استحقاقات الديمقراطية في التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى قدرة الاحتلال الإسرائيلي، والإدارة الأمريكية في تسريع خطوات الانقسام، ووضع العصي في دواليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني مما تسببت في إذكاء نار الانقسام وتعميقه.

5- في ظل الأحداث الدامية، والتطورات الأمنية المتلاحقة في قطاع غزة، اتخذت الرئاسة الفلسطينية عدة قرارات لإخراج حماس من إطار الشرعية الفلسطينية التي اكتسبتها من الانتخابات التشريعية عام 2006م، وعملت على إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والاستناد إلى شرعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودعت لجنتها التنفيذية لاجتماع طارئ في 15/6/2007 وتوصل إلى عدة قرارات كان أهمها¹:

1- إقالة حكومة إسماعيل هنية.

2- إعلان حالة الطوارئ.

3- تشكيل حكومة إنفاذ طوارئ.

4- إجراء انتخابات مبكرة.

وعليه اخذ الانقسام الفلسطيني يتطور ويشمل ابعادا امنية وتنموية وديمقراطية جميعها لعبت دور المعرقل امام الجهود التي تبذل من قبل السلطة الفلسطينية لتحسين الاحوال المعيشية وتحقيق الاستقرار للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى حصر الخيارات المتوفرة لدى

¹ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 15/6/2007.

مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأصبح كل طرف من الانقسام يبحث عن شرعيته وفق تحليلاته ومصالحه الحزبية، دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

مثلت تلك الشرعيات المنقوصة لدى الحركتين (حماس، فتح) بوابة أزمة أمنية وديمقراطية، دخلت منها كلتا الحركتين في اتجاهات متناقضة انعكست سلباً على الأحوال المعيشية والأمنية للشعب الفلسطيني بشموليته وأصبحت الديمقراطية والامن الفلسطيني لها محاذير دولية مختلفة تناولتها كل دولة حسب مصلحتها الامر الذي وسع من حدة الخلافات الداخلية الفلسطينية وانعكس ذلك على الدور الذي يمكن ان تلعبه السلطة الفلسطينية في تأمين المجتمع الفلسطيني وتطوير مؤسساته سواء كانت امنية او تنموية.

1.1.6 المحدد الامريكي وتداعياته على السلطة الفلسطينية

برزت محاولات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإدخال عناصر ومفاهيم أساسية جديدة في وظائف الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومن أجل ذلك كلفت الفريق وليام وارد (William Ward) بالإشراف على تصميم برنامج تدريبي لعناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ لمساعدتهم في بناء منظومة أمنية قادرة على بسط القانون، والنظام، ومكافحة العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة¹.

وانسجاماً مع الإستراتيجية الأمريكية السابقة تم تشكيل لجنة أمريكية عام 2005م يكون دايتون منسقا لها في اطار حلقة وصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين². تحددت مهمته في عملية اعادة تأهيل الامن الفلسطيني ضمن برنامج تدريبي تكتسب من خلاله العناصر الفلسطينية خبرات في العمل الامني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

¹ الأمن أولاً: "أولويات المتحدة الأمريكية في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ترجمة مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات، بيروت، ص12

² المرجع سابق، ص15.

ويرى الباحث ان هذا المشروع استغل بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني من حركة حماس التي سيطرت على قطاع غزة بالقوة العسكرية وبدأت تهاجم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتتهمها بالتعاون مع الامريكان لقمع المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مما الحق الضرر المعنوي بدور السلطة الفلسطينية في تحقيق الامن واصبح التدخل الامريكي شماعه لتوجيه الاتهامات المختلفة للسلطة الفلسطينية.

وهنا وما يثير الاستغراب حول الهدف الامريكي من تدخلاتها في الجانب الامني الفلسطيني هو حجم الجهود الأمريكية التي تضاعفت بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني حزيران 2007 والتي جاءت في اطار إعادة وبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يتناسب وتعميق الانقسام الفلسطيني، وتوجيه خيارات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية نحو تبني خيارات لا تساعد على طوي صفحة الانقسام، بالرغم من اهدافها المعلنة بانها تأتي في مجال تصويب الحالة الأمنية الفلسطينية، وإعادة تأهيلها بما يسمح لها في مواجهة العنف الفلسطيني.

ومن أجل ذلك الهدف شكلت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 2008م لجنة أمريكية مكونة من ثلاثة جنرلات هم: جاي كراوش (Jai Crouch)، والتر سلوكوب (Walter Slocombe)، مونتغمري ميغيز (Montgomery Meigs) مهمتها إعداد خطة أمنية تتناسب مع الحالة الفلسطينية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك ضمن سقف الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين¹.

وقد توصلت اللجنة السابقة إلى ثلاث توصيات قدمتها لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والتوصيات هي²:

1- هناك إمكانية لنجاح عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عندما تصبح الأجهزة الأمنية الفلسطينية على استعداد تام لملاحقة الإرهاب الفلسطيني، الأمر الذي يزيد من

¹ الأمن أولاً: "أولويات المتحدة الأمريكية في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، مرجع سابق، ص1.

² المرجع السابق، ص5.

ثقة الإسرائيليين بقدرة تلك الأجهزة في سيطرتها على التنظيمات الفلسطينية المعارضة، وبالتالي الإسراع في عملية الانسحاب من الضفة الغربية.

2- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكثف من دعمها لإعادة تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وإعادة صياغتها من جديد بما يتوافق مع الوضع الأمني للسلطة الفلسطينية، خصوصا في ظل سيطرة حماس على قطاع غزة.

3- ليس هناك فرصة لنجاح فكرة انتشار قوة دولية في الضفة الغربية أو قطاع غزة مهمتها حفظ الأمن للفلسطينيين.

بالنظر الى ما سبق من سيناريوهات نخلص الى تحديد الدور الامريكي في توجيه عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين نحو اعادة فرض شروط على الجانب الفلسطيني واخضاعه لتبني استراتيجية امنية تتوافق مع الرؤيا الامريكية للحل الصراع.

وبما ان الدعم المالي هو اساس أي تغيير في الجوانب الامنية رصدت الولايات المتحدة الامريكية مبلغ قدره ثمانون مليون دولار أمريكي لغاية تدريب وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية¹، هذا الى جانب استحداث برنامج تدريبي لحماية الدبلوماسيين في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، وقالت أن هدف البرنامج هو "مساعدة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن للشعب الفلسطيني، ومحاربة الإرهاب، وبناء الثقة بين الأحزاب، والمساعدة في نهاية المطاف على تلبية الاحتياجات الأمنية الفلسطينية².

2.1.6 تصريحات كيث دايتون (Keith Dayton) واثرها على الامن الفلسطيني:

لم يكن وجود المنسق الأمريكي في رام الله مريحا للسلطة الفلسطينية التي اوضحت اكثر من مرة ان دوره لا يتجاوز الدعم الفني بالإضافة الى الدعم المالي المطلوب لتنفيذ اعادة تدريب الاجهزة الامنية الفلسطينية، تساؤلات كثيرة ومشروعة من الشعب الفلسطيني بسبب ان التدخل

¹ صحيفة الأيام، فلسطين، 2007/8/3.

² المرجع السابق.

الامريكي في تلك المرحلة أي مرحلة ما بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني قد ألحقت الضرر المعنوي بمهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية على مستوى الشارع الفلسطيني.

عمليا لعب دايتون دورا محددًا في إعادة تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، فمنذ عام 2007 بات دور دايتون أكثر وضوحًا، الأمر الذي اخذ بعدًا آخر واصبح يشكل نقطة خلاف على دوره بالتحديد، الذي استدعى وزير الداخلية الفلسطينية الحالي سعيد أبو علي لوصف دور دايتون بأنه "مستشار بين مستشارين آخرين في عملية الإصلاح التي تقودها السلطة"¹.

اما من الناحية الاعلامية تأثرت السلطة الفلسطينية بتصريحات دايتون سلبا وخصوصا عندما تحدث دايتون في خطابه الذي ألقاه في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن انجازاته وقدرته في خلق واقع أمني فلسطيني جديد حيث قال: " لدى عودة هؤلاء الرجال الفلسطينيين الجدد من الأردن إنهم أظهروا الاندفاع والانضباط وأحدثوا فرقا كبيرا، إلى الحد أن قادة الجيش الإسرائيلي يسألونني على نحو متكرر " كم من هؤلاء الفلسطينيين الجدد تستطيع أن تدرب، وكم يستغرق ذلك، لأنهم وسيلتنا للخروج من الضفة الغربية"².

ويرى الباحث من ذلك الخطاب انه جاء في سياق ارضاء الاحتلال الاسرائيلي عن مهمته بالتحديد، وانه لم يأخذ حجم الضرر المعنوي الذي قد يلحقه هذا التصريح على مهام الاجهزة الامنية الفلسطينية على وجه الخصوص والسلطة الفلسطينية ودورها عموما.

ففي تعليقه على تصريحات كيث دايتون السابقة قال (أليكس فيشمان): " إن الجمهور اليهودي استجاب لهذا الكلام من خلال التصفيق بحرارة"، الأمر الذي دفع دايتون للاسترسال في حديثه عن الفلسطينيين الجدد وقوله: "إن الأمريكيين يخلقون فلسطينيين جدد يتمتعون بالتنظيم والمهنية"³.

¹ تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 98 حول الشرق الأوسط، إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال، أيلول، 2010، ص11.

² تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم(98)، مرجع سابق، ص11.

³ رجال أعمال في مظهر رجال ثورة، مرجع سابق، ص8.

في الجانب الفلسطيني وخصوصا الاجهزة الامنية لم تكن تصريحات دايتون تلقى ترحيبا بل العكس من ذلك فهناك رفض لتلك التصريحات التي خرجت عن سياق مهمته المحددة في الاستشارة الفنية، حيث نقلت مجلة (وول ستريت جرنال) عن أحد ضباط الأجهزة الأمنية الفلسطينية قوله: نحن لم ننضم إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية الا لنخدم وطننا ونعمل على بناء دولتنا¹.

كان الدور الامريكي الضاغط على السلطة الفلسطينية واضحا ولم تتوانى الولايات المتحدة عن لعب دور سلبي اتجاه السلطة الفلسطينية والزامها بخيارات محددة اتجاه حل الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي من جهة وطوي صفحة الانقسام الداخلي الفلسطيني من جهة ثانية ن ففي لقاء اجرته قناة ابو ظبي في تاريخ 2009/11/8 حول الضغوط الأمريكية التي تمارس على قيادة السلطة الفلسطينية قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: حذرني الأمريكان إن قبلت توقيع اتفاق المصالحة الداخلية، وأنهم سيعيدوننا إلى عام 2006².

2.6 مستويات التنمية بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني:

تعتبر التنمية الشاملة هي الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف العليا لشعب الفلسطيني، وبما يتلاءم مع رؤية هذه المجتمعات لمستقبلها جنبا الى جنب مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، في الحالة الفلسطينية وفي اطار مسؤوليتها الوطنية حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وارتكزت معظم هذه الخطط على تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، لمواجهة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان.

¹ رجال أعمال في مظهر رجال ثورة، مرجع سابق، ص3.

² قناة أبو ظبي الفضائية، مقابلة مع الرئيس الفلسطيني في تاريخ ، 2009/11/8.

ولأجل ذلك عملت السلطة الفلسطينية على تغيير واقع الخطاب الأمني والتموي الفلسطيني، وتبنت عدة برامج وأهداف تنموية من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن الفلسطيني، والعمل على بسط الأمن والاستقرار داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، ومن أجل ذلك قامت بإعداد الخطط التنموية المتكاملة من جهة، والتزمت بإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني من خلال تعزيز قدرات وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية من جهة ثانية.

لقد تبنت السلطة الفلسطينية نهجا جديدا في تحقيقها للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثل في خلق واقع اقتصادي تنموي فلسطيني يختلف عما سبقه من برامج وخطط، وعليه حددت السلطة الفلسطينية استراتيجيتها القادمة في إطار رؤية فلسفية تنموية مفادها: " أن التنمية لها منطلق سياسي مقاوم، يقوم على أساس تثبيت المواطن في أرضه"¹.

كانت أولى محاولات وضع خطط تنموية كانت على شكل برنامج وسميت (البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني 1994-2000) ، فكانت المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية لإعادة الاعمار والنهوض بمستوى التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الا ان البرنامج اصطدم بعدة معيقات وتحديات قلل من فاعليته، واستمرت الجهود التي كانت تبذل على مستوى تحقيق التنمية الى ان اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000، وصبغت تلك الجهود بطابع اغاثي وانساني اكثر منه اقتصادي ومع بداية عام 2008 تغير مسار التنمية الفلسطينية واصبح مرتبط بمحددات دولية اكثر منها محلية، وكانت الخطط على النحو التالي:

1.2.6 خطة التنمية (2008-2010) وفرص نجاحها:

جاءت خطة التنمية للأعوام (2008-2010)، تحت مسماه "الإصلاح والتنمية" وقدمتها السلطة الفلسطينية للدول المانحة في مؤتمر باريس نهاية عام 2007م، وتناولت الخطة أربعة محاور رئيسة هي²:

¹ جريدة الحياة الجديدة، تصريح لرئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، رام الله، 11/11/2008.

² السلطة الوطنية الفلسطينية: خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، (2008-2010)، وزارة التخطيط، نيسان، 2008، ص7-9.

- 1- إصلاح قطاع الحكم، من خلال التركيز على الأمن، واحترام القانون، وإصلاح القطاع المالي في إطار المساواة والشفافية.
- 2- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ضمن تعزيز الرعاية الاجتماعية المتكاملة لقطاعات التعليم، والصحة من منطلق الحماية المجتمعية.
- 3- دعم القطاع الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المختلفة خصوصا في القطاع الزراعي.
- 4- تطوير البنية التحتية، من خلال الاهتمام بطرق المواصلات بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتأهيل شبكات الكهرباء والمياه.

وبناء على ما سبق يتبين أن الخطة هدفت نظريا إلى رفع مستوى المعيشة عند المواطن الفلسطيني، من خلال العمل على استعادة النمو الاقتصادي، الذي سيسهم في خلق بيئة تنموية مواتية للقطاع الخاص، الأمر الذي يزيد من فرص استمرارية عملية التنمية، والنتيجة هي تطوير رأس المال البشري والاجتماعي، وذلك بتوفير الصحة والتعليم المناسبين للشعب الفلسطيني.

ويمكن القول أن خطة التنمية والإصلاح عمليا قد جاءت في سياق أزمتين خطيرتين عانت منهما السلطة الفلسطينية الأولى: الأزمة المالية الناجمة عن وقف الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية، والثانية: في ظل انقسام فلسطيني داخلي مما قلل من فرص نجاحها وبقائها ضمن سياسة التنظير ورفع سقف الآمال والتوقعات دون مراعاة الظروف الأمنية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، خصوصا عند الحديث عن الانقسام الداخلي، وما يعنيه من عدم استقرار.

ومن جانب آخر شكلت خطة الإصلاح والتنمية نموذجا صريحا من نماذج المدرسة الليبرالية الرأسمالية الجديدة، والتي تعتمد في تحقيق عملية التنمية على أساس التقدم في الجانب الاقتصادي¹.

¹ كتاب، ايلين: وهم التنمية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مرجع سابق، ص12.

هذا وتدل المؤشرات التنموية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2008 بأن المجتمع الفلسطيني قد تحول إلى مجتمع فقير، خصوصا في قطاع غزة، ويتابع التقرير في الحديث عن ظاهرة الفقر من خلال تحول قضية الفقر إلى ظاهرة قد ترتبط بشكل بنيوي في البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ويؤكد التقرير أن سبب تلك الظاهرة يعود إلى مسألتين: أولهما: سياسة الاحتلال الإسرائيلي من حصار وإغلاق وحواجز، وثانيهما نتيجة لسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية التنموية، التي تبنت خططا ومشاريع غير إنتاجية (خدمائية) الأمر الذي أدى إلى فشل تلك المشاريع في تحقيق أهدافها وغاياتها الأساسية¹.

ويرى الباحث انه بالرغم من حجم المساعدات الخارجية التي قدمت للسلطة الفلسطينية في تلك المرحلة الا انه لم تتمكن الاخيرة من تحقيق مستويات متقدمة من التنمية ويرجع ذلك للاستمرار وجود الاحتلال في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية والذي يعتبر أي الاحتلال النقيذ الاساسي للتنمية بم يمثله من انتفاء للأمن الفلسطيني عن المجتمع الفلسطيني.

بالرغم من استمرار الاحتلال واصلت السلطة الفلسطينية جهودها التنموية المختلفة، وعملت على تجديد الرؤى وتغيير الاستراتيجيات بما يتناسب مع المرحلة الفلسطينية التي اتسمت بضرورة قيام تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة، فاستحدثت خطة التنمية الوطنية والتي جاءت في سياق إقامة الدولة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وارتكزت فيها على عدة ابعاد لتحقيق التنمية.

2.2.6 خطة التنمية الوطنية (إقامة الدولة وبناء المستقبل) للأعوام (2011-2013):

استندت خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011-2013 إلى فرضية مخالفة لما سبقتها من الخطط، وتمثل ذلك في الإشارة إلى مبدأ إقامة الدولة، وبناء المستقبل الأمر الذي يستدعي ضبط الإنفاق الحكومي، والتخفيف من المصروفات في بعض القطاعات الحكومية، إضافة إلى تناول

¹ كتاب، ايلين: وهم التنمية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مرجع سابق، ص 65-70.

الخطة المراحل التفصيلية المطلوبة لتطوير مختلف القطاعات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، ومن بينها القطاع التنموي بشموليته.

فمن حيث التنمية الاجتماعية أكدت الخطة على تطوير الخدمات الاجتماعية من حيث تقديم الخدمات الأفضل للمواطنين الفلسطينيين خصوصاً في المجال الصحي والتعليم، إلى جانب توفير جميع السبل للتخفيف من وطأة الفقر وحماية الفئات المهمشة، والأكثر عوزاً من الفلسطينيين¹.

أما على صعيد التنمية الاقتصادية فقد دعت الخطة إلى تطوير القدرات والموارد المحلية الفلسطينية، والارتقاء بها لخلق بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار، إلى جانب العمل على استدامة المشاريع التنموية بما يفضي في النهاية إلى التخفيف من الاعتماد على الدعم الخارجي².

ومن جانب آخر تناولت الخطة قطاع الحكم من خلال زاويتين: الأولى تعزز النهج الديمقراطي، المتمثل في ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة والمساءلة داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية. والثانية ترشيد الأمن من خلال الاستمرار في تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية للقيام بدورها المنوط بها، وهو إنفاذ القانون والحفاظ على النظام العام، وتوفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني³.

كانت رؤية السلطة الفلسطينية حول انجاز بناء المؤسسات الدولة الفلسطينية القادمة تتحدد من وضع إطار عام لمشروع بناء مؤسسات الدولة من خلال ثلاث مسارات مترامنة حددها رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض، تتمثل في الجهد السياسي الذي تبذله منظمة التحرير الفلسطينية والمتضمن المفاوضات مع إسرائيل، متزامناً مع قدرة السلطة الفلسطينية على

¹ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية للأعوام(2011-2013)، رام الله، على الموقع الإلكتروني: www.mop-gov.ps.

² وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

بناء المؤسسات الوطنية الداعمة لمشروع بناء الدولة الفلسطينية، إلى جانب تعزيز المقاومة الشعبية السلمية في الضفة الغربية¹.

من جانب آخر تبنت خطة التنمية الوطنية أولويات السلطة الفلسطينية في إحداث التنمية، ودفعها إلى الأمام، وتمثلت تلك الأولويات في استكمال بناء المؤسسات الوطنية، وإرساء قيم النزاهة والشفافية، والفصل بين السلطات، إضافة إلى توفير الأمن بما يكفل حماية المشروع الفلسطيني في ظل نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ التعددية واحترام حقوق الإنسان².

وفي إشارة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى وطنهم قال رئيس الوزراء سلام فياض في تصريح له في جريدة هارتس الاسرائيلية بتاريخ 2010/4/2: "نحن نعد البنية التحتية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين³.

¹ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2010/8/31.

² وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية للأعوام (2011-2013)، مرجع سابق.

³ جريدة الايام الفلسطينية، 2010/4/3 .

7. الفصل السابع

تحديات التنمية، والأمن، والديمقراطية التي تواجه السلطة الفلسطينية

من خلال الفصول السابقة التي تناولت دور السلطة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي اظهرت أن عملية التنمية قد واجهت عدة تحديات، سواء تلك المتعلقة بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وما يمثله هذا الاحتلال من عقبات حقيقية أمام إحداث أي تقدم على مستوى من مستويات التنمية الشاملة. أو فيما يتعلق بمحدودية دور السلطة الفلسطينية في توجيه عملية التنمية واستخدامها في اطار استراتيجية فلسطينية ثابتة ومستقلة عن تدخلات الخارج، وعليه يمكن تحديد جزء من هذه التحديات والصعوبات من خلال المعوقات التالية:

1.7 استمرار الاحتلال الإسرائيلي:

لعب الاحتلال الاسرائيلي على مدار سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة على ابطاء عملية التنمية وحررها عن مسارها فقبل اتفاق أوسلو 1993 الحق الضفة والقطاع بالإدارة المدنية والحكم العسكري الامر الذي لم يسمح للشعب الفلسطيني ببناء مؤسسات وطنية حاضنة لعملية التنمية وحصرت جهود التنمية في وكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساعدات الانسانية التي تقوم بتوزيعها على المواطنين الفلسطينيين.

بعد اتفاق اوسلو 1993 حدثت هناك متغيرات اهمها انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994 تحملت المسؤولية الكاملة لتحقيق التنمية وتغيير واقع الشعب الفلسطيني الى الافضل وكانت المصلحة الفلسطينية قبل أوسلو تلزم الشعب الفلسطيني وأحزابه المسلحة بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في شتى الوسائل، وشكلت تلك الإستراتيجية نقطة الصراع بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي على مدار أكثر من ستين عاما من الصراع بين الجانبين¹.

¹ ألكيالي، عبد الحميد: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013، ص121.

أما المرحلة الثانية التي تبنت استراتيجية السلام والتسوية في إطار اتفاقيات أوسلو على مقياس ميزان القوى السائد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي يظهر التحكم في الطرف الفلسطيني واستخدامه لتنفيذ سياسات الاحتلال الإسرائيلي بوسائل يمكن تسميتها "بالناعمة" تبنى من خلالها الاحتلال الإسرائيلي عدة استراتيجيات مراوغة استخدمها في تعامله مع السلطة الفلسطينية، وضمن إطار المحددات لإضعاف موقفها في المجتمع الفلسطيني من أهمها¹:

أولاً: استمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعني المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وزرعها بالمستوطنات، والتحكم المباشر في المعابر، والمنافذ البرية، والجوية، والبحرية، في ظل سياسة الحصار الشامل الذي يفرضه على الفلسطينيين وخصوصاً في قطاع غزة.

ثانياً: اعتمد الاحتلال الإسرائيلي على قوى عديدة خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل وصياغة خيارات السلطة الفلسطينية بما يخدم أهداف الاحتلال.

ثالثاً: إبطاء عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربطها بحجم التنازلات الفلسطينية، ومدى رضا وقبول الدول المانحة عن سلوكيات السلطة الفلسطينية من جهة، والتسريع في فرض الحقائق الإسرائيلية على أرض الواقع، من تكثيف للاستيطان، وإقامة المشاريع التهودية.

وانطلاقاً من تلك الإستراتيجية الإسرائيلية ترى منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها تحت عنوان "حكم السياسات التمييزية.. المستوطنون يزدهرون والفلسطينيون يعانون" إن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية اتسمت بالقسوة المتعمدة ضد السكان الفلسطينيين، وحرمتهم من احتياجاتهم اليومية تحت ذرائع أمنية واهية².

¹ ألكيالي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص124.

² هيومن رايتس ووتش: إسرائيل في الضفة الغربية: فصل وانعدام للمساواة، انظر:

<http://www.hrw.org/en/news/18/12/2010>

أما بخصوص قطاع غزة فقد استمرت إسرائيل في حصارها الأمني والاقتصادي على القطاع بالرغم من انسحابها منه عام 2005 وقد جاءت تلك السياسات على قاعدة أساسية مفادها "لا ازدهار ولا تنمية، على أن لا يتطور الوضع إلى أزمة إنسانية"¹.

وبناء على ما تقدم، فقد حمل الاحتلال الإسرائيلي السلطة الفلسطينية الأعباء والمشكلات المعيشية للشعب الفلسطيني، وألزمها بتبني خيارات محددة الأمر الذي انعكس سلباً على دور السلطة الوطنية الفلسطينية من الناحية العملية.

فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، قام الاحتلال الإسرائيلي بتهميش عملية التنمية، ولم يتم بتوزيع عادل للموارد مقارنة بما خصصه للمناطق الإسرائيلية أو حتى للمستوطنات، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأبقى الاحتلال الإسرائيلي الموارد المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً من موازنة الأمن الإسرائيلي، حيث لم تكن عملية الإنفاق مبنية على دراسات للاحتياجات الحقيقية للسكان الفلسطينيين، أو ضمن الأولويات التنموية للشعب الفلسطيني.

وفي نفس الاتجاه ألحقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي، محاولة من ذلك منع إقامة صناعات فلسطينية محلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة قد تشكل في المستقبل نواة يمكن أن تتنافس الصناعات الإسرائيلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضمان تبعية السوق الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وعليه يمكن الاستدلال أن المنظور الإسرائيلي لعملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة كان وما يزال ينظر له من بعد أمني وليس تنموي².

وعليه نجد أن التنمية الشاملة والاحتلال مفهومان لا يمكن أن يتقاطعان، فالاحتلال الإسرائيلي على مدار أكثر من 45 عاماً شكل وما يزال العائق الأبرز أمام تحقيق التنمية في

¹ ألكيالي، عبد الحميد، مرجع سابق، 123.

² سعيد، أحمد: "التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية"، على الموقع الإلكتروني:

pulpit.alwatanvoice.com/content/print/91028.html

الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن نجاح العملية التتموية في الضفة الغربية وقطاع غزة مرهون في زوال هذا الاحتلال.

2.7 السيادة المنقوصة التي فرضت على السلطة الفلسطينية:

عند الحديث عن السيادة الفلسطينية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأت من خلالها السلطة الفلسطينية، حيث أصبحت هذه الظروف الإطار الذي يحكم وظائف السلطة الفلسطينية، فقد نصت الاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على "أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية هو إقامة سلطة ذاتية انتقالية، والمجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338"¹.

ويمكن النظر إلى تلك المحددات على أنها شكلت بالفعل السيادة الفلسطينية المنقوصة على المناطق التي تديرها، فمهما حاولت السلطة الفلسطينية، أن تغير أو تبدل في مواقفها من خلال سقف تلك المحددات، وجدت نفسها بين الاحتلال واستحقاقات التسوية السلمية.

من جانب آخر أعطت الاتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية الحق لإسرائيل في سيادتها على الحدود، والمعابر، وفي نفس الوقت شكلت تلك الاتفاقيات الأداة الأكثر ضغطاً على السلطة الفلسطينية لابتزازها وإضعافها أمام الاحتلال الإسرائيلي الذي أمعن في فرض شروطه الأمنية المتلاحقة من أجل خلق حالة من عدم الاستقرار المجتمعي الفلسطيني بغية ضمان عدم تمكن الشعب الفلسطيني من تأسيس واقع تنموي يمكن أن يسهم في بناء دولة فلسطينية في المستقبل، فأرادت إسرائيل شل قدرات السلطة الفلسطينية المختلفة، وحصرتها ضمن تأمين الاحتياجات اليومية للمواطن الفلسطيني².

¹ اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، المادة الأولى من "إعلان المبادئ، مرجع سابق، ص12.

² البنك الدولي: مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة (ملخص)، 2007 من موقع البنك الدولي الإلكتروني.

إن وجود سلطة فلسطينية بلا سيادة وطنية حقيقية على الأرض، كرس من تبعيتها للدول الداعمة من جهة وشروط الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، خصوصاً عند النظر إلى مخرجات تلك الاتفاقيات التي التزمت بها السلطة الفلسطينية والتي أظهرت فيما بعد عدم قدرة السلطة الفلسطينية على التحكم بمواردها وقرارها إلا من خلال موافقة الاحتلال الإسرائيلي.

إن الاحتلال الإسرائيلي هو المسيطر فعلياً على مسارات الأمن والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويظهر ذلك جلياً من خلال قبول السلطة الفلسطينية بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أمنية تحدد من خلالها مسؤوليات السلطة الفلسطينية من جهة¹، وقدرتها على اتخاذ القرارات من جهة ثانية الأمر الذي انعكس على دور السلطة الفلسطينية وخياراتها التنموية².

من جانب آخر وافقت السلطة الفلسطينية على الشروط الإسرائيلية تحت ضغط أمريكي، مما سهل على الإسرائيليين في إضافة تعقيدات جديدة على القيود السابقة، وتمكنوا من خلالها من حصر فرص إمكانية تأسيس اقتصاد فلسطيني ذي طابع تنموي مستدام في ظل انقسام داخلي فلسطيني³.

هذا وقد أدت الشروط الإسرائيلية المفروضة على السلطة الفلسطينية إلى إضعاف دورها في العلاقات الخارجية والدولية، وحرمانها من البعد الدولي، إلا في نطاق معين لا يرتقي بحقوق الدول ومسؤولياتها⁴.

¹ غالي، بطرس: "بين جذور الصراع ومستقبل السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أبريل 2008، المجلد 43، ص 122.

² ألكيالي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص 122.

³ الجرباوي، علي: "البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن (1998)"، في صراع القرن، الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، ص 13.

⁴ إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، دائرة شؤون المفاوضات، واشنطن، 28 أيلول 1995، ص 13.

إن ما يعزز افتراض الباحث حول أنه لا سيادة للسلطة الفلسطينية، هو سلوكها العام في اتخاذ القرارات المصيرية، والتي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق نحو مجابهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي.

وأمام هذا الواقع المرير سلبت سيادة السلطة الفلسطينية الفعلية، وفقدت أهم معاييرها السيادية، وألحقت اقتصادها بتبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وأعطى الاحتلال الإسرائيلي اليد العليا في التحكم بوظائف السلطة الفلسطينية، وتحويلها إلى سلطة خدمتية بالدرجة الأولى، تتلقى مساعدات إغاثية من الدول المانحة؛ لسد حاجات شعبها الإنسانية، وبذلك حددت أولويات المجتمع الفلسطيني على أساس اعتبارات سياسية وأمنية غير فلسطينية، وأصبحت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية مسؤولة أمام هذه الدول، وليس أمام الشعب الفلسطيني، مما شكل في مجمله تحجيماً لدور السلطة الفلسطينية، وقدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية ضمن أولويات التنمية وحاجاتها الأساسية والضرورية¹.

3.7 تبعية التنمية الفلسطينية، واعتمادها على التمويل الخارجي:

تعد البنية التنموية لأي كيان سياسي إحدى المقومات الأساسية في بناء الدولة واستقرارها في هذا إطار، وما زالت السلطة الفلسطينية وبعد مرور عقدين من الزمن على إنشائها معتمدة على الدعم الخارجي المقدم لها تحت شروط سياسية وأمنية أفقدتها قدرتها على امتلاك عناصر قوتها، حيث بلغت نسبة العجز السنوية في ميزانية السلطة الفلسطينية نحو 103 مليار دولار أمريكي، تصرف في معظمها لسد فاتورة الرواتب للموظفين العموميين، وفي مقاربة بسيطة مع دولة كلبان مثلاً (حيث هناك تقارب في عدد السكان) الذي يبلغ الناتج المحلي له حوالي 45 مليار دولار سنوياً، ويقدر عدد الموظفين في الدولة اللبنانية حوالي 175 ألف موظف، بينما يقدر عدد موظفي السلطة الفلسطينية بنحو 160 ألف موظف، في حين يبلغ الناتج المحلي الفلسطيني حوالي ستة مليارات دولار².

¹ هلال، جميل: الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص32.

² سعد، وائل: دراسة نقدية في تجربة السلطة الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص5.

تظهر الفوارق السابقة في المداخليل والموارد للسلطة الفلسطينية مدى العجز الذي تعاني منه الأخيرة، والذي تضخم بشكل مطرد دون أن يكون هناك مصادر ثابتة للموارد الفلسطينية، وظلت تراهن فيه السلطة الفلسطينية على المنح المالية المقدمة لها من الخارج.

لقد شكلت اتفاقية باريس عنوانا للتبعية الفلسطينية وبينت مدى ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي ضمن اتحاد جمركي ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ليس أكثر من ذلك، وهذا بحد ذاته منع السلطة الفلسطينية من امتلاك نظام تجاري، وضريبي فلسطيني مستقل عن النظام الإسرائيلي، وعليه يجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض نفس معدلات الضرائب الإسرائيلية، والتي حددها البرتوكول بـ 15-16%، وهو ما يتقارب مع معدل الضريبة الإسرائيلية التي تبلغ 17%، علما أن هناك فرقا شاسعا ما بين دخل الفرد الفلسطيني والإسرائيلي¹.

وعلى صعيد آخر شكل اتفاق أوسلو أيضا تبعية سياسية، واقتصادية، وأمنية للسلطة الفلسطينية لا مثيل لها على الإطلاق، إذ أشار تقرير صادر عن البنك الدولي في 2012م، إلى أن استمرار العزل الجغرافي للمنطقة (ج) يفرض حصارا منيعا على النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، كون المنطقة (ج) تشكل الأرض الأكبر مساحة، والأكثر وفرة بالموارد، وهي أيضا الخزان المائي الرئيس في الضفة الغربية².

4.7 محددات الديمقراطية الفلسطينية:

إن ضعف ممارسة الديمقراطية في الدول العربية أو افتقار الأنظمة العربية للممارسات الديمقراطية، ينعكس على رؤية السلطة الفلسطينية في اتخاذ إجراءات ديمقراطية على أساس أن الدول العربية بينها قواسم مشتركة، وهي في حالة لا تسمح لها بتداول السلطة بشكل ديمقراطي، وأن الأعداء يتربصون بها، وخصوصا أن السلطة الفلسطينية تقع تحت الاحتلال قولا وفعلا³.

¹ الجهاز المركزي الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، العدد 26، رام الله، 2011.

² المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، مرجع سابق.

³ سعيد، محمد: ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1994، ص 89.

لقد تأثرت الديمقراطية الفلسطينية بمحددتين أضعفا وجهتها وتطورها، تمثلا في المحدد الإسرائيلي أولاً، وثانياً المحدد الأمريكي. فالسلطة الفلسطينية هي جزء من الأنظمة العربية، وهذه الأنظمة لا يوجد عندها رغبة حقيقية في ممارسة الديمقراطية على حقيقتها لما تمثله الديمقراطية من تهديد للأنظمة الاستبدادية، والقمعية العربية.

إذن فقد شكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الأكثر قوة وتأثيراً أمام تحقيق الديمقراطية الفلسطينية، وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل أنها تفضل التفاوض مع أنظمة عربية، وفلسطينية ديمقراطية، إلا أنه من الصعب قبول ذلك الموقف الإسرائيلي دون النظر إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة اليومية، والتي تظهر عكس ما تدعي، فإسرائيل تدعي أنها واحة للديمقراطية في الشرق الأوسط، وأن وجود ديمقراطية أخرى قد يحمل لها أخطاراً كثيرة، خصوصاً إذا جاءت الديمقراطية بأحزاب سياسية معارضة لإسرائيل، لا تستطيع أن تتحكم فيها، أو تسيطر على خياراتها، وأولوياتها الوطنية.

إن إسرائيل بصفتها قوة احتلال تتحكم بمسار التسوية السلمية، فهي تتدخل باستمرار في توجيه وتحذير السلطة الفلسطينية من المعارضة الفلسطينية، وأكثر من مرة صرحت أنها تعارض وصول المعارضة (التيارات الإسلامية) إلى السلطة، وأنه في حال وصولهم إلى السلطة، فإنها ستتخلى عن التسوية مع الفلسطينيين، وهو ما فعلته فعلاً بعد نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006¹.

لقد سمحت الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية بفرض شروطها الأمنية والسياسية على الفلسطينيين، وألزمت السلطة بتطبيقها على الشعب الفلسطيني، ومنها المتضمن فرض قيود على حريات التعبير والرأي عند الفلسطينيين.

وقد نصت المادة 22 من الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) على أن "تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل

¹ الأزعر، محمد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 62.

والتسامح، وبالتالي الامتناع عن التحريض بما فيه الدعاية العدائية، ضد بعضها البعض، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف تتخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل المنظمات والجماعات أو الأفراد ضمن ولايتهما¹.

وعلى سبيل المثال، وجهة منظمة (Human Rights Watch) الأمريكية المختصة في حقوق الإنسان، نقدا حادا لاتفاق (واي بلانتيشن) الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على أساس أن ما جاء في ديباجة الاتفاق يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بل إنه يحفز على انتهاكات حقوق الإنسان، مثل: الاعتقال الإداري، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة².

وكان من الصواب أن يعالج الاتفاق المذكور سابقا توفير آليات وأدوات تمنع مثل تلك الممارسات، وإن ما جاء في الاتفاق حول منع أنواع التحريض جميعها، من الممكن أن يؤدي إلى إيجاد الأعذار لانتهاكات الحقوق المشروعة؛ للتعبير عن الرأي السياسي في المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من أن اتفاق أوسلو نص في البند الثالث على "تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة"³، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي في ظل سيطرته على الضفة الغربية و قطاع غزة لم يسمح بوجود نواة حقيقية للديمقراطية، يمكن أن تساعد المجتمع الفلسطيني في بناء مؤسساته الوطنية، وممارسة حريته دون تدخل من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

وعند الحديث عن المحدد الأمريكي في إضعاف الديمقراطية الفلسطينية وإفشالها لا بد أن نربط ذلك مع مصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وأن الموقف الأمريكي من الديمقراطية

¹ جريدة الحياة، الفلسطينية، 1998/11/4.

² المرجع السابق.

³ السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون الانتخابات الفلسطيني، مرجع سابق.

الفلسطينية جاء مكملا لوجهة النظر الإسرائيلية حول النهج الديمقراطي الفلسطيني، بل زاد عنه في قضية إصلاح السلطة الفلسطينية بما يتوافق والرؤية الأمنية الإسرائيلية والأمريكية.

من جهتها أظهرت حاجة الإدارة الأمريكية لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي يخدم مصالح الولايات المتحدة، وأهدافها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن إسرائيل، دافعا مشبوها في مطالبة السلطة الفلسطينية بتبني أسس ومعايير جديدة في عملية الإصلاح، والتحول الديمقراطي في الحكم، وقد جاء معظمها في سياق خدمة المصالح الإسرائيلية والأمريكية بالدرجة الأولى، وليس حبا في الشعب الفلسطيني وديمقراطيته الناشئة.

وفي ظل تلك التوجهات الأمريكية، لم تستطع السلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير وإجراءات فعلية لإرساء مظاهر الحياة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، علما أن هناك قوانين وتشريعات قانونية تم الموافقة عليها وتبنيها وإقرارها نظريا، إلا أن هذه التشريعات لم تطبق من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى غياب عملية المساءلة والمحاسبة، واختفاء مظاهر التعددية السياسية¹.

إن مسألة امتلاك الشرعية من عدمها ليست بالأمر السهل الذي يمكن لأي حركة سياسية فلسطينية أن تتبناه، ولعل التناقض القائم في الشرعية الفلسطينية ومن يمتلكها كان من أسباب فشل السلطة الفلسطينية في تحديد مسار الديمقراطية الفلسطينية بعيدا عن تدخلات الاحتلال الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي لعبتا دورا في شرعنة طرف فلسطيني على حساب الطرف الآخر؛ وذلك خدمة لمصالحهما في المنطقة.

لقد اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعيتها في الانتخابات العامة التي جرت عام 1996، ولكن بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م التي أظهرت نتائجها فوز حركة حماس

¹ جامعة بيرزيت: الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة، تحرير: قسيس، مضر، خليل نخلة.

بأغلبية أصوات الناخبين في المجلس التشريعي، أصبحت الشرعية الفلسطينية مختلف عليها خصوصاً بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني¹.

فبدأت حركة فتح وقيادة السلطة تبحث عن بدائل أخرى للشرعية، فوجدت شرعية الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي انتخب في عام 2005م، هي الحجة القانونية التي يمكن استخدامها كورقة ضاغطة على الحزب الفائز، ولسحب صلاحيات المجلس التشريعي، وتسليمها للرئيس الفلسطيني، وإحاق كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالرئاسة الفلسطينية².

في ظل تلك الفوضى التشريعية أصبحت الديمقراطية الفلسطينية بلا روح، وكأنها شكل من أشكال الديكور السياسي للنظام الفلسطيني، ولا مكان حقيقي لها على الأجندة الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على تسميم الأجواء بين الشعب الفلسطيني المنقسم على نفسه، وزاد من فرص عدم الاستقرار، والفلتان الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن خلال تلك المعطيات التي تظهر قيام كل طرف من الطرفين الفلسطينيين بالتشكيك في شرعية وقرارات وإجراءات الطرف الآخر، وعدم احترامها للقانون الأساسي الذي ينظم مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة، وأصبحت الديمقراطية هي الضحية للخلاف السياسي بين الطرفين³.

حاول كل طرف من الأطراف المتنازعة تفسير القانون حسب مصالحه الحزبية الضيقة، وذلك لتبرير ما آلت إليه الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، الأمر الذي طور الأزمة الأمنية، وأدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية.

¹ الملتقى الفكري العربي، التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005، التقرير السنوي (8)، القدس، 2006، ص20. بيرزيت، معهد الحقوق، 2009، ص187-188.

² خشان، علي: النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية، مجلة سياسات، عدد 2، معهد السياسات العامة، رام الله، ربيع 2007، ص29.

³ مركز القدس للإعلام والاتصال، استطلاع الرأي 64، نيسان 2008، على الموقع الإلكتروني:

www.jmcc.org/arabic/polls/08/no64-ara

هذا وتواصلت مراحل الأزمة الشرعية تقدما حتى وصلت إلى القرارات والمراسيم الرئاسية من قيادة السلطة الفلسطينية، حيث أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مرسوما بإقالة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وحكومته، وشكل حكومة طوارئ تحولت إلى حكومة تسيير أعمال، برئاسة سلام فياض التي مارست مهامها وصلاحياتها دون موافقة المجلس التشريعي، ونيل الثقة منه، خلافا للقانون الأساسي الذي ينص على عدم جواز ممارسة الحكومة مهامها دون نيل الثقة من المجلس التشريعي، وانعكست هذه الأزمة الخطيرة على الشعب الفلسطيني، وكانت تحمل نتائج كارثية على المجتمع بأكمله¹.

لم يكن الشعب الفلسطيني راضيا عن تلك الأزمة الشرعية، ومفاعيلها فمن خلال نتائج استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، والمسحية عام 2008، أظهرت عدم رضا الشعب الفلسطيني عن الطرفين الشريكين في الأزمة، إذ تحمل نسبة 55% من المستطلع رأيهم حركتي حماس وفتح معا مسؤولية استمرار الانقسام، وعدم نجاح جهود الحوار بينهما. وفي بند آخر من الاستطلاع حول أي الحكومتين تتمتع بالشرعية الفلسطينية، رأت نسبة 34% من المستطلع رأيهم أن حكومة غزة هي الحكومة الشرعية، فيما قالت نسبة 29% من المستطلع رأيهم أن حكومة الضفة الغربية هي الحكومة الشرعية، فيما ترى نسبة 24% من المستطلع رأيهم أن الحكومتين غير شرعيتين².

من خلال تلك المؤشرات الدالة على الازمة الديمقراطية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والناجمة أصلا عن أزمة الشرعية الفلسطينية، والمتمثلة في اصطفااف الشعب الفلسطيني خلف رأيين مختلفين في الأسلوب والممارسة، حيث شكلت هذه الصورة غير الديمقراطية إشكالية فلسطينية امتدت للتشكيك في شرعية كل جانب من جوانب مؤسساتها ووظائفها، والتي تعاني أصلا من تدخلات الاحتلال الإسرائيلي، وحصاره المفروض على الشعب الفلسطيني.

¹ الحسن، نافع: "ثغرات متسعة في مشروعية نظام الحكم الفلسطيني"، مقال: وكالة معا الإخبارية، 2008/11/30 على الموقع الإلكتروني: www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID

² المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (27)، آذار 2008 ، على الموقع الإلكتروني: www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2008/p30a.html

إن التداخل بين مهمات البناء والتنمية في ظل سلطة خدماتية لها مؤسسات تفتقد للسيادة والاستقلال، أدى إلى لجوء الأطراف المتصارعة إلى مرجعيتين مختلفتين من الشرعية أحدهما: الشرعية الانتخابية التي جاءت بها صناديق الانتخابات، والثانية الشرعية التاريخية التي تبلورت من خلال العمل الوطني الذي مارسه منظمة التحرير الفلسطينية على مدار صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي كمرجعية أعلى للسلطة الفلسطينية.

8. الفصل الثامن

النتائج

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج وهي:

* لم تتمكن السلطة الفلسطينية من التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي الطويل، ووضع التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على طريق النمو والاستدامة؛ بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه في مختلف مستويات التنمية في الضفة الغربية وغزة.

* كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل اعتمادها الكامل على أموال المانحين، مما زاد من هشاشة دور السلطة الفلسطينية في توجيه الاستثمارات التنموية نحو المشاريع الأكثر استدامة وفائدة للشعب الفلسطيني.

* من خلال الدراسة وجد الباحث أن السلطة الفلسطينية كانت تشبه صفحة بيضاء لمن أراد أن يدلي بدلوه، حيث كان للأجندة الخارجية خصوصا الأمريكية منها دور بارز في تحديد دور السلطة الفلسطينية ووظائفها، مما شكل نقطة ضعف عند قيادة السلطة الفلسطينية والتي التزمت بخيارات لا تؤسس لواقع تنموي، وأمني، وديمقراطي فلسطيني مستقل.

* لم تتمكن السلطة الفلسطينية من بناء أجهزة أمنية فلسطينية متوافقة مع حالة المجتمع الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال، وإنما عملت على إعادة ترتيب، وتأهيل تلك الأجهزة الأمنية حسب مواصفات ومحددات غير وطنية.

* أدت التدخلات الأمريكية في إصلاح وبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى إضعاف هذه الأجهزة أمام الشعب الفلسطيني الذي أصبح ينظر إليها في عين الشك وعدم الرضا.

* ارتهنت الديمقراطية بمدى رضا إسرائيل وأمريكا عن مخرجاتها، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع المجتمع الفلسطيني وتسبب في انقسام المجتمع الفلسطيني سياسيا واجتماعيا وجغرافيا.. إلخ.

* استغلت إسرائيل ضعف السلطة الفلسطينية وانقسامها إلى سلطتين إحداهما تحت الاحتلال والأخرى، تحت الحصار، إلى تحويل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى سلطة وظيفية تؤدي وظائف أمنية وخدمائية محددة، وإبقاء السلطة في غزة بين سياسة الحصار والجهود الإنسانية التي تبذل من أجل التخفيف من آثار الحصار.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

القران الكريم.

الأحاديث النبوية.

ابن منظور: لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر، 1990.

إسماعيل الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عطا، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 5، 1979/2071 (أمن).

الرازي: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي، 1969.

المراجع العربية:

الكتب:

أبو الحسن، احمد: الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مكتب الإحصاء الفلسطيني دمشق، 1994.

أبو عرام، عيسى: واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطا بقضية الإصلاح، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله، 2004.

أبو كريشه، عبد الرحيم: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

اتفاقيات أوسلو: الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1998.

أرونسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990.

الأزرع، خالد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، سلسلة أوراق بحثية، تشرين أول، رام الله، 1996.

اشتية، محمد: "تطور الاقتصاد الفلسطيني: التنمية على الصعيد الرسمي"، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني، 2007.

إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، 28/نيسان، 2001، اسكوا، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، دائرة شؤون المفاوضات، واشنطن، 28 أيلول 1995.

ألكيالي، عبد الحميد: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.

الأمن أولاً: "أولويات المتحدة الأمريكية في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. 2008.

أوراق العمل ووقائع المؤتمر الاقتصادي الفلسطيني السنوي 2007: أربعون عاما على الاحتلال... أربعون عاما من إحباط التنمية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2007.

باسم مكحول: "دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"، في هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، قراءات في النص، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994.

بدر الدين، إكرام: الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزي، بيروت، 1986.

البيديري، موسى: الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني، الحالة الفلسطينية، أوراق نقدية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1995.

بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية
المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، المادة الثانية، اللجنة الاقتصادية المشتركة.

بنفنستي، ميرون: الإدارة المدنية، القوانين والأنظمة، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات، دمشق، 1988.

بنفنستي، ميرون: التطورات السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات، دمشق.

البنك الدولي: مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة (ملخص)، 2007.

ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2006.

الجابري، محمد: التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، 1979.

الجرباوي، علي: "الأمن والحكم الصالح"، ورقة خاصة مقدمة في ورشة عمل ل"باسيا".

الجرباوي، علي: "البعث الفلسطيني- الإسرائيلي للصراع منذ أواسلوا حتى الآن (1998)"، في
صراع القرن، الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام.

الجرباوي، علي: "تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن"، رام الله، 1998.

الجرباوي، علي: الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، تحليل وتقويم، قراءات سياسية، 13 (شتاء 1994).

الجرباوي، علي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، في موسى البديري، وآخرون، أوراق نقدية، مؤسسة مواطن، رام الله، كانون ثاني، 1999.

الجهاز المركزي الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، العدد 26، رام الله، 2011.

حرب، جهاد: الأمن القومي الفلسطيني.. الرؤية والبناء المؤسسي، ط1، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2008.

حليم بركات: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ط5، مؤسسة مواطن، رام الله، 1995.

حنفي، ساري: النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات.

خوري، سمير: نظرية الأمن القومي العربي، دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين، دار القادسية للنشر، بغداد، 1983.

ربيع، حامد: نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

رجال أعمال في مظهر رجال ثورة، الجنرال دايتون والسلالة الفلسطينية الجديدة، سلسلة ترجمات الزيتونة (41)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

السبع، عماد، "أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني"، مؤتمر مواطن، 24-11-1995، مواطن، ط1، رام الله، 1996.

سعد، وائل: دراسة نقدية في تجربة السلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

سعد، وائل، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006.

السعدي، غازي: الأوضاع السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، دار الجليل، عمان، 1983.

سعيد، محمد: ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1994.

السلطة الوطنية الفلسطينية: خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، (2008-2010)، وزارة التخطيط، نيسان، 2008.

السلطة الوطنية الفلسطينية: قانون الانتخابات الفلسطيني، رام الله، لجنة الانتخابات المركزية، 1995.

السيد الحسيني، وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1977.

شبات، شاكر: "الأمن الفلسطيني بين إشكالية المفهوم والتطبيق"، في، الأمن القومي الفلسطيني، ط1، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2008.

شحادة، رجا: الآثار القانونية للاتفاق، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، افاق الحاضر والمستقبل، منشورات جامعة بيرزيت، 1994.

الشعبي، عزمي: إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي، في كتاب قراءات فلسطينية في مبادرات إصلاح النظام السياسي العربي، مفتاح، أمان، رام الله، 2005.

الشعبي، عزمي: الأمن القومي الفلسطيني.. الرؤية والبناء المؤسسي، ط1، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2008.

الشقاقي، خليل، حرب، جهاد، وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، كانون الثاني، رام الله، 2007.

صالح، محسن: الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصد التجربة الفلسطينية على ارض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، سلسلة كتب (22)، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003.

صالح، محسن، وآخرون: التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، 2006-2007، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.

الصايغ، يوسف: التنمية العسوية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992. المشاط، عبد المنعم: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.

صبري، إسماعيل: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

عبد الحميد، حسين: الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

عبد الرحمن، احمد: "السلطة والمنظمة ازدواجية أم تكامل"؟ مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل، رام الله، مؤسسة بانوراما، 2005.

عبد الله، ثناء: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، 1996.

عورتاني، هشام، وآخرون: "دراسة تحليلية لنبود أفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"، قراءات في النص، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994.

غربي، علي، وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 .

ف. كيللي، م. كوفالزون: المادية التاريخية، ترجمة احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1978.

فريدريك، رونلاند، وليتهولد، ارنولد: المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة، ياسين السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف، 2007.

فضل النقيب: "أساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقات بالدول العربية والمنعقد في رام الله خلال الفترة 10-11/6/2003.

كتاب، ايلين: وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010.

كتاب، ايلين، وآخرون: وهم التنمية، في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010.

كلوب، عرابي: الأمن الشامل، ط1، غزة - فلسطين: 2011.

الكواري، علي: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

لدادوة، حسن، وآخرون: "علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة.

مركز بيسان للبحوث والإنماء: وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله، 2010.

المصري، رفيق: سوسيولوجيا التنظيمات الأمنية الفلسطينية.. رؤية مستقبلية، في الأمن القومي الفلسطيني، ط1، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2008.

المصري، محمد: الأمن القومي الفلسطيني الرؤية والبناء المؤسسي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2008.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): "تحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005.

مكنمارا، روبرت: جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة: دار القومي، 1970.

الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تقرير معلومات، (11)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

النقيب، فضل: أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر السنوي 2007 للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2007.

نهار، غازي: الأمن القومي العربي، ط1، عمان: دار الأمل، 2010 .

هادي، رياض: من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، عمان، 1995.

هرشفلد، يائير: أوصلو صيغة السلام، ط1، مركز اسحق رابين لأبحاث السلام، إسرائيل، 2000.

هلال، علي الدين: "الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، عدد35، كانون ثاني، 1984.

وديع، عدنان: مفهوم التنمية، في جسر للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، يناير 2002.

وزارة التخطيط الفلسطينية: " نحو رؤية تنموية فلسطينية"، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، 2004.

يجال الون: "ثلاث حروب وسلام واحد"، ترجمة محمود عباس، القاهرة، دار النهضة، 1970.

الكتب الأجنبية:

United Nations Development Program: **Human Development Report**, 1990, New York, Oxford University Press, 1990.

الرسائل الجامعية:

ملحم، محمد: "الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثاني"، رسالة ماجستير لم تنشر، الجامعة الأردنية، أيار 2007.

المواقع الكترونية:

أبو هدية، احمد: واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الموقع

الإلكتروني: www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4189

انظر قانون رقم (9) لسنة 2005: الهيئة العامة للاستعلامات، موقع مركز المعلومات الوطني

الفلسطيني: <http://www.pnic.gov.ps/arabic/kaw/intkabat.html>

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان): "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية

الفلسطينية"، انظر: <http://www.aman->

palestine.org/Documents/publication/18_Security Rpt.pdf

البطة، علي: "تزايد نطاق عمليات القتل والخطف، الفلسطينيون يخشون من تفاقم " الفلتان الامني"، العربية نت، 2005/6/15 انظر:

<http://www.alarabia.net/articles/2005/06/15/13990.html>

بطرس غالي: "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"، منظمة اليونسكو، 2003، ص5، على الموقع الالكتروني: <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001323/132343a>

البنك الدولي: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003، ص(2-3، 20-24)، على الموقع الالكتروني:

siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab

تركمانى، عبد الله: العلاقة بين التنمية والديمقراطية، 2009، على الموقع

الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

التقرير المشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان (الرقيب) ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، كانون الثاني، 1997. انظر:

<http://www.phrmg.org/arbic/monitor 1997/janury1997-4.htm>

التنمية البشرية على الموقع الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/HumanDevel/sec01.doc_cvt.htm

جميل، قدرى: على الموقع الالكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15669

الحسن، نافع: "تغرات متسعة في مشروعية نظام الحكم الفلسطيني"، مقال: وكالة معا الإخبارية،

2008/11/30 على الموقع

www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID: الإلكتروني

خارطة الطريق، الجزيرة نت، انظر

الرابط:- [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC05C2-6686-4A05-](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC05C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm)

8159-CEE84F23D207.htm.

خوادة، محمد: "مفهوم التنمية بين القديم والحديث"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php>

الداوودي، زهدي، على الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=192293

رسالة محمد دحلان إلى شاول موفاز (وزير الدفاع الإسرائيلي)، غزة، 2003/7/13، وثيقة

نشرها موقع نوبلنيوز،

انظر: <http://www.news.syrianobles.com/news/index.php?page-show>:

سالم، صالح: "في مفهوم الأمن القومي"، انظر إلى الرابط التالي لقناة

العربية: <http://www.alarabiya.net/views/2008/03/14/46913.html>

سعيد، احمد: "التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والاکراهات الخارجية"، على الموقع

الإلكتروني: pulpit.alwatanvoice.com/content/print/91028.html

سملاي، عبد الطيف: "نظريات التنمية"، على الموقع

الإلكتروني: <http://samlali80.maktoobblog.com>

شعبان، عمر: حول التمويل المشروط، مجلة صوت الوطن، على الموقع الإلكتروني:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/09/07/9435.html>

عماد سعيد لبدية: "الاقتصادية في فلسطين"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/homepage.html>

غالي، بطرس: "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"، تقرير توليبي جامع، منشور على الموقع

الإلكتروني: [www.unesco.org/.../democracy/report-on-democracy-and-](http://www.unesco.org/.../democracy/report-on-democracy-and-developme)

[developme](http://www.unesco.org/.../democracy/report-on-democracy-and-developme)

فرحان، سليم: "التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة"، مركز الفرات للدراسات

والتنمية الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

<http://fcds.com/magazem/211.htm>

قناة الجزيرة، مقابلة مع هاني الحسن في برنامج بلا حدود، 2007/6/27، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C95-AD49->

[0014C7A5075D.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C95-AD49-0014C7A5075D.htm)

القوالة، أروى: "التنمية وحقوق الإنسان"، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، على الموقع

الإلكتروني: http://www.achr.org/arabic/study_view.asp?study ID=18.3

كلمة بوش، موقع إسلام أون لاين، 2003-2003/3/14، <http://www.islamonline.net/Arabic/News/2003-2003/3/14>

<http://www.islamonline.net/Arabic/News/2003-2003/3/14>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20C

[onflict%209_10.pdf](http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%209_10.pdf)

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة، 2007/10/9، انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%209_10.pdf

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الحق في التنمية"، سلسلة الدراسات 26 الطبعة الأولى، 2001. على الموقع الإلكتروني:

www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-2.html

المركز الفلسطيني للإعلام، على الموقع الإلكتروني:

www.palestineinfo.info/arabic/palestoday/reports/reports2006/

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (27)، آذار 2008، على الموقع الإلكتروني:

www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2008/p30a.html

مركز القدس للإعلام والاتصال، استطلاع الرأي 64، نيسان 2008، على الموقع الإلكتروني:

www.jmcc.org/arabic/polls/08/no64-ara

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: "الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى"، على الموقع الإلكتروني:

www.idsc.gov.ps/arabic/economy/.../derasat_3_5.html

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر الرابط:

<http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents+plan/>

نصار، محمد: "خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح"، على الموقع الإلكتروني:

pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/01/19/218540.html

نصار، محمد، موقع إسلام أون لاين، انظر:

<http://www.slamonline.net/Arabic/famous/2004/06/article02.SHTML>.

هيومنرايتسووتش، اسرائيل في الضفة الغربية: فصل وانعدام للمساواة، انظر:

<http://www.hrw.org/en/news/18/12/2010>

الوئلي: "ثوابت الديمقراطية والتنمية في أزمنة العولمة"، مركز المستقبل للدراسات والبحوث،

www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/743.htm

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية للأعوام (2011-2013)، رام الله، على

الوقوع الإلكتروني: www.mop-gov.ps.

الدوريات والمجلات:

ابراش، إبراهيم: *الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية*، مجلة سياسات، تصدر عن معهد السياسات العامة، رام الله، شتاء 2007.

باسل، يوسف: *حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية*، الواقع والخلفية السياسية، في مجلة الدراسات السياسية، ع9، بغداد، 2002.

بلغيث، سلطان: "مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي" مجلة النبأ، العدد 85، 2007.

البيج، حسين: *التعاقب على السلطة في الوطن العربي*، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998.

جاري، محمد: *القدرة في التنظيم الدولي المعاصر*، المجلة العربية للدراسات الدولية، عدد2، 1988.

جمال، أمل: "تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، بيروت، خريف 1999.

خشان، علي: *النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية*، مجلة سياسات، عدد 2، معهد السياسات العامة، رام الله، ربيع 2007.

عقل، سوزان: *اللقاءات الأمنية في فترة تولي محمود عباس رئاسة الوزراء*، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، كانون الثاني - آذار، 2005.

فائق، محمد: *"حقوق الإنسان والتنمية"*، في *المستقبل العربي*، السنة 22، العدد 251، يناير 2000.

كيالي، ماجد: *الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (66)، ربيع 2006.

هلاي، محمود: *قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية*، مجلة العلوم، الاجتماعية، على الموقع الإلكتروني:

<http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882>

وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المنفق عليها في 19 آب، 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد، 16، خريف 1993.

وثائق عربية/ دولية: *النص الرسمي لبيان الذي أصدره الرئيس مبارك وكلنتون في ختام المؤتمر الدولي لصانعي السلام*، شرم الشيخ، 13/3/1996، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، ربيع 1996.

التقارير:

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
2009.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
2010.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
2011.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
2012.

تقرير التنمية البشرية 1997: منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 98 حول الشرق الأوسط، إصلاح الأمن الفلسطيني تحت
الاحتلال، أيلول، 2010.

صالح، محسن: التقرير الاستراتيجي لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،
بيروت.

كيالي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية،
العدد(66)، ربيع 2006.

لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، (2006): تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، 25 كانون
الثاني 2006، رام الله، فلسطين.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: "التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال
وانعكاساته على الوضع الفلسطيني"، تقدير استراتيجي (15)، تموز، 2009.

ملتقى الفكري العربي: "التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005"، التقرير السنوي (8)، القدس، 2006.

الملتقى الفكري العربي، التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005، التقرير السنوي (8)، القدس، 2006، ص20. بيرزيت، معهد الحقوق، 2009.

ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمّة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسب، على الموقع الإلكتروني: www.wafainfo.ps

الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006.

الصحف اليومية:

جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/9/3.

جريدة القدس، فلسطين، 2006/4/6.

جريدة القدس، فلسطين، 2006/4/9.

جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/4/9.

جريدة الحياة الجديدة، 2008/11/11.

وكالات الانباء:

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفاء)، 2006/1/27.

قناة أبو ظبي الفضائية، مقابلة مع الرئيس الفلسطيني في تاريخ، 2009/11/8.

**AN-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Role of the Palestinian Authority in
Achieving Development, Security and
Democracy under the Israeli Occupation**

**Prepared by
Bassam Ahmed Jaber Sulaiman**

**Supervised by
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement
for the Degree of Master of Planning and Political Development,
Faculty Of Graduate Studies, AN-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2013

**The Role of the Palestinian Authority in
Achieving Development, Security and
Democracy under the Israeli Occupation**

**Prepared by
Bassam Ahmed Jaber Sulaiman**

**Supervisor
Dr. Othman Othman**

Abstract

This study focuses on the role of the Palestinian Authority in the development, security, and democracy as a process integrated and coherent in light of the challenges posed by the Israeli occupation on the Palestinian Authority, the study aims to analyze the obstacles faced by the process of development in its comprehensive concept, where the study the characterization and analysis of a number of subjective factors (Interior), and objectivity (external), which played a crucial role in weakening the role of the Palestinian Authority in the development, security, and democracy in the West Bank and Gaza Strip. To this end, the researcher divided the study into eight chapters which managed to identify some indicators and directories that benefit the health of the assumption, and the analysis involved in the study.

In the first chapter has raised several questions researcher all axes study included a center at the same time to the question which concerns the role of President of the Palestinian Authority in achieving development, security, and democracy under Israeli occupation.

The second chapter has dealt with the theoretical framework for the study, which included the definitions of the concepts of the study, which

was based on theories, in addition to the importance of development, security and democracy in society and the role of the modern state in its investigation.

Chapter three, the researcher developed a historical background to the study by reviewing the reality of development, security and democracy in the West Bank and the Gaza Strip before the establishment of the Palestinian Authority, 1994, between the how to govern Israel in revenue development, and confined in the direction of the civil administration of the Israeli military rule, which was dealing with the people within the framework of the Palestinian devote Israeli hegemony on various aspects of life of the Palestinian society.

In the fourth quarter eating researcher changes done to the process of development, security and democracy since the establishment of the Palestinian Authority in 1994, and until the beginning of Al-Aqsa Intifada in 2000, in the context of the adoption of the Palestinian Authority development strategy adopted to achieve the Mujben: first get rid of the legacy of prolonged occupation and the second: Put the Palestinian economy on the road sustainability and development relying on external support.

In the fifth chapter, the researcher monitored some determinants of the role that weakened the institutions of the Palestinian Authority in achieving development, security and democracy in the West Bank and the Gaza Strip, in the time period between the year 2000 and until the

beginning of the internal Palestinian divide in 2007, through several themes, the most important: the destruction of the headquarters Palestinian security forces on the one hand and the U.S. intervention and reform of the security services claim through the 2006 legislative elections, which expressed the Palestinian democratic approach.

Chapter six researcher reviewed the security developments in the Palestinian Authority in light of the internal Palestinian divide, in addition to programs and development plans prepared by the Palestinian Authority to change the reality of the Palestinian community until the end of 2012.

Chapter seven focused on the most important determinants of the role of the Palestinian Authority, which played a key role in the obstruction of development, security, democracy and facing the Palestinian Authority and was the most important: the continuation of the Israeli occupation.

In the eighth and final chapter has been monitoring the most important findings of the researcher.

It is the most important:

- * It was difficult for the Palestinian Authority to achieve comprehensive development in the West Bank and Gaza Strip in light of the continued Israeli occupation.

- * Palestinian Authority can not get rid of the legacy of the long Israeli occupation, and the development of comprehensive development in the West Bank and the Gaza Strip on the road to growth and sustainability; due to the continued Israeli occupation, and governed by different levels of development in the West Bank and Gaza.

- * Associated with the overall development in the West Bank and the Gaza Strip with aid of Foreign Affairs, which then turned in 2006 to handicap essential for Palestinian democracy, which form a weak point in front of the Palestinian Authority to force it to accept the terms of the Israeli occupation on the one hand, and the United States on the other.